

اخترنا لك
٤٨
الحقوق
والمساواة
والملكية
من كتاب
قواعد السياسة
بقلم هارولد لاسكى

اخترنا لك
٤٨

الحقوق والمساواة والملكية

من كتاب
قواعد السياسة

تأليف
هارولد ج . لاسكي



الرئيس جمال عبد الناصر

الحقـوق

- ١ -

تعرف كل دولة بالحقوق التى تحافظ عليها • وطريقتنا للحكم على طابعها تكمن ، فوق كل شىء ، فى المساهمة التى تقدمها لسعادة الانسان • فالدولة لهذا السبب ليست مجرد هيئة ذات سيادة لها السلطة التى تكفل اطاعة ارادتها وهى لا يمكن ان تطلب الولاء من رعاياها الا على اساس ما يقدمه هذا الولاء من خدمات ـ فالمواطن عليه واجب فهم الدافع والطابع الذى تكون عليه الاعمال الحكومية • فهذه الاعمال ليست على صواب لمجرد انها تصدر من الحكومة فهناك مقياس يمكن ان تقاس به • وهناك غرض من اصدارها • فالدولة لا تخلق الحقوق ، ولكنها تعترف بها ويتحدد طابعها من الحقوق التى تعترف بها فى فترة معينة •

ونظرية الحقوق هى الطريق الى رأى خلاق للسياسة ، ولهذا فمن الجوهرى أن نعترف بعناية بالمعنى الذى تمثله •

ولا نقصد بالحقوق ايجاد بعض الظروف التاريخية التى مر بها الجنس البشرى فى طفولته ، ثم فقدها على مر الايام • وهناك

بعض النظريات القليلة التى أضرت ضررا بالغا بالفلسفة ، اكثر من الفكرة بأن هذه النظريات تمثل استعادة تراث مفقود . وليس هناك عصر ذهبى نسعى الى ارجاعه . وان الحماية التى تتيحها الدولة الحديثة للناس — فى المدنية الغربية على الاقل — كافية وأفضل مما كانت فى أى وقت مضى .

ولا نقصد بالحقوق انعكاس نظام طبيعى يكمن خلف المظهر المتغير للمجتمع المعاصر . لان هذا النظام لا يمكن ان يدوم فى عالم يتغير فيه العلم بسرعة كبيرة . والمقصود بفكرة النظام الطبيعى تقديم صفة من صفات الالزام فى الحقوق . ولكن هذه بدورها يجب ان تتغير مع حقائق الزمان والمكان . ونظامنا الطبيعى هو دائما مشكلة للتحليل القائم على التجارب .

ولسنا نعنى بالحقوق تلك السلطة التى تحقق الرغبات كما قال هوبز . لان هناك رغبات ، مثل القتل لا يمكن ان تسمى حقوقا . فالمجتمع كله قائم على الرغبات التى تطالب باشباعها . وهذه الرغبات ليست متساوية ، ويجب ان يعتمد مجهود الحكومة فى اشباعها على نتائج هذا المجهود . وأول شرط للمعيشة الكافية هو ضمان الحياة . وأول شرط فى تعريف الحقوق هو تحديد الرغبات . ومن السهل أن نوافق هوبز وبنتام فنعرف الحقوق بأنها مطالب تعترف بها الدولة . فحقى هو ما اطلبه ، وتحققه لى الدولة من طريق محاكمها . فالقوانين واللوائح تتيح الدقة فى تحديد

الحقوق التى يمكن لكل مواطن أن يتمتع بها فتعديل القانون اذن بحدث تغييرا فى الحقوق •

ولما كانت المحاكم تنفذ ارادة الدولة عندما تكتشف هـذه الارادة فان هذا يجعلنا نعرف نوع المطالب التى تستحق الاعتراف بها • ولكن هذا الرأى القضائى البحت ليس كافيا فى نظر الفلسفة السياسية فالنظرية القضائية للحقوق تعطينا فكرة عن حقيقـة طابع الدولة ولكنها لا تدلنا عما اذا كانت الحقوق المعترف بهـا هى الحقوق التى يجب الاعتراف بها • واذا قلنا ان الاصم الابكم له الحق فى الزواج فنحن نعنى ان الكنيسة او المأذون لا يمكن ان يرفض تزويجه فى الظروف المناسبة ولكن ليس معنى هذا اننا نقول انه ينبغى ان يتمتع بهذا الحق • فخلف كل نظرية قانونيـة نظام من الافتراضات يتطلب كل افتراض منها فحصا دقيقا قبل ان يعمل به فى السياسة • فالقوانين كما قال مونتسكيو ، ليست هى العلاقات الضرورية للمجتمع • وهى تصبح ضرورية عندمـا تعكس شيئا آخر غير مجرد ارادة سلطة مختصة بتنفيذها • والحق أن الحقوق هى شروط الحياة الاجتماعية التى لا يسـتطيع اى انسان ان يسعى بدونها لكى يصبح فى خير حالته • لان الدولة توجد لتحقيق هذا الهدف ولهذا فانه يمكن ضمان هذا الهدف من طريق ضمان هذه الحقوق • فالحقوق سابقة على الدولة،وهى ليست تاريخية على اساس انها لاقت الاعتراف بها فى وقت من

الاوقات . وهى ليست طبيعية بمعنى انه يمكن جمع قائمة ثابتة لا تتغير تتضمن هذه الحقوق . انما الحقوق تاريخية بمعنى انها فى زمان معين كان طابع المدنيـــة هو السبب فى المطالبة بهذه الحقوق ، وهى طبيعيـــة بمعنى ان الحقائق هى التى طالب الاعتراف بها . وليس معنى هذا ، الاعتراف بها فى المستقبل فقد تقوم ثورة ، مثل الثـورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر فتنتزع الاعتراف بهذه الحقوق من النظام القانونى الموجود ولكن النظام القانونى يحيطه مثـــل أعلى لابد من الوصول اليه كثمن للاحتفاظ به .

فالحقوق هى حقوق لانها تقيد الغاية التى تسعى الدولة الى تحقيقها وقد تتعارض هذه الحقوق مع الحقوق القانونية القائمة ـ فمثلا كانت المطالبة بحق الانتخاب تتعارض مع النظام السياسى البالى قبل قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ وقد أدى ضغط الحقائق الى الاعتراف بالمطلب الجديد . ونفس الشىء صحيح فى قانون العشر ساعات عام ١٨٤٤ .

وأية دولة تقف بين الحقـــوق التى تم الاعتـــراف بها وبين الحقوق التى تطالب بهذا الاعتراف ـ وأفضـــل اختبار تاريخى تمر به الدولة هو الطريقة التى تواجه بها المطالب الجديدة .

ونحن نختبر الحقوق بالمنفعة ، وهـــذا يتضمن السؤال عن أولئك الذين يســـتفيدون من الحقوق . وهناك اجابة ممكنة

واحدة ، ففى أية دولة يجب أن تكون مطالب المواطنين لتحقيق ذواتهم وأفضل ما لديهم على قدم المساواة . ومدى منفعة حق من الحقوق يتوقف على قيمته بالنسبة لجميع أعضاء الدولة فحق حرية الخطابة مثلا ليس معناه أن يتمتع به المتولون السلطة فقط، أو أعضاء كتيبة معينة أو طبقة بعينها . فحرية الخطابة حق سواء طبق على جميع المواطنين دون تمييز أم لم يطبق واذا فرقت الدولة فى معاملة المواطنين اما على أساس ممتلكاتهم (كما فى المجتمع الاقطاعى) ، واما على أساس دياناتهم (كما فى النظام القديم لفرنسا) ، فانها بذلك تقضى على مطالبتها بولاء اولئك الذين حرمتهم من التمتع بالحقوق .

فالدولة التى تحرمنى من شىء أعلنت أنه جوهرى لرفاهية مواطن آخر تجعلنى أقل من مواطن .

فمن الواضح – حسب هذا الرأى – ان للمواطن مطالب قبل الدولة ويجب ان تراعى حقوقه .

ويجب أن تتيح له الاحوال التى لا يمكنه بدونها أن يحقق ذاته . وليس معنى هذا أن تعطيه ضمانا بأنه لابد أن يحقق ذاته. بل ان معناه ازالة العوائق التى تعترض هذا التحقيق ، على قدر ما تستطيع الدولة وبهذا يصبح تفسير الحقوق أمرا تاريخيا . فالمطالب التى يجب أن نعترف بها هى التى يدلنا التاريخ على أن عدم تحقيقها يؤدى الى وقوع كارثة .

فشخصيتى لا يمكن حمايتها بما فيه الكفاية عندما يمهد الطريق للآخرين للوصول الى السلطة ولا يمهد أمامى أنا أيضا فالتاريخ من هذه الزاوية هو فلسفة للحقوق المبنية على الامثلة. ولسنا نأخذ من التاريخ القدرة على التكهن بالمجهود المعين الذى يجب أن يبذله الناس ولكنا نحصل على الاقل على معرفة بأن سلوك حكام الدولة سلوكا معينا لابد أن يتبعه نوع معين من السلوك من جانب المحكومين . ونستطيع أن نضع دليلا للحقوق، يمكن أن يكون سليما بوجه عام ، ولكن تتوقف طريقة تطبيقه على ظروف كل دولة .

ولكن امتلاك الحقوق حسب هذا الرأى ليس معناه امتلاك المطالب الخالية من الواجبات فنحن لدينا حقوق نحميها ونعبر بها عن شخصيتنا . ولدينا حقوق نضمن بها تفردنا فى مواجهة ضغط القوى الاجتماعية ولكن حقوقنا تعتمد على المجتمع . فنحن نتمتع بهذه الحقوق لاننا أعضاء فى المجتمع فحقوقنا نابعة من المجتمع ، ونحن نتمسك بها لحماية المجتمع وحماية أنفسنا أيضا . وان حمايتى من هجوم الآخرين تتضمن أننى لن أهاجم الآخرين . واتاحة فرص التعليم للخير المشترك . وأنا لا أعيش من أجل الدولة فقط ، ولكن الدولة أيضا لا تعيش من أجلى بمفردى . فحقى فى المطالب يستمد من أنى اشترك مع الآخرين فى تحقيق غاية مشتركة . فحقوقى هى سلطات تمنح حتى يمكننى

بالاشتراك مع الآخرين أن أسعى لتحقيق هذه الغاية المشتركة •
فشخصيتى تحدد قانون الدولة وتقيده ولكن فرض هذه القيود
وهذا التحديد قائم على شرط أنى فى سعيى لتحقيق ذاتى أشارك
الآخرين وأشركهم فى رفاهيتى •

فالحقوق لهذا متصلة اتصالا وثيقا بالوظائف وليس لى الحق
فى العمل بشكل غير اجتماعى • فليس لى الحق فى أن آخذ شيئا
دون أن أدفع ثمنه ومشاركتى التى أقدمهـــا يجب أن تكون
شخصية • فأنا لا أشـارك بشىء بكونى ابنـا لوالدى • وأنا
لا أشارك بالانسحاب من زملائى • بل على أن أفعل شيئايستحق
العمل حتى استمتع بما أثبتت التجربة التاريخية أنه يستحق أن
يستمتع به ــ وقد أدفع دينى للدولة بأن أكون بناء أو فنانا أو
عالمـا رياضيا • ومهما تكن الصورة التى أفى بها الدين ، فمن
الجوهرى أن أعرف أن لى حقوقا وانى لابد أن أقوم بواجبـات
معينة • والذى لا يقوم بأداء وظيفته لا يمكن ان يتمتع بالحقوق،
كما أن الذى لا يعمل ينبغى أن يحـرم من الرغيف • ففائدة
شخصيتى للنظام الاجتماعى فى الدولة يمكن تقديرها بما أبذله
فى سبيلها •

لهذا ليس لى الحق فى أن أفعل ما يعن لى • فحقوقى مبنية
دائما على العلاقة التى بين وظيفتى وبين رفاهية المجتمع ،والمطالب
التى أنادى بها يجب أن تكون مطالب ضرورية لتأدية وظيفتى على

الوجه الاكمل • ومطالبى قبل المجتمع هى مطالب ينبغى أن تقابل بالاعتراف لان فى الاعتراف بها اعترافا بالصالح العام • وليس معنى هذا كما يقول براولى اننى يجب أن أقبل واجبات وضعى المخصص لى دون مناقشة • فالشخصية ليس لها وضع مخصص• فهى تفوز أو يجب أن تفوز بالوضع الذى تحقق فيه أفضل ما لديها • ويمكن أن تنفذ ذلك بالتجربة فقط • ولهذا يجب أن تدرب حتى تصبح قادرة على تفسير معنى التجربة •

وفى أى نظام للحقوق نجد أن التفرد وعزلة الفرد هما نقطة الانطلاق الاساسية • وأية محاولة لتقسيم المجتمع الى طبقات « طبيعية » لها وظائف « طبيعية » مصيرها الى الفشل • فنحن نكتشف طبيعتنا على أساس ما نسعى الى أن نكونه ونحن فقط الذين نعرف معنى التجربة التى نخوضها • ومهما كنت سواء كنت حاكما أو عاملا بسيطا فلا بد أن أعرف حقوقى معرفة تمكننى من تفسير تجربتى لنفسى • ويجب أن أتدرب حتى أستطيع أن أجعل رغباتى واضحة بينما الحياة تكشفها لى واذا كانت هذه الرغبات صادقة بالنسبة لى فهى صادقة بالنسبة للجميع ــ فالحقوق متماثلة بغض النظر عن الوظيفة المعينة التى ترتبط بها • فالدولة يجب ــ على هذا المستوى ــ أن تضمنها (أى الحقوق) لكل المواطنين ولا ينشأ التمييز الاعندما تشبع حاجيات كل فرد •

ونحن نبنى الحقوق على الشخصية الفردية لان رفاهية المجتمع تنبنى على سعادة الفرد ولا يمكن أن تكون لى حقوق مناقضة للرفاهية العامة ، لان ذلك يعطينى حقوقا ضد رفاهيتى أيضا — ولكن ليس معنى هذا ألا تكون لى حقوق ضد الدولة . لان الدولة ما هى الا هيئة من الرجال والنساء تمتلك السلطة الحقيقية وحكم هذه الهيئة على الحقوق التى يجب الاعتراف بها قد يكون حكما خاطئا . فقد حكم مثلا بان جاليليو ليس له الحق فى اقتراح فروض تتعارض مع العقيدة الكاثوليكية ، ولكننا الآن نعترف بحق جاليليو ، والدولة لها حقوق ضدى — فلها الحق فى أن يكون مسلكى غير مناقض للحقوق التى تكفلها الدولة للآخرين ، فالمجتمع ينظر بعين المساواة الى صالح كل مواطن . ولا يمكن للدولة أن تعترف بمطلب لى يتضمن تنازل شخص آخر عن حقوقه التى لا يمكن أن يحقق ذاته بدونها . فالمطالب المشتركة للدولة ومواطنيها يجب أن تكون مطالب لها ما يبررها على أساس الخير العام الذى يشمل خير الجميع .

وليس من المهم اذا كانت الدولة القائمة تعترف بالخير المشترك أم لا تعترف فواجبى أن أعمل وكأنه ينبغى الاعتراف به . فكونى مواطنا يتضمن أن أسلك بشكل يغرى بتحقيق هذا الاعتراف اذا لم يكن قد تحقق . وبالطبع قد يكون تصرفى هذا مدعاة لمجابهة القوى المعادية فى المجتمع . وقد أصاب بالهزيمة

اليائسة أو أحرز نصرا أدفع فى سبيل احرازه ثمنا رهيبا • وعلى أية حال يجب أن أختار المسلك الذى يمليه على كونى مواطنا • فاذا لم أفعل ذلك فمعناه أنى أخضع الحقيقة للقوة • ويدلنا التاريخ على أن عادة الخضوع هذه تجعل الناس يقبلون بلا مبالاة أوامر السلطة دون مراعاة لمحتواها •

فواجبى ، حيال الدولة ، هو فوق كل شىء واجبى حيال المثل الذى يجب أن تسعى الدولة الحقة الى تحقيقه • وهناك ظروف تصبح فيها مقاومة الدولة أمرا ضروريا اذا أريد تحقيق المطالبة بالحقوق • ولا يمكن أن نضع قواعد عامة سواء للزمان أو للمواقف • وأى شخص يدرس تاريخ الثورات يقتنع بأن عامل الحظ يتدخل تدخلا كبيرا بحيث لا يمكن التسليم بالتنبؤ • وكل ما يمكن أن نقوله هو أن النظام العام يصبح أخلاقيا فحسب بقدر ما هو قائم فى ضمير مواطنيه • ومعاداة مطالب السلطة كان أمرا استثنائيا فى التاريخ ، ولكن هذه المطالب تتحقق عن طريق القبول الصامت أكثر من الموافقة الفعالة ، ما لم تقدم هذه المطالب خدمات للغاية النظرية للدولة — لان أى نظام اجتماعى يمتنع على الدوام عن الاعتراف بمطالب الشخصية يكون أساسه واهيا • فلا بد أن يثير سخط أولئك الذين خيب هذا النظام أما لهم ان عاجلا أو آجلا • ويصبح القضاء عليه فرصتهم الوحيدة لان انكار المطالبة بالحقوق معناه التضحية بطلب الولاء ولا يمكن للدولة أن تمارس السلطة الادبية على أساس غير هذا •

- ٢ -

يبدو أن مناقشتنا للحقوق تتضـــمن أن يوجـــد توازن بين المطالب المشتركة لكل من الدولة والفرد • والحق أن هذا يعتبر وضعا لمشكلة الحقوق بطريقة ضيقة جدا لا يمكن أن تعبر عن البيئة التى نواجهها •

لان الفرد ليس له حقوق فحسب باعتباره عضوا فى الدولة • فشخصيته تعبر عن ذاتهـــا بمئات الطـــرق الاخرى من طرق الاجتماع • فحيث يجتمع الناس معا للقيام بعمل يعتبر جزءا من الرفاهية المشتركة ، فان هذه الهيئة المـــكونة يكون لها حقوق تماثل حقوق الدولة •

أى أن المجتمع عملية اتحادية ، ويمكن تحقيق تقسيم السلطة عن طريق التعبير الطبيعى بواسطة حافز الانسان فى الاجتماع • فاذا اقتصرت حقوقه على عضويته فى الدولة فمعنى ذلك تدمير شخصيته لا المحافظة عليها •

فالكنيسة الرومانيـــة الكاثوليكية يجب أن تعمل دون أن تعوقها الدولة ، لان التدخل فى شئونها معناه تدمير الصفة التى تمنحها لحياة أعضائهـــا • ونحن لا نفوز بشىء اذا جادلنا بأن حقوق الدولة على هذا الاساس تعتبر أسمى من حقوق غيرهامن

الهيئات . والدولة تقوم بالتنسيق فى الدولة . والدولةلاتستطيع مثلا ، أن تسمح لهيئة دينية بالتحكم فى معتقـــدات أشخاص لا ينتمون الى هذه الهيئة . واذا قرر أعضاء نقابة للعمال بأنهذه النقابة ينبغى أن تقرر أن التمثيل السياسى وظيفة يجب أنيسعوا لتأييدها فان الاعضــاء الذين يخرجون على هـــذه السياسة لا يلجأون الى المحاكم ، بل ان عليهم أن يســتقيلوا . فاشراف سلطات الدولة على الهيئـــات الاخرى ممكن عندما تتأكد أن الحقوق التى يستطيع الفرد عن طريقها أن يحقق ذاته ، مكفولة لكل مواطن .

وهذا بالطبع قد يشير الى وجود تمييز فى الطريقة التى تكفل بها الحقوق الآن . وقد يتضمن ذلك أن الناس لا يشاركون على قدم المساواة فى الارباح بقدر اشتراكهم فى العمل . واذا قلنا ان ميل الناس يهدف الى تغيير أوسع مما حدث فى أى وقت مضى فمن الصحيح أيضا أن عدد أولئك الذين تتاح لهم السعادة على أساس الابتكار ، عدد ضئيل بشكل مؤسف . فالدولة متحيزة فى الاهمية التى تعلقها على نيل الحقوق . فقراراتها تصـــدر فى مصلحة الذين يتولون السلطة بالفعل . وهى تحـــاول الصواب وان تقيدت بما تعودت عليه . وهى لا توزع بالتساوىالوسائل ـــ وخاصة المعرفة والقوة الاقتصادية ـــ التى تؤثر فى السياسة التىتتبعها ـــ ولا يمكن القولبأن وجهات النظر القديمة عن الحرية

والنظام تفيد الجماهير . فثروة المجتمع تزداد ولكنها لا تفيد الجماهير أو تسد مطالبهم . ومعارفنا تزداد بسرعة ولكن أولئك الذين يتاح لهم معرفة التراث الفكرى للجنس البشرى ما زالوا قلة من الناس . ولا ريب فى أن الدين قد أنزل السكينة على المتدينين ، ولكنه لم يؤثر بطريقة حيوية فى جوهر النظام الاجتماعى . وحكم الاغنياء سواء كانوا ملاكا للاراضى أو أصحاب الرأسمالية الصناعية قد كرس لتراكم الاموال ، ثم الحيلولة دون تقسيمها فطابع الحياة الاجتماعية ، والطابع العام للدولة قد حدد تقسيمها الى عدد صغير من الاثرياء وعدد كبير من الذين يعيشون على الكفاف . اننا نتمتع بالامن والنظام . ولكن هذا الامن معناه حماية الكثرة العاجزة ، والنظام هو حماية القلة ضد مطالب الكثرة فى سبيل تحقيق حياة أكثر ثراء .

ولهذا فان وضعنا للدولة لا يمكن أن يكون وضعا نهائيا . وان الدليل الذى يهدينا الى السلوك ليس هو صوت السلطة ، الا اذا كانت نتائج السلطة تؤدى الى تحقيق الحق المثالى فالدولة يجب أن تمنح الناس ما يحتاجون اليه قبل أن تطلب منهم الطاعة . ولكن الرجال الذين يمنحون السلطة السياسية يصرون ان آجلا أو عاجلا على أن تتحول نتيجة السلطة الى حقوق . وهم يسعون الى تكوين الهيئات التى يمكن عن طريقها ضمان الحقوق . وهم اما أن يعمموا الميزات أو يلغونها . وهم يصرون على أن الحرية

والمساواة نتيجتان حتميتان للنظام الديمقراطى . وهم يعملون على نشر هذه الافكار فى المجتمع ، وفى النهاية يصبح من العسير مقاومة هذه المطالب لوجود قوة كامنة فى الشعب ليس لدى الاغلبية القوة للتغلب عليها . لهذا فان الدولة التى تريد البقاء يجب أن تلبى مطالب أولئك الذين نهم مطلب متساو يحقق الرفاهية المشتركة .

ونحن لا نهتم هنا بالدفاع عن الفوضى بل نهتم بشروط تجنب وقوعها فالناس يجب أن يتعلموا كيف يخضعوا مصلحتهم الذاتية للرفاهية المشتركة ، فالامتيازات الممنوحة للبعض يجب أن تخضع لحقوق الجميع . وقد يقال ان صالح القلة هو فى الحقيقة فى الحصول على هذه الحقوق ، ما دام لا يمكن ضمان الاستقرار فى أية أحوال أخرى . وقد عرف الارستقراطيون الروس الذين اضطروا الى كسب قوت يومهم بعد التمرغ فى النعيم ، الضريبة التى يجب دفعها عندما تحرم جماهير الناس من التوصل الى ما تورثته . وضمان استقرار المدنية المستقرة هو فى أن الناس عامة يجب أن يحصلوا على الاقل على الحد الادنى الذى لا يمكنهم بدونه أن يكونوا آدميين . فالحقوق هى أفكار مسلحة تسليحا أقوى من الاستبداد، وهى أقوى بكثير من الديمقراطية عندما يكون الطابع العام لتطبيقها هو الافتراض الذى تبنى عليه . ومن الممكن وربما كان من المرغوب فيه المحافظة على درجات من الحرية

والمساواة فى المدنيةالديمقراطية ولكن من المؤكد أنهمن الضرورى أن يكفل الحد الادنى من الحرية والمساواة لكل مواطن الفرصة الكاملة لنمو الشخص . ومن النادر وجود هذه الفرصة الآن . فالبيئات المنحطة تلدأطفالا منحطين ، وتتعفن الثمار قبل أن تنضج وان الاحتجاج الناشىء عن الاحوال الحديثة هوالتحدى الطبيعى للرجال الذين حرموا من الاشياء التى تجعـــل الحياة جديرة بالعيش فيها وقد أشار بيرك الى أنه لا يمكن أن تكسب شـيئا من ارجاع العنف الشـــعبى الى المؤامرات أو اثارة القـلاقل فالانسان بوجه عام ليس مخلوقا شعبيا والقوة التى تحت تصرف الحكومة قوة ضـــخمة بوجه عام فلا يمكن اثارة القـلاقل أو المؤامرات ما لم يوجـد جو من الحوافز الفاشـــلة التى تمهد الطريق . وأى مطالبة بالحقوق قد تؤجل . وقد تلاقى هزيمة مؤقتة ولكن أية مطالبة ترتبط بالحوافز الاساسـية للرجال لا بد ان آجلا أو عاجلا أن تجد استجابة .

ويرد على هذه المناقشة بأن الشعب فى الدولة الديمقراطية له سلطة ، وأن الحقوق القانونية تعبر عن ارادات الناس . وهناك اختلاف كبير بين سلطة علمية واعية بقوتها ، وبين سلطة خامدة خاملة حتى أن الذين يمتلكونها لا يفطنون الى أنهـم يمكن أن يمارسوها . والناس الذين على شاكلة المواطن الحديث الجاهل

بنظامنا الاجتماعى يرسمون لانفسهم صورة تخدعهم فى بحثهم عن أسباب شقائهم •

وهم ليسوا مدربين على معرفة العلاقة بين العلة والمعلولة • وليسوا متعلمين بحيث يرون أن المؤسسات هى أفكار تاريخية تصبح عديمة الفائدة عندما تزول الظروف التى أدت الىظهورها• وهم نشأوا فى جو من الشعور بالنقص • وقد دربوا على الخضوع لحظهم • والخرافات تحيط بهم من كل جانب • فهناك تفاوت كبير فى النفوذ بين أولئك الذين يدافعون وبين المهاجرين لنظائم قائم • فالمدافعون يتمسكون بالواقع بينما المهاجرون يسرحون فى الخيال • ولا يمكن القول بأن أعضاء دولة ديمقراطية يمتلكون سلطتهم ، ما لم يمرنوا عن عمد على استخدامها • ونحن ما زلنا بعيدين عن الوقت الذ ىيتحقق فيه ذلك •

وهذا هو السبب فى أن المركزية الهائلة للدولة الحديثة تعتبر عددا كبيرا بالنسبة لنظام مثالى للحقوق • فعندما توزع السلطة على نطاق واسع ، حينئذ فقط ، يمكن وضع قيود فعالة على المتمتعين بها • لان زيادة مراكز السلطة معناه زيادة فروع المنافسة ، ومن ثم نشر الرأى المستقل الصحيح • ولتحقيق ذلك لابد من النظر الى النظام الاجتماعى ككل • ولا يمكنا أن نحاول أن نكسب السلطة السياسية ذات الطابع الديموقراطى ، ثم ندعها

وشأنها ـ فيجب أن نخلع الطـــابع الديمقراطى على كل سلطة أخرى مســــاعدة • وأى شىء يرتبط مباشرة بالحد الادنى من الحقوق الاساسية التى ناقشناها لا يمكن أن يترك لقلة تتحكم فيه ـ فالانسان يجب أن تكون لديه الفرصـــة للمشـــاركة فى التنظيم الذى يساعد على أن يكون عضوا فى هيئة المواطنين • ولهذا فان الحرية والمساواة من أسس النظام السياسى •

وسنناقش فيما بعد مسألتى الحرية والمساواة أما الآن فيكفى أن نؤكد شيئين ـ فالحرية فى فرنسا فى القــرن السادس عشر كانت معناها مكان المواطن فى عبادةالله بطريقته الخاصة • كما أن الحرية فى انجلترا فى القرن السابع عشر كانت معناها عــدم وجود ضرائب تعسفية يفرضها الملك • وما كان يبدو الجوهر الدائم للحرية هو أن شخصية كل فرد يجب ألا يعوق نموها شىء سواء كان السلطة أم العادة وذلك حتى تستطيع أن توجد لنفسها تناسقا مرضيا بين حوافزها وهنا يكون الشىء الهـــام هو أن التناسق يجب أن يكون ذو فعالية بالنفس فالقوانين التى تضعها الدولة يجب ألا تســـد الطريق على أى فرد • ويجب أن تترك متسعا للمحاولة والخطأ ولا يجب أن تعاقب الفرد لانه لم يكن دقيقا فى اختيار والديه • أى أنه يبدو ان المساواة معناها تقليل العوائق التى يفرضها نظامنا الاجتماعى الحالى حتى تصـــل الى الحد الادنى • ولا يمكننا ان نقترح أن تكون الفرص متماثلة

فابن داروين لابد أن تكون له فرصة أفضل فى اظهار اهتمامه بالعلوم أكثر من ابن أحد الخياطين أو السماسرة • ولكن على الاقل يمكن أن نجعل فى الامكان الا يضطر ابن السمسار الى بيع السندات اذا كانت له ميول علمية •

ويمكننا أن تتيح لكل عضو فى الدولة أن يجرب المواهب التى يعتقد انه يمتلكها ــ ولا ريب أن معظمهم سيقنعون اذا أتيح لهم الامن « والروتين » ومهمتنا أن نضمن طريق الابتكار لكل من يرغب فى ارتياده •

ثمة اختلاف بين الكشف عن الافكار التى يجب أن تعترف بها الدولة اذا أرادت تحقيق غرضها وبين الكشف عن كيفية تحقيق هذا الغرض بل انه من السهل الاصرار على أن الدول التى تبقى دائما تحت مستوى المثل التى يعتقد الناس أنها ممكنة التحقيق لابد ان عاجلا أو آجلا أن تتزعزع الدعائم التى ترتكز عليها وبالرغم من أننا لا يمكننا أن نقرر بالدقة المستوى الذى يجب أن تسد عنده المطالبة بالحقوق ، الا أننا يمكننا على الاقل أن نستنتج من السجل التاريخى نوع الحقوق التى تستحق الاعتراف بها •

وبالرغم من أننا لا يمكننا القول بأن أية هيئة معينة لابد وأن تعمل على الاعتراف بهذه الحقوق الا أنه يمكننا الافتراض بأن الحقوق لا يمكن أن تتحقق دون وجود هيئات معينة •

فنحن لا يمكننا أن نتأكد من تحقيق هدف الدولة ولكنا على الاقل يمكن أن نشير الى الاحوال التى تضيع فيها فرصة تحقيق هذا الهدف .

ونريد أن نؤكد أن الحقوق ليست مسألة وثائق مكتوبة . فهذه الوثائق بلا ريب تخلع عليها شيئا كثيرا من القدسية ولكنها لا تضمن تحقيقها فالتعديل الاول فى الدستور الامريكى يكفل ــ قانونا ــ حرية الخطابة والاجتماعات السلمية ويكفل التعديل الرابع للمواطن أن لا يفتش منزله الا بأمر رسمى يوضح فيه السبب ومع هذا فقد حدث فى أسبوع هستيرى أن ضربت السلطة التنفيذية صفحا عن كل هذه التعديلات ، ولم تقم الهيئة التنفيذية أو المحاكم بتطبيق التعديل الخامس عشر الذى نص على المساواة السياسية للمواطنين الملونين فى الجنوب وتدل قضية اكس بورت أوبريان فى انجلترا وبلوكاركيس فى فرنسا على أن المحافظة على الحقوق انما ترجع الى العادة والتقاليد اكثر مما ترجع الى الوثائق المكتوبة . وان كان هذا لا يعنى عدم جدوى هذه الوثائق . اذ يعتبر مهاجمة الهيئة التنفيذية استنادا الى قانون أصدرته ولم تنفذه أمرا له قيمته كما أن الوثائق المكتوبة تذكر الناس بأن عليهم أن يناضلوا فى سبيل حقوقهم ولكن التحدى المتعمد هو الذى ينجح فى عدول الحكومة عن مسلكها غير الشرعى

وأصدق حارس على هذه الحقوق هو شعور المواطنين بالغـيرة لا مجرد نص القانون .

وكذلك لا يمكن أن نجد الحماية الضرورية فى الفصل بـين السلطات ذلك الفصل الذى اعتقد لوك وموتسكيو أنـه سر الحرية فهذا المبدأ الكلاسيكى يتضـمن الحقيقة الحيـوية بأنه كلما كانت الهيئة القضائية مستقلة كلما كان ذلك ضـمانا كافيا للحقوق . ولكن ما دامت الهيئة الاقتصادية تعين من قبل الهيئة التنفيذية فان استقلالها نادرا ما يكون نهائيـا . وأن فصـل السلطات يقوم بعمل الاشراف على توسع أية سلطة عن المجـال المخصص لها ولكن هذا الفصل لا يحدد نوع السلطات ومداها. كما أنه لا يمكن تعريف الحدود بين الاقسام الثلاثة التى جـرت العادة على تقسيم سلطة الدولة اليها والقضاة مضطرون الى وضع القانون وعندما توافق الهيئة التشريعية على الترشيحات فانهـا تعمل داخل مجال الهيئة التنفيذية .

ولقد وصلت الهيئة التنفيذية فى العصر الحديث الى سلطات أوسع من البرلمان نفسه ففصل السـلطات قد لا يـؤدى الى الوضوح بل الى الغموض فهذا الفصل ما هـو الا تعريـف بالاختصاصات ولكن العمل وفق هذا التعريف يتوقف على الجو المسيطر فى الدولة فالتشريع فى ايطاليا الحديثة هو الذى جعـل موسولينى يسيطر على الهيئتين التنفيذية والتشريعية فمشكـلة

تنفيذ الحقوق يمكن معالجتها بمناقشة بعض الحقوق المعينة ثم نبنى من النتائج نظاما للقيود يفرض على سلطة الدولة وهـذه الطريقة تخدم أغراضا عديدة فهى تشير الى المركز الذى يحتلـه الفرد فى المجتمع وتظهر ما يجب أن يمتلكه اذا كان له أن يشارك فى ذخيرة الامة من الرخاء وهى تؤدى الى تحديد معنى الحريـة والمسـاواة .

وعندما نلم بالحقوق التى نرغب فى المحافظة عليها نكون فى مركز أفضل للحكم على الهيئات الايجابية التى تشمل هذه الافكار وتحديد معالم الحقوق يشير بطريقة عامة على الاقل الى الطابع الضرورى للبناء السياسى ومن هنا يمكن أن نرسم الطريق الذى يجب على السلطة المتناسبة للدولة أن تتبعه وأن نعرف أن الدولة فى هذا الاطار هى نقطة التقاء ، واتحاد الاجتماعات التى بهـا لا مجرد قمة البنيان الحكومى الذى تتزعمه النخب الممتازة وعلى هذا لا تكون الدولة عبارة عن الهيئة التى تشتق منها الهيئـات الاخرى وعلاقة الدولة بهذه الهيئات علاقة متميزة فحسب بسبب حكم المواطنين عليها على أسس من الحقوق الادبية وبهذا تعتمد سلطتها على الطريقة التى تحافظ بها على نظام الحقوق كما هـو محدد هنا فهذه الحقوق ليست نابعة من الدولة ولكنها تولـد معها . وهى الشرط الاولى الذى تعتمد عليه فى صفتها ولا أقول وجودها لان الدولة قد تحافظ على وجودها ضد جميع أشـكال

العدالة ومع هذا لا تواجه تحديا خطيرا لفترة طويلة من الزمن كما حدث فى روسيا القيصرية •

ولقد قيل أن الدولة هى مجتمع اقليمى مقسم الى حكومة ورعايا وهى توجد وتمارس السلطة وتطالب بالولاء حتى يمكن للمواطنين أن يحققوا فى حيواتهم أفضل ما يمكنهم تحقيقه • وهم لهم حقوق فى هذا فمن الواضح أن الحقوق ليست من خلق القانون بل ان الحقوق هى الشىء الذى يعمل القانون على تحقيقه والهيئة اذن تكون صالحة او طالحة بحسب نجاحها أو فشلها فى بلوغ الاهداف التى ترمى اليها الحقوق • ومما يؤكد هذه النظرة الرأى الذى يعتبر المجتمع نسيجا من الذوات المحدودة ، كل منها فريده وثمينه بسبب هذا التفرد وكل «ذات» تسعى الى الاندماج فى المجتمع الذى يهدد تماسكه محاولة الذات المحافظة على فرديتها الا عندما تتمكن بطريق المحافظة على حقوقها من شق طريقها الخاص فى الاعراب عن ذاتها وهى لا تمتلك حقوقها كمطلب شكلى أجوف ، ولكنها تمتلك هذه الحقوق لكى يمكن أن يؤدى التنوع الى العمل على اثراء مجهود المجتمع الى الحد الاقصى و«للذات» حقوق لان عليها واجبات ، ومجتمعنا هو مجتمع وظيفى يختبر بناؤه على أساس الخدمة التى يؤديها والخدمة هى خدمة شخصية والمجهود المتعمد الواعى الذى تبذله كل ذات فى كل جيل هو الذى يؤدى الى امكان زيادة تراثنا

الاجتماعى • ولا يكون الحكم علينا على أساس ما نحن عليه الان بل على اساس ما يمكن أن نصير اليه • ونحن نقوم بتجارب لسلطاتنا ونصوغ قالب البيئة التى تكفل لسلطاتنا هذه دائما الحقل الاصلح لممارستها فالمواطن له حق فى العمل فهو قد ولد فى عالم يستطيع فيه أن يعيش بعرق جبينه فقط ان كان هذا العالم منظما بطريقة عقلية والمجتمع مدين للمواطن بتهيئة الفرصة لاداء وظيفته فاذا ترك المجتمع المواطن دون أن يهىء له السبيل الى وسائل المعيشة فانه يحرمه مما يمكنه من تحقيق شخصيته ، وليس معنى هذا اكتساب الحق فى عمل معين ، فرئيس الوزراء المعزول ليس له حق فى تهيئة عمل آخر له على نفس المستوى والمجتمع لا يستطيع أن يوفر لكل فرد اختيار المجهود الذى يبذله كما لا يستطيع المجتمع أيضا أن يكترث بالاهتمام الزائد بالمهن التى تتضمن مكانة ملحوظة خاصة، فالمجتمع فى حاجة فقط الى مواصلة انتاج السلع والخدمات التى يحافظ بها على بقائه •

فالحق فى العمل لا يزيد فى معناه عن الحق فى الاشتغال بانتاج جانب من تلك السلع والخدمات ، واذن فالرجل الذى يحرم من فرصة المساهمة الايجابية فى هذا العمل يستحق التعويض المناسب عن ضياع هذه الفرصة ولما كان من الواضح أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يتحمل تكاليف هذا التعويض المقابل مدة طويلة ولنسبة كبيرة من أعضائه فيستخلص من ذلك أن مبدأ

التأمين ضد البطالة هو جزء متمم من نظرية الدولة ويجب أن نمتنع عاما بعد عام عن استهلاك نسبة معقولة مما ننتجه حتى نتمكن فى السنوات العجاف من الحيلولة دون أن يحرم أولئك الذين تستعصى عليهم فرص العمل من وسائل المعيشة — أما تنظيم هذا التأمين تنظيما حكيما فانه مع كل ماله من الاهمية مسألة تدخل فى التفصيلات ولا تتعلق بالمبادىء والموضوع الاساسى هو الاعتراف بأن أى رجل لا يحقق أفضل ذات له الا اذا عمل وأن حرمانه من العمل يجب أن يستتبع توفير مقومات حياته حتى تتاح له فرصة جديدة للعمل والشىء الذى تدلل عليه هنا ليس دفاعا عن التكامل الطفيلى ولكن ما ندعو اليه هو الاعتراف بأن تهيئة الخدمات المعيشية من أبرز أركان حياة المجتمع .

وليس حق الرجل قاصرا على حقه فى العمل بل أنه يشمل أيضا الحق فى أن يحصل على أجر مناسب عن هذا العمل ويجب أن يكون العمل الذى يؤديه الشخص كفيلا بأن يحصل على مقابل يمكنه من شراء ما يكفل له مستوى معيشة لا يمكن بغيره أن تكون للمواطن قدرة على الابداع ، وفيما يتعلق بهذه الناحية لا يمكن تحديد الكميات بارقام فالمواطن يحتاج الى طعام يبقيه فى صحة جسمانية والى ملبس ومسكن فيتمكن من ان تبدأحياته فى مستوى أعلى من مستوى الاهتمام بالاحتياجات الجسمانية

الصرفة ، فالمواطن تلزمه وسائل الراحة التى تجعل الحياة أسمى من مجرد اشباع تلك الرغبات الدنيا . وهذا الحق فى الاجـــر المناسب لا يتضمن مساواة الدخل ولكنه قد يتضمن أن تهيىء للجميع الكفاية قبل أن تتوافر للبعض مظاهر «الفخفخة» وممـا لا يطاق من نواحى التناقض فى العالم الحديث الفوارق بـــين الرجال والنساء الذين لم يعرفوا فى حياتهم المسكن اللائق ولا المأكل الطيب ولا من الملبس الا ما يقيهم العرى، وبين أولئك الذين لم يعرفوا فى حياتهم رغبة لا يشبعها ما فى حوزتهم من ممتلكات .

وليس الدفع الذى ترد به على هذه المسألة من الناحية الخلقية هو أن تزعم ان القوى الانتاجية فى العالم لا تمكن من تنفيذ هذا الحق والدليل المستمد من الاحصائيات على أن تقسيم انتـاج الصناعة بالتساوى لا يمكن ان يحسن ظروف العامل لا يفيد الا الطعن فى نظام الانتاج الحالى ولا يدل على أن الاسلوب الذى يلزمنا لبلوغ هدفنا يختلف عن الاسلوب الذى نستخدمه الآن ، ويثبت انه يجب أن ندرك أن أدوات الانتاج يجب أن تسدالمطالب الانسانية المطلوبة منها وبديهى أيضا ان هذا الحق يتضمن أيضا مشكلة السكان الخطيرة ويجب أن نقيد شيطان مالتس بالاغلال اذا أردنا أن نشبع احتياجاتنا ويجب أن نجعل الزيادة فى عـدد السكان متناسبة مع قدرتنا على الوفاء بحق أولئك الاهالى فى مستوى لائق للمعيشة ومن المهم هنا أن نعرف مدى الارتبـاط

الوثيق بين مشـــكلة السكان وبين مستوى الحياة فكلما تضخم عدد الاهالى بشكل ظاهر كثرت الاحتياجات الانسانية الى درجة مخيفة فغدت مستويات المعيشة لا تكفى لارضاء المطالب المادية البحتة ولكن لا يصبح تزايد عدد الاطفال من اسباب الضوائق الاقتصادية ويبدو أن النتيجة المنطقية التى تستخلص من هــذا اننا كلما سارعنا بالاعتراف بحق المواطنين فى مستوى لائق عجلنا بتحقيق الظروف الفعالة للاحتفاظ بذلك المستوى ويجوز أن نقول أننا حتى اذا عالجنا مشكلة السكان فان من المشكوك فيه أن تعتبر مسألة الانتاج الصناعى كافية لمواجهة الاحتفاظ بذلك المستوى اللائق • والرد على هذا التشكك ينطوى على جانبين على الاقل فان تنظيمنا الصناعى لم يوضع على الاقل حتى الآن لمواجهـــة المطالب التى من هذا النوع • بل انه وضع على أساس ارضـــاء صاحب رأس المال ، وظل يهدف لا الى الاضطلاع بواجب الخدمة بل الى ارضاء اصحاب الحيازة ولن تتعرف حقيقة قدرة نظامنا الصناعى الا اذا نظمناه على أساس النفع لا على أساس الربـــح فمثلا كل من يدرس حقائق صناعة الفحم فى بريطانيا تروعه وجوه التبذير والتفريط التى ينطوى عليها اسلوب الملكية الخاصـــة الحالى وبصفة عامة يتضح أن كل من ينظر بعين الاعتبـــار الى الطابع الارتجالى والجزافى لرجال الاعمال فى العصر الحديـــث يدرك مدى قصوره فى الكفاءة لاداء مهمته على الوجه الافضل

وانما تتطلب برهانا على الكفاءة من المحامى ومن الطبيب ، أمـا رجل الاعمال فليس مكلفا بشيء من ذلك سوى حيازته لامـلاك أو قدرته على الحصول على اعتمادات (قروض) ونحن لا نسمح للطبيب بان يتنازل عن مهنته لابنه الا اذا كان هذا الابن حاصـلا على المؤهلات اللازمة ولكن ابن رجل الاعمال يمكنه أن يخلف أباه فى أعماله بغض النظر عن صفاته الفعلية أو المامه بسير العمل ونحن لا نخطو أية خطوة نحو توجيه تدفق رأس المال الى الانتاج الضرورى للمجتمع وفيما عدا الحالات الشاذة القليلة نسـعى الى استثارة الاهتمام بالانتاج بين أولئك المختصين بالمجهودات اليدوية • ولم نكن قبل الان ندرك أن الابحاث فى عمليات الصناعة المختلفة قد تؤدى الى تحسينها بنفس الطريقة المؤكدة التى بلغها العالم فى زيادة قدرة القوة الحربية العصرية على التدمـير ــ ومجمل القول أنه الى أن تجرى التجارب حول طبيعة الصناعـة وحصول تكوينها والى ان تتقدم هذه التجارب على مقياس أوسع جدا مما عرف حتى الان ، لم تتعد الوظيفة التى يمكن ان تفى بها الصناعـة حدود تهيئة المستويات اللائقـة للذين يعيشو على نتائج تلك الصناعة •

وليس هذا كل ما فى الامر ، فانه لو صح أن قوة الانتـاج الصناعى لا تتيح الامل فى مستوى المعيشة اللائـق لجـميع المواطنين اذا لواجهتنا مشكلة محيرة ربما لم يتصد لها أحد مـن

فلاسفة السياسة سوى هوبز • ففى تلك الحالة اما أن تكــون العملية الاجتماعية مجرد كفاح اعمى فى سبيل الحيازة لم تهذبه الاغراض الاخلاقية ، واما أن أولئك الذين ينعمــون بالمستوى اللائق لابد من أن يختاروا على مقتضى قواعد معقولة •

وفى الحالة الاولى تغدو الفلسفة السياسية بجميع نواحيها شيئا لا وزن له ، والواقع انه يمكن أن يكون لدينا فن للسياسة شديد الشبه فى طابعه بمبادىء ميكافيللى • ولكنه يكون مجردا تماما من كل معنى اخلاقى • وفى الحالة الثانية يغـــدو النظام الحاضر باطلا من أساسه لانه لا يستطيع احد أن يزعم صادقا ان مكاسب الدولة الحديثة توزع على قاعدة منظمة مفهومة ، فهى فى جملتها لا تكون فائدة تكتسب بالاخلاق او بالمقدرة او بالخدمة فيكون نجاح الناس سببه أنهم انتخبوا والديهم ببعد نظر صائب، أو انهم ينتجون نوعا معينا من الصناعة يرضى رغبات الجمهور ، وان الفارق بين الفوائد التى حصل عليها فنان عظيم مثل ميرديث وبين تلك التى حصل عليها صانع حبوب دواء عظيم مثل ســير جوزيف بيتشام ، لاقطع دليل على ان مقياس التقدير لا يرتكز على أى تفكير مرتب •

ومن المؤكد اننا لم نحاول الا محاولات تافهة الاشراف على التنظيم الاجتماعى لدرجة أننا لم نحاول ايضا استقصاء المبــادىء التى ينطوى عليها • واذا نحن بدأنا من نقطة افتراض اننا يجب

اما أن نرضى الحوافز الاساسية للناس واما أن نواجه كارثة ، صار من البديهى أنه يجب علينا أن تنظم عمليات الانتاج بقصد ارضاء تلك الحوافز الاساسية . ولبلوغ هذا الغرض يجب أن تقضى على فوضى النظام الحاضر ، فنحن لا يمكن أن نكفل مجتمعا منظما بطريق التنافس بين المصالح الخاصة الانانية ، ولن تتمكن من تحقيق خدمات موسومة بالعدالة اذا كانت تشريعاتنا المالية الابتزازية مزعوم انها صادرة عن الرغبة فى مواجهة حاجات المجتمع فان الدولة اما أن تسيطر على قوة الصناعة لصالح جميع المواطنين واما أن تسيطر قوة الصناعة على الدولة لمصلحة اصحابها هى وأمس حاجة عند الجماهير هى الحصول على حقهم فى أجر لائق عن المجهودات التى يبذلونها ولهذا كان أول مبدأ من مبادىء التنظيم الاجتماعى هو انشاء الهيئات التى تحقق هذا الغرض .

وسوف نتناول بالبحث فيما بعد الاشكال التى تكون عليها مثل تلك الهيئات ويكفى الآن أن نشير الى بعض الاحتمالات الظاهرة التى ينطوى عليها الموضوع فان الدولة يجب ان تعتبر حامية أصول الصناعات ، ويجب أن تهيمن على تشغيل رأس المال على الاقل فيما يختص بجعل نسبة الربح متعادلة مع نسبة لائقة للاجور . وكما أن التشريعات الواقية للجمهور تمنع بيع الاطعمة غير النقية يجب أن تمنع التشريعات دفع أجور تقل عن المستوى المعقول للمعيشة وقد أشرق فجر هذا المبدأ فى قانون

مجلس الصناعات ببريطانيا وتشريع النهاية الصغرى للاجور فى الولايات المتحدة ومغزى هذا المبـــدأ نظريا هو تقييد حريـة المتعاقدين على الاجور وحصرها فى حدود معينة وقد قال سـير فردريك بولوك أن الصناعة تعتبر مهنة خطرة اذا كان لا يسـكن الدخول فيها باشتراطات • فالناس يمكنهم أن يتقبلوا العمل أو أن يقبلوا دفع أجر للعمل فيما لا يقل عن مستوى الاجور الذى تعتبره الدولة ضروريا لتمكينها من أداء وظيفتها ــ ومن البـــديهى أن يكون الحد الادنى المشار اليه متباينا بالنسبة للزمان والمـكان ولكن ما زال من المأمول أن يفضى اتساع نطاق السيطرة الدولية الى جعل المستوى فى أعلى دولة هو المستوى العام للمدنية ولكن أية دولة لا تستطيع ان تسمح لرجال الاعمال بتنفيذ مشروعاتهم عندما يكون تحديد الاجر على جهد العمل يتضمن التضحيـــة بالمقومات الاساسية لحقوق المواطنين والعامل يستحق أجـره لانه مخلوق آدمى يجب أن يحصل على الاجر الذى يتيح لـه تحقيق آدميته •

ويجدر بنا أن نضيف أنه ليس فى هذا شىء يتضمن توحيد أسلوب الدفع ولا التشابه فى طريقة الدفع • وكل ما يتضمنه هو تقرير أجر لائق قاعدة للقيام بالمشروعات الصناعية ، ويجوز هنا أن نقبل تفرقة فى دفع الاجور ولكن فوق هذا المستوى اذا كان فى ذلك ما يحفز على العمل • ولا شك فى أن الضرورة قد تقضى

بتفاوت فى الاجور بالنسبة لاختلاف مهارة القلة وتفوقهم على الكثرة مدة فترة طويلة من الزمن ويبدو أن ما يلزمنا هو كلما أمكن ذلك منح العمال اليدويين أجرا اساسيا يوفر لهم الحياة اللائقة ومنحهم مكافآت بالقطعة نظير ما ينجزونه زيادة على المقطوعية المقررة وفى تلك الحالة يكون من الاهمية بمكان تقرير المقطوعية على مستوى عال اكثر مما يجب ولا يمكن ترك ذلك لصاحب العمل لان من مصلحته قطعا تحديد المقطوعية على مستوى عال اكثر مما يجب ، ولا يمكن أيضا تركه للعامل لانه يميل طبعا الى خفض ذلك المستوى ويجب أن تكلف بذلك هيئة من الخارج تحدد المستوى الذى يكفل للعامل الحصول على أجر مناسب لقدرته ويكفل للعامل الممتاز مكافأة فوق المستوى المتوسط .

ويستتبع حق العامل فى الاجر المناسب شطرا آخر هو الحق فى تحديد عدد معقول من ساعات العمل والمعلوم أن الصفة الاساسية التى تجعل الرجل مواطنا هى التفكير واذن يجب على العامل أن يوزع فترة العمل بحيث تترك له فراغا يتيح له القيام باعمال ابداعية ومن البديهى أن هناك حدودا سيكولوجية للنشاط الذى يتيسر لأى رجل أن يبذله ولكن توجد من الناحية القومية حدود لما تستطيع الدولة أن تطالبه به من الجهود لاجلها . فأولئك الذين يلاحظون طيلة وقتهم سير آلة من الآلات يجب أن يظفروا

بوقت فراغ مناسب لئلا يصبحوا كما قال ارسطو غير صالحين للاعمال الاسمى من هذاه ولاشك أن اهدار الشخصيةالذى كانت تتضمنه ساعات طويلة من العمل المرهق مثل ما كان يحدث فى أوائل القرن التاسع عشر قد بين من استقصاء نتائج ذلك النظام فان الرجال والنساء كانوا يعودون الى دورهم بعد تلك الساعات الطوال عاجزين عن أىَ تفكير بل عن أى شعور فكانت الآلات سيدة عليهم ولم يكن هناك أى فراغ يسعدون به ، وكانت حياتهم كدا موصولا لا ينتهى ، وهدف الحق فى تحديد ساعات العمل هو اكتشاف آفاق العقل ، وهى مفتاح التراث الثقافى للجنس البشرى •

وتأويل كلمة «معقولة» بصدد ساعات العمل ليس شيئا ثابتا ويتوقف مضمونها على أساليب الانتاج الفنية فى أى زمن معين• ولاشك أن فى العالم المختلط المتشابك الذى نعيش فيه أصبح الحد الاقصى لساعات العمل اليومية ثمانى ساعات لان العامل اليدوى لا يستطيع أن يشتغل اكثر منها ثم يفهم الحياة التى من حوله • وربما صار من الممكن فى المستقبل خفض هذه الساعات كلما تقدمت الاختراعات الميكانيكية ولما يتجاوز تطبيق العلوم فى ميدان الصناعة المائة والخمسين عاما وقد يأمل الانسان فى أن يكتب أو ان يرسم او يدير أو يدرس أو أن يعمل فى الحرف اليدوية حيث للعامل الشخصى اهميته وذلك ليبقى واعيا للقوى

الابداعية فكلما صمم لنفسه ما يعمله زال شعوره بالتعب مما يعود بالفائدة على المجتمع .. ولكن عندما ينحصر جهده فى التكرار الآلى الروتينى فان هذا العمل يصبح حائلا دون سعادته. فهو لا يستطيع أن يتجاوب مع نفسه فالعالم الخارجى لا يبدو لغزا يمكنه أن يجد له حلا ، فكل ما يريده أن يميت حواسه وان يجد وسيلة لنسيان آلام العمل ، ونادرا ما يبحث عن هذه الوسيلة فى مجال الجمال وأى انسان يقرأ وصف عامل المصنع فى أوائل الانقلاب الصناعى يفطن الى التعب البادى الناتج عن الخشونة الوحشية التى تؤذى ملكة الادراك الحرة الرقيقة التى يكتسبها الناس حين يدعون المواهب الخلاقة تتفتح .

ولكن لا يكفى صناعيا أن تحدد ساعات العمل وأن تكون جائزة المجهود كافية بالنسبة لما تتطلبه الحياة من حاجيات اساسية وقد يمتلك الانسان هذه الحقوق ومع هذا يبقى مقيدا بظروف عمله . فأية نظرية للحقوق فى الدولة الحديثة لابد أن تهتم بما يتمخض عن التصنيع على نطاق واسع كما لابد أن تعرف أن مؤسسة الملكية الخاصة التى سنتحدث عن نتائجها فيما بعد تترك ادارة الآلة الصناعية الى أصحاب رأس المال وأن الحرية الفردية التى يعمل فيها الحرفى كمعلم لم يعد وجودها ممكنا ومن الواضح فى مثل هذا الاطار ــ اننا يجب أن نمنع ملكية رأس المال من التحول الى دكتاتورية .

وقد اهتم تطور السلطة السياسة باقامة الحدود على ممارسة القوة وعلى السلطة الاقتصادية فهناك حق فى الاهتمام بالهيمنة على الصناعة كما أن هناك حقا فى الاهتمام بالهيمنة على السياسة. ويقول لنكولن أنه لا يمكن لاية دولة أن تبقى وهى نصف حرة ونصف مقيدة فالمواطن باعتباره وحدة اقتصادية لابد بطريقة ما أن يمنح سلطة المشاركة فى وضع القرارات التى تؤثر فيه كمنتج اذا كان فى وضع يزيد من حريته الى الحد الاقصى .

ولا يجب أن نزيد السلطة التى يمارسها الى الحد الاقصى فأعمال العالم يجب أن تنجز وعدد الناس القادرين على أن يأملوا فى أن يكون لعملهم اليومى مغزى أصيل أصغر مما نظن وما يمكن بالتأكيد أن نقلل منه هو السلطة غير المحدودة التى ينعم بها أصحاب رؤوس الاموال ، ويمكننا أن نفرض اجراء المناقشة قبل اتخاذ اجراء بفصل عامل مثلا ويمكن أن نفرض المناقشة قبل ادخال تعديلات على أساليب الانتاج ويمكن اقامة مؤسسات يمثل فيها العمال لادارة الصناعة ونفرض الرجوع اليهم لاقرار الطرق الصناعية ويمكن أن نعمم المستويات الناتجة عن الاتجاه الصناعى وأن نمنح العمال القسط الذى نختاره فى تحديد هذه المستويات . ويمكن أن نحول سلطة رأس المال الصناعى من كونه الوارث للعمليات الصناعية الى متسلم للمكافآت ، وكما أن حملة سندات الحكومة لا يكون لهم سيطرة على سياسة الحكومة

فمن الممكن ايضا منع مقرضى رأس المال من التدخل فى توجيــه المشروعات الصناعية وما تناقشه هنا هو أن النظام الحالى للملكية الخاصة لا يتضمن على الاطلاق الاسلوب الحالى للاتجاه الصناعى بينما هذا الاسلوب ما هو الا شكل مخفف من اشكال العبودية بماله من حق التوظيف والفصل وفى ظل النظـــام الديمقراطى يستحيل المحافظة على الحرية السياسية مع وجود الاوتوقراطية الصناعية ويتضح هذا بجلاء عندما يهيمن نظام الملكية هيمنة كبيرة على سياسة الدولة .

ولقد عرفت الرعوية بأنها مساهمة المواطن باصدار حكم واع للصالح العام ومن ثم يكون للمواطن الحق فى التعليم الذى يجعله صالحا للقيام بمهام الرعوية فيجب أن يزود بالادوات التى تمكنه من فهم الحياة ويجب أن يصبح قادرا على الاعراب الدقيق عن الرغبات التى لديه وعن معنى التجربة التى تواجهه ولا يوجــد تقسيم أساسى آخر فى الدولة الحديثة غير التقسيم الموجود بين أولئك الذين لهم سيطرة على المعرفة وهؤلاء الذين يفتقرون الى هذه السيطرة فالقوة فى المدى الطويل تصبح من نصيب اولئك الذين يشكلون الافكار ويمتلكونها ، واذا اسلمنا بأن هذه القدرة توجد ولكن بغير مساواة فان هناك ايضا حدا أدنى للتعليم لايمكن لاى انسان متوسط الذكاء أن يرضى بان يبقى تحته ، فمـــا لم يكن فى امكانى أن أتفهم عمليات السياسة فان تلك الاشياء التى

تؤثر فى حياتى ستقوم بعملها دون أن تكون لدى الفرصة لان أجعل ارادتى تصل الى النتيجة وقد قال اتفون الصوفى « اننى أضع التعليم فى المحل الاول قبل أى شىء آخر» • ومن المؤكد أن المواطن فى العالم الحديث الذى يفتقر الى التعليم لابد أن يكون عبدا للاخرين ، فلن يستطيع أن يقنع رفاقه ولن يستطيع أن يقيد طبيعته ويجعلها تسير فى الطرق الصالحة للسفر ولن يسمو الى ذروة شخصيته وسيسير فى الحياة كائنا عاجزا لا يتحكم عقله فى حوافزه ليقوم بتجارب ابداعية • وحق التعليم ليس معناه حق جميع المواطنين فى التدريب الثقافى المتماثل فهو يشمل الكشف عن القدرات ووضعها فى النظام المناسب لها ومن الواضح أنه من العبث السخيف اعطاء مرديث وكلارك ـ ماكسويل تدريبا متماثلا ولكن من الواضح أيضا أنه يوجد حد أدنى لا يمكن لاى مواطن أن يبقى تحته اذا أريد أن يستخدم الادوات الثقافية الضرورية لمدنيتنا فيجب أن يدرب على اصدار الاحكام ويجب أن يتعلم أن يزن الشواهد ويجب ان يعرف كيف يختار بين الشىء وبديله ويجب أن يشعر أنه يستطيع فى هذا العالم أن يشكل معالم الاشياء ومضمونها اذا استطاع أن يستخدم عقله وارادته•

وقد يقال هنا أن أى اختبار للمستويات التى وصلت اليها الدول الحديثة سيكشف عن عدم كفايتها فالطفل الذى يوجه فى سن الرابعة عشرة الى احدى الصناعات التى لا يسمح تنظيمها

بالابداع الذهنى ، هذا الطفل كقاعدة عامة لا يـــكون مزودا بالمعدات الضرورية لاستخدام ذكائه الفطرى استخداما سليما . وقد يفشل مواطن له عقل ممتاز فى التوصل الى اسباب قوته لانه لم يمرن التمرين الكافى الذى يجعله واعيا بها والعبقرية تشـــق طريقها مهما كان مقدار التمرين الذى تلقنه ولكن موهبة الرجل من أوساط الناس تتطلب الرعاية المتأنية اذا أريد لها أن تثمر .

ولقد قيل أن النظام الديمقراطى هو ذلك النظام الذى يجد فيه المواطن العادى مسالك تقوده مباشرة الى مصادر السلطة ، فهناك اذن حق فى القوة السياسية وقد يقال أن هذا الحق يشتمل على ثلاثة حقوق تتفرع منه فهناك فى المكان الاول حق الانتخاب مهما كان تنظيمه فكل مواطن بالغ له الحق فى اختيار الاشـــخاص الذين يرغب فى أن يتولوا مهمة الحكومة ومن الواضح أن هذا الحق يتضمن اختيار للمؤسسات . وقد يكون الانتخـــاب على أســـاس صـــناعى أو جغـــرافى ، وقـــد يـــكون المواطنون جماعات بمحض ارادتهم كما أراد هير ، ولا يجب أن يقف الجنس (ذكر ام انثى) أو الممتلكات او العنصر أو العقيدة حائلا يعـــوق المواطن عن المساعدة فى اختيار حكامه . وقد يقال ان هذا الاختيار غالبا ما يخطىء والجواب على هذا أن الديموقراطية تعيش على مبدأ المحاولة والخطأ . فاذا قيل ان المواطن نادرا ما يكون مزودا بالمعرفة الكافية التى تجعل اختياره معقولا فالجواب على هذا ان

الدولة يجب أن تنظم له طرق التزود بهذه المعرفة فكما اشرنا آنفا حيثما يكون عدد الناخبين محدودا فان الرخاء الذى يتحقق يكون مقتصرا على الناخبين وحدهم باستبعاد الذين لم يمكنهم الادلاء بأصواتهم • ولم تجر بعد أية تجربة تمكننا من وضع حدود للانتخابات بحيث توجد تعادلا بين الفضيلة المدنية وبين امتلاكها• فقصر حق الانتخاب على أصحاب العقارات أمر مهلك لأولئك الذين لا يملكون عقارات وقصره على مذهب معين او طائفة معينة معناه منح امتياز خاص لهذا المذهب أو هذه الطائفة وحتى الاختبار الذى أجراه مل عن التعليم فانه عندما يتعدى محو الامية يفقد صلته بالصفات التى تتطلبها فالمؤرخ الخبير فى التاريخ قد يكون عاجزا عن التمييز اذا كان الامر يتعلق بتعديل التعريفة الجمركية والعالم الذى أدت اكتشافاته الى تطور تصوير المحيطات قد يصبح عديم الجدوى اذا تطلب الامر أن يعبر تعبيرا عمليا عن أفكاره فمن المؤكد انه على قدر معرفتنا الحالية بالطبيعة البشرية لا نرى أية قيود من أى نوع •

ولكن لا يكفى التسليم بحق عام وغير محدود فى الانتخاب • فانا أدلى بصوتى حتى اختار حكامى • وأنا أقرر من وجهة نظرى الصفات التى دربت على تقديرها • ولكن كما أن أولئك الذين يختارون لا يمكن أن يؤخذوا من طبقة معينة فى المجتمع ، فكذلك لا يمكن أن يكون المختارون أعضاء فى طائفة معينة فحسب •

فنحن فى حاجة الى حكام يمثلون أكبر تجربة ممكنة فلا يمكن لاية طبقة أن تمنح القانون الى طبقة أخرى ، ولا توجد طبقة تصلح لوضع التشريع لطبقة أخرى فعدم وجود قيود أمر ضرورى الآن أكثر منه فى أى وقت مضى لسبب بسيط ، فعندما تعهد السلطة الى جمهرة الشعب فذلك معناه فحص نتائج التشريع فحصا أدق مما كان يحدث فى الماضى . ومن الواضح أن تحديد الحق فى المشاركة فى ممارسة السلطة يحد من عدد المنتفعين بالسلطة فمثلا حرم المنشقون فى انجلترا من حق الانتخاب ، فترك ذلك أثره الواضح على جامعات انجلترا كما أن العادات السياسية لطبقة ملاك الاراضى فى انجلترا أثرت بعمق فى الطرق المتبعة لتحصيل الضرائب المفروضة عليها . فقد اصبح حق التمثيل فى اطار التجربة التاريخية ، النتيجة المنطقية لحق الاختيار .

ولا يعنى هذا أن أى شخص يستطيع بغير مؤهلات أن يبدأ الاختيار دون شرط . فالحقوق ، كما أكدنا ، ترتبط دائما بالوظائف وليس هناك سبب واضح يمنع مضمون الوظيفة التمثيلية من تحديد شروط توليها . وما دامت القيود المفروضة على احدى الوظائف لا تضغط على طوائف السكان المختلفة بشكل غير متساو ، فهى قادرة على الدفاع اذا استهدفت رفع مستوى هذه الوظيفة وسنوضح ذلك بمثال ، فقد كان من عادة الارستقراطيين الانجليز أن يرسلوا ابناءهم الى مجلس العموم

فى سن مبكرة ، ولم يكن هؤلاء الابناء على شىء من التدريب او المعرفة ولكن نفوذ عائلاتهم كان كافيا لايجاد طريقة لادخالهم البرلمان . ومن الواضح أن هناك بعض الميزات لهذا النظام ، فبعض الحالات كما فى حالة «فوكس» و «بت الاصغر» اظهرت ان هذا النظام ليس خلوا من النفع . ولكن لا يعتبر اعتداء على حق الانتخاب لمجلس العموم ان يشترط مثلا أن يكون المرشح قد قضى ثلاث سنوات خدمة فى هيئة رسمية محلية وانه لامر شرعى أن تقول ان العمل فى الجمعية التشريعية المركزية له أهمية قصوى فى نتائجه بحيث لابد من تقديم اثبات بالخبرة والصلاحية قبل قبول الترشيح . فهذا الشرط سيعم جميع المواطنين ، فلا يكون فى صالح طائفة معينة . فاذا أمكن أن يستخدم الحق بهذه الطريقة فلا حاجة الى الاعتقاد بأنه قد قضى عليه أو أضعف . فلا يمكن للديمقراطية أن تهمل المصادر التى دلت التجربة على انها تقدم العمل الكفء فهذا امر أساسى للديمقراطية . وهى تختلف فيه عن النظام الملكى او الديمقراطى ، فالملكية مثلا ، كما حدث فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ، استطاعت ان تفوز بالولاء لهيئاتها، حتى عندما كانت هذه الهيئات بالية، لان حقيقتها لم تكن معروفة. فلم يكن للشعب حق اختيارها بينما تخضع أسس الديمقراطية للتحليل الشعبى . ولهذا فان حقوق المواطن تحيط بها حاجيات المجتمع الذى هو جزء منه . والمواطن له الحق فى المطالبة بان

يتساوى فى ذلك مع غيره من المواطنين • ويتضمن حق اختيار الحاكم ، حق الاختيار أيضا لمنصب سياسى • ونحن لا نجادل فى أن حق التصويت يتضمن حق اختيار اكثر من ممثلى الجمعية السياسية • فهم عندما يختارون ، لا يمكن وضع قيود على حقهم فى أن يختاروا اعضاء فى الادارة • ولكن تجربة النظم الديمقراطية لا تؤمن بالقوة الانتخابية المضاعفة • فالحكومة المباشرة التى من هذا النوع قد تنجح سواء فى اختيار الرجال او اتخاذ الاجراءات فى منطقة محددة من الدولة • فهناك يمكن للانسان أن يطمح فى ان يعرفه جيرانه معرفة وثيقة ، ويمكن أن يحكموا عليه حكما صادقا • ولا يحدث هذا فى الدول الحديثة الكبرى • فحتى استفتاء الكومنولث الامريكى يؤدى الى اختيار حاكم معروف بفضائل سلبية أكثر منها ايجابية • وقد يؤدى هذا الاستفتاء الى اختيار لنكولن ، ولكن هذا يحدث بالصدفة وليس حسب خطة موضوعة • وحاكم الدولة الحديثة يجب أن يختاره اناس عرفوا نوع تفكيره ، واختبروه فى أمور السياسة اليومية • وهم قد يرتكبون اخطاء كما قال لورد جودريتس ولكن هناك متسع فى الطريقة غير المباشرة للاعتراف بالكفاءة ، اكثر مما يوجد فى الطريقة المباشرة • وقد اتضح هذا بجلاء فى تلك الولايات الامريكية التى ينتخب فيها الناس القضاة • ولما كان اختيار الزعماء سيكون من القضاة ، فان هذا التحديد لا يعتبر امتيازا

لطائفة قليلة العدد • فالمساواة موجودة فى هذا النظام بالرغم من أن الطريق الى هذه المساواة يصعد بانحدار •

فالنظام السياسى الذى يجعل من حق المواطن فى الافصاح عن رغباته محورا له يتطلب حماية هذا الحق • فلابد من وجود حرية الخطابة بكل ما يجعل حرية الخطابة فعالة • فما هو جوهر حق الخطابة ؟

ان هذا الحق لا يمكن أن يعنى حماية الانسان فيما يقولـه وحسب ، لان التفكير مرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الناتج عنه • ولا يمكن ايضا ان يعنى مجرد حماية الانسان كفرد لان معظم ما يقوله ينتج عن حديثه بالاشتراك مع الاخرين فحرية الخطابة حق يجب تعريفه على اساس الوظيفة التى يهدف الى تأديتها • فصفة المواطن ، كما قلت ، هى الواجب الملقى على عاتقه للمشاركـة بحكمه القائم على المعرفة للصالح العام •

ولا يمكن أن يقدم هذه المشاركة اذا كان الجزاء مرتبطـا بالاعراب عن افكاره • وان حواجز العادة والعرف التى لا يمكن تخطيها تعمل على الدوام على طمس شخصية الناس مالم يكونوا حائزين لصفات نادرة • فالسماح للانسان بان يقول ما يعتقـده معناه منح شخصيته فرصة الاعراب عن ذاتها • أما غير ذلك فمعناه محاباة أولئك الذين يؤيدون الوضع الراهن ، واما أن يؤدى هذا

بنشاط الناس الى السرية ومن ثم الى المسالك الخطرة ، واما أن يؤدى الى قمع التجربة من الافصاح عن نفسها علانية .

وبوجه عام ، شب العالم الغربى على قبول حرية الخطابة خارج محيط السياسة . والانسان يستطيع الان أن يكون ملحدا أو يعتنق مذهب ديكارت دون خوف من الجزاء القانونى ومع هذا يبدو انه لا يمكن تحقيق التسامح الدينى اذا كانت الدولة على علاقات خاصة مع كنيسة معينة لانه فى هذه الحالة ، يكون لاتباع هذه الكنيسة منزلة خاصة فالدولة التى تظاهر عقيدة دينية معينة فانها بذلك تمنحها مزايا خاصة ولو لم تكن هذه المزايا منظمة قانونا . واذا كانت كنيسة انجلترا انفصلت عن الدولة ، فان هذا الانفصال ما كان يتيح لعقيدة معينة ان تحتل مركزا ممتازا فى النظام التربوى فى المجتمع . فكنيسة الدولة لابد ان تحوز امتيازات بصورة أو بأخرى ولا يمكن للمواطن أن يتمتع بحرية العقيدة ما لم تكن الدولة عازفة عن أية عقيدة معينة .

وأصل الخلاف فى الاعتراف بهذا الحق كامن فى ميدان السياسة اذ يبدو ان موقف الدولة الحديثة يقوم على أن الآراء التى تهاجم النظام القائم غير شرعية ويجب قمعها . ويتخذ هذا القمع اشكالا مختلفة . فاحيانا يقمع الرأى ويلاقى الجزاء لاتهامه بانه شر فى حد ذاته ، واحيانا يهاجم الرأى لانه يهدد كيان الدولة ، وأحيانا أخرى لانه يتضمن الفوضى . ويجب أن نميز هنا بين

الاعراب عن هذه الآراء سواء بواسطة احد المواطنين أوبواسطة جماعة من المواطنين وبين القيام باعمال مكشوفة لاخراج آرائهم الى حيز التنفيذ .

ويجب أيضا ان نبحث على حدة مشكلة السيطرة على الاعراب عن الرأى فى وقت الحرب أو غيرها من الازمات ، فعلاقة العمل بالرأى مسألة منفصلة عن طبيعة الرأى نفسه .

والرأى الذى يهمنى أن أدلل عليه هو أن المواطن من وجهة نظر الدولة يجب أن يسمح له دون قيود بالاعراب عن أية آراء يؤمن بها ، سواء ظهر هذا بطريقة فردية أو بالاشتراك مع الآخرين ، وقد يعلن المواطن عدم كفاية النظام الاجتماعى بأسره وقد يطالب بثورة مسلحة للاحاطة به . وربما أصر على أن هذا النظام السياسى يؤدى الى الكمال . وقد يجادل فى أن جميع الآراء التى تختلف مع آرائه يجب أن تقمع بمنتهى الشدة . ويجوز للمواطن بصفته الفردية ان يعمل على نشر هذه الآراء أو ينضم الى غيره فى المناداة بها . ومهما كان شكل الاعراب عنها فان له الحق فى الكلام من غير أى عائق وله الحق ايضا فى استخدام كل وسائل النشر العادية للتعريف بآرائه . فيجوز له أن ينشرها فى قالب كتاب أو منشور أو فى الجرائد وقد يلقى محاضرة عنها او يعلنها فى اجتماع عام وحقه فى أن يتمكن من عمل

أى شىء من هذا او عمل كل هذه الاشياء فى حماية الدولة هــو حق ترتكز عليه قواعد الحرية ٠

يقابل ذلك أن كل نقد للمؤسسات الاجتماعية أمر نسبى ٠ فانا اذا حظرت على «فلان» أن يدعو الى الثورة الجارفة فاننى فى النهاية احظر عليه أن يزعم ان نظاما اجتماعيا معينا ليس منزلامن الســــماء ٠

وانا اذا بدأت بافتراض أن الشيوعية الروسية شناعةسياسية فلابد أن انتهى الى افتراض ان فصول تعليم اللغة الانجليزيــة للروس هى شكل من أشكال الدعاية الشيوعية ٠ ولم يــكن فى الشئون الاجتماعية قط أى يقين ثابت يجعل من المرغوب فيــه لدى أية حكومة أن تستنكرها باسم الدولة ٠

وقد دلت تجارب أمريكا فى السنوات القلائل الاخـــيرة بوضوح على أنه لن يكون لدى السلطة أى دليل قاطع على أن الرأى الذى يوجه اليه الهجوم يؤدى حتما الى الاخلال بالنظام واولئك الذين يمنعون من التفكير بمقتضى ما تعلموه من التجارب سرعان ما يعجزون عن التفكير بالمرة ٠ واولئك الذين يكــفون عن التفكير ، يكفون فى الوقت ذاته عن أن يكونوا مواطنـــين بالمعنى الصحيح ، وتلــك الاداة التى تمكنهـــم من تطبيــق تجاربهم تصدأ بعدم الاستعمال وتبلى ٠ ولا يعتبر القول بانهذا

الرأى اشادة بالاخلال بالنظام دحضا له . واذا كانت الاراء التى تتضمن استعمال العنف مما يشيع فى الدولة قلقا يمس أسسها ، فان عادات تلك الدولة لابد أن يكون فيها خطأ جسيم . فالناس يتمسكون ويصرون على الاساليب التى اعتادوها بحيث يدل الانحراف عنها الى الآراء التى تتضمن العنف على مرض متغلغل، لان الرجل العادى ليست له مصلحة فى الاخلال بالنظام وسواء أكان الرجل يعتنق تلك الآراء كما فى روسيا الثورية أم لا يكترث بها كما فى ايرلندا التى تدين بمبادىء جمعية «سين فين» فان سبب ذلك هو ان حكومة الدولة قد فقدت سلطانها على اخلاصه لها . والدولة لاتفقد اخلاص رعاياها الا لاسباب معنوية. والواقع ان سماح الدولة بانتقاد سلطتها هو اقطع دليل على الولاء للرعايا.

وما أندر الحالات التى ثبت فيها ان الاضطهاد يحرز النجاح غير ان نتيجة حرية ابداء الرأى تفضى دواما الى الاقلال من خطر الموضوع الموجه اليه الهجوم ، ويكاد يكون من المؤكد دائما أن منع حرية الخطابة يدفع عوامل الانقلاب الى العمل السرى . والشىء الذى جعل فولتير خطرا على فرنسا لم يكن اختياره عضوا فى الاكاديمية وانما رحلته الى انجلترا . وقد كان لينين أشد خطرا على حكومة روسيا القيصرية وهو فى سويسرا مما لو كان عضوا فى مجلس الدوما . وحرية الخطابة مع ما يتبعها من حرية الاجتماع هى علاج التذمر وشرط أساسى للاصلاح . وكل حكومة

تستطيع ان تكسب من نقد خصومها اكثر مما تكسب من ثناء انصارها • وتضييق الحكومة على هذا النقد هو فى الحقيقة بمثابة التمهيد لسقوطها •

وهناك مسألتان متصلتان بالموضوع جديرتان بالشرح • فحرية الخطابة معناها حرية الشخص فى التعبير عن آرائه فى المسائل العامة • ومعناها انعدام وجود أية سلطة فى الدولة للرقابة بواسطة الحكومة وليس معناها أى حق فى الايعاز بأن مستر جونز قتل حماته او أن روبنسون يجب أن يحاكم بتهمة النصب • وجميع البيانات التى لى الحق فى أن اطالب بعدم الرقابة عليها هى البيانات الشخصية التى تتصل اتصالا مباشرا بالجمهور ولا يتضمن الحق فى حرية الخطابة اى حق فى التشهير وكل ما لى الحق فيه من المساس بالافراد هو ما يتعلق بالصالح العام ومن البديهى ان هذه السلطة اذا أسأت استخدامها فى حق أحد الافراد يجب أن يلجأ الى المحاكم فانه ذو حق فى حماية شئونه الخاصة معادل لحق التدخل فيها • والقضاء هو وحده الكفيل بان يفصل بيننا • وهذا الشرط لا ينطبق بالطبع على الشئون العامة مثل نشر الفضائل او الادب المبتذل فالرقابة المسرحية تحظر رواية «مهنة مسز وارين» ، والرقابة الادبية تحرم وضع كتاب بوكاشيو فى المكتبات العامة • ومن الحكمة الاعتماد على حرية الفكر بدلا من محاولة ستره • وقد سبق أن أشرت الى ان حق

المواطن فى حرية الخطابة يتضمن حرية عقد الاجتماعات العامة والخاصة •

وكل من هذه النواحى جدير بكلمة قائمة بذاتها ـ فالفرد فى العالم الحديث لا يمكنه أن يروج آراءه الا باجتماعه بأقرانه ، وفى أغلب الحالات لا يتضمن هذا الاجتماع ضررا من أى نوع•

على أن حرية الاجتماع ظلت على الدوام تتضمن اخلالا بالنظام كما يحدث فى اجتماعات الشيوعيين التى تنادى بقلب النظام القائم ، وكما يحدث فى اجتماعات « جيش الخلاص » ذى الاهداف السلمية على أن هذين الحقين لا يبدوان الآن سالمين من المساس بهما كما كانت الحال منذ عشر سنوات مثلا فسجل اللوائح الامريكى يزخر بعدة لوائح موجهة ضد طائفة من الجماعات السياسية وهناك فوق ذلك هيئات سياسية محظور عليها عقد الاجتماعات فى الاماكن العامة • واننى أقر بان هذه القيود لا سند لها من النظرية السليمة فى الدولة • ومنع الناس بالقانون من الاجتماع كالشيوعيين مثلا لا يمنعهم من الاجتماع فعلا وفى ذلك ما يجعل وجوه النشاط الشيوعى من الصعب كشفها • والواقع أن منع اجتماع ما بحجة انه قد يفضى الى الاخلال بالامن معناه ان التهديد اصبح أداة الحكم • ومما تجدر ملاحظته ان القانون الانجليزى أقر فكرة أن المظاهرة السلمية لا تعتبر غير قانونية لانها ستحرض أناسا آخرين على الاخلال بالنظام •

وبالطبع تختلف الحالة اذا كان الغرض من الاجتماع هو العمل على قلب نظام الدولة . ولاشك ان القضايا التى تثيرها هـذه المشاكل تتعلق بفن السياسة أكثر مما تتعلق بنظرياتها ، فـكل حكومة يجب أن تسلم بان بقاءها المستمر المنظم (فى حدود نظام الحقوق الذى وصفناه هنا) شىء مرغوب فيه . ان كل حكومة لها الحق فى الحدود السالفة الذكر فى أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بحماية نفسها . وبناء على هذا يكون لها الحق فى تحطيم ايـة جماعة تسعى الى سلب سلطة الحكومة عمدا ــ ولكن لا ينبغى لاية حكومة اعتمادا على سلطتها التنفيذية ان تجعل نفسها القاضى الوحيد الذى يقرر ما اذا كان هذا العمل من حقها ، وينبغى ان تلزم الحكومة بتقديم الدليل ، وينبغى ان يكون تقديم هذا الدليل فى حدود الضمانات القضائية الكاملة . وليس هناك من سـبب يدعو الى افتراض أن حكم الهيئة التنفيذية اصح من حكم ايـة هيئة من المواطنين المفكرين ويجب أن تكون القاعدة قدرة الهيئة التنفيذية على اقناع احدى المحاكم بان هناك خطرا محدقا ينطوى عليه وجود هيئة من الهيئات أو اجتماع من الاجتماعات ومعنى هذا ان يكون هناك خطر ثابت ناشىء عن السلوك لا مجرد خطورة تأثير الرأى على السلوك . وكل من يدرس محاكمات الخيانـة العظمى فى سـنة ١٧٩٤ او محاكمـات ١٩١٧ بمقتضى قانون التجسس فى أمريكا سوف يقتنع تماما بخطر السماح للهيئـة

التنفيذية فى هذا الصدد بسلطات واسعة لا مبرر لها • ومع ان حماية المحاكم فى اوقات الازمة لا تكون سوى ضمان ضعيف الا أنها على الاقل حماية على كل حال • ونحن لا نريد أن تتيح امام اى وزير احمق الفرصة لكى يزعم أن جمعية ما من جمعيات تولستوى الفوضوية سوف تحيك مؤامرة جديدة من مؤامرات برميل البارود ، ونحن لا نريد أن نبيح للمواطنين أن يؤولوا كل حركة تخرج على العرف المعتاد بانها تنطوى على الاغتيال ومن الجلى ان لكل دولة الحق فى حماية نفسها ولكن يجب ان يكون هناك خطر ماثل قبل ان يسمح لها بالعمل •

وهذه الفروض لا تقوم طبعا فى وقت الحرب أو ما يشبهه من الازمات وبديهى انها لا تقوم فى فترات الحروب الاهلية عندما تتعارك القوات المسلحة داخليا للاستيلاء على الدولة ، وهذه الفروض لا تقوم لسبب واحد وجيه وهو ان احدا لا ينوى مراعاتها ، والعنف يجعل على الدوام تحكيم العقل مستحيلا والفلسفة السياسية لا يمكن أن تقدم فروضا مقصورة على فترات عدم التعقل • والواقع ان الثورة معناها ايقاف اى نظام كائن للحقوق • والجهة التى تصل الى ممارسة السلطة لابد ان تبنى تصرفاتها — الى ان تسمح للمواطنين باعادة انتخاب الحكومة — على محض القوة فى يدها ، لا على الحقوق التى تسعى الى تمثيلها ويتجلى ذلك فى تاريخ كل ثورة فى العصور الحديثة

والغرض الذى تقوم عليه كل ثورة هو انه لا محل للثقة فى قوة العقل والاقناع ، ولذلك يكون من الغباء فى مثل هذه الظروف توقع احترام تلك الحقوق . ولكن أية ثورة فاشلة تثير المشاكل البالغة الخطورة والتعقيد فيما يتعلق بمعاملة الحكومة للثوار ، وفيما يتعلق بتصرفات اولئك الذين اخمدوا الثورة .

ومن المؤكد ظهور اعتبارات اخرى . فاية حكومة تدافع بنجاح عن الدولة ضد الهجوم انما يدل ذلك على أن نظامها فى الحقوق مرغوب فيه . واذا كان هذا النظام يتميز بعناصر معينة مثل اصرار الانجليز على حكم القانون يصبح من الواضح ان طابع التصرفات الحكومية هو خضوعها لهذا المبدأ . وعندئذ يتطلب انتهاك القوانين اما العقاب واما التعويض . وهناك حالات يجب أن يرفض فيها التعويض .

ويجب فوق كل شيء تأكيد أن المحاكم المدنية لها اليد الطولى امام القوة السافرة للقانون العسكرى والا أصبح المواطن عاجزا أمام سلطة الهيئة التنفيذية فالهيئة التنفيذية المعرضة باستمرار لرقابة هيئة قضائية مستقلة فى التفكير لابد ان تراعى جوهر الحقوق اكثر من هيئة تنفيذية تستطيع أن تعطل عمليا الضمانات التى يكفلها الدستور . وتجربة المجر عام ١٩١٠ واضحة للدلالة على خطر تعديل هذه الضمانات .

ومشكلة حرية الخطابة وقت الحرب تثير اعتبارات مختلفة تماما. ولكن من المهم القول بان نوع العمليات ودرجاتها لا يغيران من وجه المشكلة . فحقوق وواجبات المواطن الانجليزى اثناء الحرب مع امة صغيرة مثل البوير فى جنوب افريقيا لا تختلف عن حقوقه وواجباته اثناء الحرب مع دولة كبرى مثل المانيا ومهمته ان يشترك بحكمه المستنير بما فيه الصالح العام . اى أن عليه أن يؤيد الحرب اذا رأى انها على صواب ويعارضها اذا رأى انها على خطأ ولا يغير من المركز الادبى الذى يحتله كون الهيئة التنفيذيةقامت بمغامرة يتوقف نجاحها الاستراتيجى على وحدة الرأى فليس لاية هيئة تنفيذية الحق فى الاستمرار فيما تقوم به مهما كانت آراء مواطنيها . فهذه الآراء يجب أن تعلن حتى تؤثر فى نشاطها. أما فرض العقاب على هذه الآراء فى الوقت الذى يستلزم فيه على المواطنين ان يقوموا بواجبهم كمواطنين فيؤدى الى نتائج وخيمة بالنسبة لاسس الدولة واذا اعتقد رجل مثل جيمس راسل لويل بان الحرب ما هى الا جريمة قتل فمن واجبه ان يقول ذلك مهما كان الوقت الذى قال فيه ذلك غير مناسب . صحيح ان الوقت غير المناسب قد لا يضمن العناية الفائقة بالاراء المعروضة.

وقد قيل ان اعلان الرأى المعادى يعوق كسب الحرب ولكن ذلك يثير قضايا عديدة .

فهل الرأى المعادى معناه المعادى لبدء الحرب ام للطرق المتبعة فى الحرب ام للهدف الذى ترمى اليه ؟ لقد كان المعارضون للحرب الاوروبية الاخيرة ينقسمون الى معسكرات كل منها تتبنى رأيا من الآراء السابقة . فهل نقد القادة العسكريين او البحريين يعتبر هجوما على متابعة الحرب ؟ ومثلا اذا اعتقد أحد الساسة الذين خارج الحكم بان السياسة التى تتبعها الهيئة التنفيذية ستؤدى الى نتائج وخيمة فهل يجب عليه ألا يعلن عن رأيه خوفا من ان يؤدى اعلانه الى منع قيام وحدة قومية ؟ واذا اعتقد رجل بان تحقيق السلام عن طريق المفاوضات افضل من النصر فى الميدان بسبب الضحايا الذين يستلزمهم احراز النصر ، اليس عليه التزام امام زملائه الذين يقومون بتلك التضحية ؟ من الواضح ان تقييد الآراء فى وقت الحروب وقصرها على تلك التى لا تعوق القيام بها انما يعطى الهيئة التنفيذية يدا مطلقة مهما كانت السياسة التى تتبعها ، كما ان ذلك يجعلها تفرض خطرا أدبيا مطلقا عندما تكون الجيوش فى الميدان . وهذا موقف مستحيل فاى انسان راقب بعناية ما تقوم به الحكومات اثناء الحرب لم يشك لحظة فى أن النقد ضرورى جدا . فالسلطة التنفيذية التى لها يد مطلقة سترتكب جميع الحماقات المعروفة عن الدكتاتورية كما انها تكسب اعمالها طابعا شبه مقدس . وتحرم الناس من الانباء التى يمكن ان يحكموا بمقتضاها .

وتستخدم الدعاية لعرض الموقف الذى تواجهه عرضا مشـــوها
ويقول مستر كورنفورد ان مثل هذه الدعاية تخدع الاصدقاء
دون ان تخدع الاعداء • وهى ستعمل على خنق الاقتراحـــات
وتعتبر الاستفسار تهديدا ولن تهتم بالحقيقة • فالسلطة التنفيذية
اثناء الحرب تكون مهذبة بقدر ما تلاقيه من نقد فى سياســتها•
وانزال العقاب بالناقد معناه تسميم الاسس المعنوية للدولة •

ولهذا فان حرية الخطابة فى وقت الحرب تشمل نفس الحقوق
مثل حرية الخطابة وقت السلم وذلك لان وقت المحنة القوميةهو
فترة يكون على المواطنين واجب اداء شهادتهم • ولا ريـــب ان
نشاطهم سيكون غير مستحب ، والجواب على ذلك انه من السهل
ان يصبح الانسان شهيدا رغم انف السلطات فاذا لم تعتمدسياسة
الدولة فى شن الحرب على موافقة مواطنيها عامة ، فليس لهـــا
الحق فى شن الحرب ، واذا كان عدد كبير من المواطنين يعادون
فكرة الحرب ، فان السياسة المتبعة تكون مشكوكا فيها • أمـــا
اذا كان العدد صغيرا فلا حاجة الى محاولة قمعهم فى سبيل النصر•

فالطريقة الوحيدة للحصول على الحق هى عن طريق المناقشة،
وعندما تحدث أزمة يكون تأكيد الحرية أمرا اساسيا •

ويمكن التدليل على الرأى السابق بان نشير الى احد العوامل
الحاسمة فى معاهدة الصلح فى فرساى • لقد كان من المتفق عليه

دائما ان اسوأ عناصرها هو نتيجة المعاهدات السرية التى قيد بها الحلفاء انفسهم فيما عدا امريكا التى لم تكن قد اشتركت بعد فى الحــــرب •

ومع هذا فلم تكن هناك دولة راغبة فى صلح عادل مثـــل أمريكا • وحتى ان كانت محادثات السلام كاملة وفعالة فى تلــك السنوات الحرجة فان الرغبات التحررية عند الرئيس ولســون كان من الممكن ان تؤدى الى تخفيف اضرارها ولقـــد نشرت المعاهدات السرية فى الصحف الامريكية بعد ظهورها فى بتروجراد فى الثورة الثانية عام ١٩١٧ ولو كانت المحادثات كاملة لظهر مــا يشوبها من نقص ولامكن الرئيس ولسون مواجهة ما تحويه من شـــرور •

ولكن القضاء على الرأى الحر استخدم كستار من الدخان لاخفائها ، ولم يعرف الرئيس ولسون عن وجود هذه المعاهدات الا بعد وصولها الى باريس بعد ان فات الوقت الذى يمكن ان يتلافى نتائجها •

فالسلطة غير المقيدة اشبه ما تكون بالابخرة الفاســدة التى تخفى الجو الصالح لظهور الحقيقة • ولا يمكن للحكومــات ان تؤدى واجبها لعدم وجود الوسائل التى تدلها على واجبها •

ولقد قلت ان حرية الخطابة هى أحق بألا تحــد فى الحرب

وعلى أية حال فمن المهم ان نناقش حالة خاصة لمظهر هذا الحق • فلو قام جيش اجنبى يغزو بلجيكا ، فان المحافظة على حرية الخطابة قد يعود باضرار وخيمة على بقاء الدولة •

فهل الغزو هو استثناء القاعدة العامة ؟ يجب أولا ان نقول ان الحرب والحكومة الديمقراطية امران لا يتفقان فالعواطف التى تثيرها الحرب لا تسمح بوجود العقل ، وكلما كان الخطر شديدا كلما الحت فى المطالبة لقمع العقل •

فالغزو هو المثال الاعظم لهذا الموقف •

ومن غير العملى ان نناقش اسباب الحرب عام ١٩١٤ بينما مدافع الالمان تقصف حول «ليج» ولكن بلجيكا عام ١٩١٤ لم تكن عليها اللوم • ومن العسير الا يوجه الى فرنسا عام ١٨٧٠ ، والى بسمارك نفسه • فمن الناحية الادبية كان يمكن لاى فرنسى أن يستنكر الوطنية المتطرفة لدى نابليون الثالث ، اذا وجد هذا الفرنسى ان ذلك واجبه • وكان له الحق ان اراد ان يستنكر المفاوضات التى اجراها جولى فافر فى غير اوانها • وكان له الحق ان يحاول ، مثل جامبتا فى حق فرنسا فى الكفاح الى النهاية وفى أى الحالتين كان له الحق فى أن يحميه القانون • وفى اى الحالتين كان ذلك يعتبر منه مساهمة بحكمه السديد للصالح العام • فكلما اشتد الخطر ، كلما استدعى الامر ان تبنى وجهة نظر الحكومة

على اكبر عدد من الآراء وكلما اعتنت الحكومة بهذه الآراء كلما
لاقت تأييدا اكثر لان اهم مصدر مؤكد لمقاومة الاضطهاد الاجنبى
هو الحماس الذى يبذله الرجال والنساء المتنورون فى الدولة •

ولقد تحدثت عن الحماية التى يكفلها القانون وهى مرتبطة
بفكرة ان الدولة قائمة على ان المواطن يجب ان يحاط بضمانات
قضائية فاذا وجه اليه اتهام فيجب أن يكون له الحق فى أن يحاكم
حتى تظهر براءته اذا لم يكن مذنبا • ولهذا لا يمكن ان يسجن
دون محاكمة ــ واذا وقع نزاع بينه وبين شخص آخر فيجب أن
تتاح له الفرصة لعرض الامر على المحكمة • ولا يمكن لدولة ما
ان تكون حرة مالم تكن محاكمها مؤكدة وسريعة الفصل فى
القضايا ومن السهل اللجوء اليها • وسأناقش فيما بعد المظاهر
الجوهرية لاستقباء هذه الشروط ويمكن الان ان اقول ان
العدالة التى تقدمها الدولة لمواطنيها هى المحك الوحيد لقيمة
الدولة •

وهذه العدالة يجب أن تكون بلا تمييز ــ فلا يجب أن تكون
أشد وطأة على الفقراء منها على الاغنياء • فلا يجب أن نسمى
السرقة مرضا عقليا اذا قام بها أحد القاطنين فى كنسنجون بينما
سرقة حقيرة اذا قام بها ساكن يقطن هوايتشابل •

ويجب أن تنظم هذه العدالة وسائل الدفاع للمتهمين ولا يجب

أن تنظر الى تصرفات المسئولين بنظرة خاصة • ولا يجب أن يكون معنى سيادة الدولة انها فوق القانون فالجريمة جريمة حتى وان ارتكبها «السيد» •والقضاء ينبغى ان يكون قادرا على النظر فى أية شكوى دون النظر الى الشخصيات فحكم القانون امـــر اساسى وحكم القانون معناه ان لا يستثنى اى شخص اواى منصب من حكم القانون •

هناك نتيجتان واضحتان لهذا المبدأ •

النتيجة الاولى هو استقلال القضاة استقلالا حقيقيا فمـا يفعلونه فى وضع القانون وتطبيقه يجب ألا يحكموا فيهـــا الا بضمائرهم ــ ولا يجب عزلهم اذا كرهت السلطة التنفيذية بعض احكامهم ولا يجب تغييرهم لان بعض احكامهم اثارت الجمهور•

وبغير هذا لا يمكن كفالة تطبيق القانون • وسأدلل فيما بعد على أن المحاولات التى بذلت فى أمريكا لجعل القضاة يستجيبون للرأى الشعبى بتعيينهم مددا قصـــيرة يعتبر غلطة فظيعة وليس الانتخاب امرا حتميا على جميع اعضاء الحكومة واذا اريد كفالة الحقوق فاول شيء جوهرى هو مضاعفة الضمانات لاولئك الذين عليهم حماية تأكيد الحقوق •

والنتيجة الثانية هى عدم السماح بالجمع بين وظيفة تنفيذية ووظيفة قضائية •

فكل مواطن يحتاج الى حمايته من الخطر المتمثل فى أن يقوم الادارى بتفسير معنى القانون الذى يطبقه فوضع سلطة التفسير فى ايدى اولئك الذين يطبقون القانون يؤدى الى الطغيان كما دلنا التاريخ •

ولقد كان ذلك من خصائص الاستبداد فى الشرق وحتى فى البيروقراطية غير المتحيزة كما فى الهند البريطانية لم يخلو الامـر من اعتراضات خطيرة • فعندما يكون الامر الذى يخضع للادارة امرا معقدا مثل محاولة تحديد نصيب «عادل» من الغاز فى احدى البلديات فلا يجب ان يقوم بهذا التحديد القائمون على ادارة هذه الخدمة وقد يكون من الضرورى اقامة محاكم خاصـة لهـذه الامـــور •

ومهما كان الحل فان فصل السلطة القضائية وسمو مركزها امرا لا ينفصل عن المحافظة على الحقوق • فلو لم يحدث ذلك فان الذين يهيمنون على الدولة سيخضعون لقوانين غير تلـك التى يخضع لها باقى المواطنين وسينصبون من انفسهم قضاة فى قضاياهم ومهما حاولوا ان يلتزموا جانب العدالة فلا بد ان يفضلوا انفسهم على خصومهم ، وبقى ان نناقش هل يوجد شىء مثل الحـق فى الملكيات فاذا كان لابد من امتلاك العقارات حتى يستطيع الانسان ان يكون فى افضل حالاته فان وجود هذا الحق يصبح واضحا •

ولكن من الواضح ايضا ان هذا الحق لابد ان يخضعه لقيود شديدة فالحقوق كما قلت ، مرتبطة بالوظائف فانا لى الحق فى الملكية اذا كان ما امتلكه امر هام للخدمة التى أؤديها وانا لى الحق فى الامتلاك اذا كان ما امتلكه يتصل بالرخاء المشترك كشرط للاحتفاظ به ولا يمكن ان يكون من العدل ان امتلك نتيجة لمجهود يبذله الآخرون ولا يمكن ان امتلك اذا كان نتيجة امتلاكى ان احصل على سلطة تتيح لى السيطرة على حياة الآخرين . لانه اذا كانت شخصية الناس الآخرين تخضع مباشرة لتغييرات فى ارادتى ، اى اذا كانت حقوقهم كمواطنين لا تتبع الا من حقى الوحيد ، فمن الواضح ان ذلك يجعلهم بغير شخصيات على الاطلاق فاى انسان فى هذا الاطار لا يكون له الحق فى الامتلاك اكثر مما يمكنه من ارضاء حوافزه . وبعد هذا، لا يكون قد ساهم بشخصيته للمجتمع بل بممتلكاته . وهو لا يصبح موجها حسب مصالحه بل توجهه مصالح المجتمع . وهناك استثناءات بالطبع ولا زلنا فى حاجة الى بحث قيمة السخاء الذى أوصى به ارسطو ـ ولكن فى النظام العام للحقوق قد تكون الاستجابة لحافز التملك استجابة لا تحتاج بالضرورة الى مستوى يكون الحماس فيه للحصول على الاشياء هو المستوى الوحيد بل يراعى اطار الوظيفة التى يقوم بها الشخص .

- ٤ -

بهذا يستطيع المواطن ان يواجه الدولة على الاقل وقد أمكنه أن يحقق ذاته . ولكن هناك فرق بين افتراض ان هذه الحقوق شىء جوهرى وبين ضمان تحقيقها . وهذا يثير القضية الاساسية لمركز الدولة فى المجتمع . فلا مفر — قانونا — من أنه توجد فى كل منظمة للرجال هيئة تعزز قبول القواعد المشتركة . وهـذه القواعد كما قلنا من قبل تختص باقامة حد ادنى من أسس المدنية لاعضاء المجتمع فهى تعمل على أن يلموا بفن الحياة ، ولكن هناك فرق ايضا بين القول بوجوب وجود هيئة تعزز قبول القواعـد المشتركة وبين القول بان هذه الهيئة هى الدولة . لان الدولة هى الحكومة ، وفى انجلترا الدولة فى مظهرها اليومى هى الملك فى البرلمان . فاذا كان عليها أن تؤدى وظائفها شرعيا فلا بد أن تكون على اساس انها تعمل بشكل مستديم على اقرار الحقوق وهى تصنع الشروط التى تعمل الهيئات بمقتضاها لان مهمتها ان تساعد المواطن عن طريق هذه الهيئات على ان يكتسب أفضل ذاتية فى امكانه . وهى لا تمارس سلطة غير محدودة. وهى تحمى المستوى الذى تتماثل فيه مصالح الناس ومن ثم حقوقهم . وهى تنسق نشاط الجماعات الاخرى لتحقيق هذه الغاية .

وهنا تظهر لنا دولة لا تتماثل مع المجتمع . فهذه الدولة مثلا يمكن أن تمنع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية من قتل رجل بتهمة الالحاد ولكنها لا تستطيع أن تجبر الكنيسة الرومانية الكاثوليكية على التخلى عن فكرة ان البابا معصوم من الخطأ . وهذه الدولة تستطيع ان تمنع جونز من أن يربى اولاده على اساس أن الجهل نعمة ، ولكنها لا تستطيع أن تمنع التعليم عن أية طبقة أو طائفة من المواطنين بحجة كثرة التكاليف .

وهى لا يمكنها ان تضع تشريعا يعفيها من الالتزام بتوفير العمل لمواطنيها سواء بطريق مباشر او غير مباشر . ولا يمكنها أن تهاجم نشاط اية هيئة اخرى مالم تدلل فى المحكمة على أن هذا النشاط يعادى بشكل مباشر نظام الحقوق الذى من واجبها ان تحافظ عليه . والدولة تقوم بوظيفة فى المجتمع مثلها مثل اية هيئة أخرى . وسلطاتها موضوعة على أساس هذه الوظيفة . وارادتها (التى تعنى ارادة الهيئة القضائية المركزية) ليست لديها سلطة خاصة او ممتازة ، لهذا فان اطلاق اى نظام للحقوق كالذى اشرت اليه يستلزم أن توضع بعناية الشروط التى يجب أن تمارس الدولة سلطتها بمقتضاها .

وهذه الشروط بوجه عام شروط ثلاثة . فالدولة يجب ان تكون دولة لا مركزية . والشئون المحلية يجب أن يكون عليها

هيمنة محلية • وقد يكون من الواجب وجود تفتيش مركزى
ولكن المشاكل التى تهم لانكشير ـ اذا ارادت اقامة معارض فنية
مثلا ـ لابد أن تقرر فى لانكشير وليس فى الهوايتهول • ومن
الضرورى ايضا ان تكون للسلطات المحلية هيمنة على ممارسة
السلطة والا يقيدها وفد معين من الحكومة المركزية • فاذا اراد
المجلس البلدى بلندن تخصيص اموال تتيح لطلبة المدارس مشاهدة
مسرحيات شكسبير فان مجرد اصدارها قرار بذلك يجب أن
يكون امرا كافيا وان يعتبر امرا قانونيا •

ومن الواضح ان ممارسة السلطة المحلية يجب ألا تشمل
الاعتداء على اختصاصات السلطة المركزية ، فقائمة السموم
المحرمة مثلا يجب أن توحد فى الهوايتهول والاتوضع فى «ابردين»
أو «ابريسويت» كل على حدة •• ولكن أبرز فضيلة للامركزية
هو انها لا تعمل فحسب على منع تطبيق الحلول الموحدة للمشاكل
المختلفة بل إنها ايضا تضاعف مراكز الاعمال الادارية وتضمن
اشتراكا اكمل فى اعمال الحكومة التى تستلزم المسئولية • وتنشأ
المسئولية عن مشاركة محددة فى ممارسة القوة اما تركيز السلطة
حيث يمكن توزيعها دون أن يكون فى ذلك خطر على نظام الحقوق
انما يؤدى الى سوء استعمال السلطة • ويجب ان تتذكر ان من
طبيعة السلطة أن تسىء استخدام نفوذها مالم تحط دائما بأجهزة
الرقابة •

ومن الضرورى ان تحاط الحكومة المركزية بوجه خاص بهيئات تجبر على استشارتها . وليس المقصود بذلك مجرد الاستشارة التى تقدمها الجمعية التشريعية للهيئة التنفيذية . بل نقصد الاستشارة المنظمة لجميع المصالح التى تتأثر باحد القرارات المقترح تنفيذها . ومعناه ايضا ، أن الحكومة التى تقترح تعديل أجور المدرسين لابد أن تعرض اقتراحها اولا على الهيئات التى تمثل المدرسين . ومن الضرورى ايضا الاصرار على أن الاستشارة يجب ان يكون معناها الاستشارة المختارة . فالهيئة التنفيذية يمكنها دائما ان تضمن الاعراب عن رأى متحيز اذا اختارت ممثلين متحيزين . فالاستشارة معناها استخراج الاراء من الممثلين الذين ترشحهم الهيئات المعنية بالامر . فاذا أرادت احدى الحكومات ان تعين لجنة للتحقيق فى موضوع فرض تعريفة جمركية لحماية المنتجات المحلية ، فلا بد من اختيار ممثلين لصناعة القطن بواسطة صناعة القطن لا أن يرشحوا لانهم خبراء فى التعريفة الجمركية فاذا ارادت حكومة للعمال ان تفحص اقتراحا بفرض الضرائب على رأس المال فلا يجب ان تختار أحد أصحاب المصارف الموافقين على ذلك ، بل أن تسأل هيئة اصحاب المصارف ان ترشح مندوبا عنها . ويجب أن تعلن نتيجة الاستشارة فالحكومة التى تضع سياسة لابد ان تقدم طرق الحكم على هذه السياسة .

والآراء التى استخلصتها من الدراسة المنظمة شيء اساسى لتحقيق هذه الغاية . فالشواهد التى جمعتها ، والحقائق الموجودة لديها ، لا يمكن حجزها عن رعاياها اذا ارادت أن تبنى رأيها على حكم مواطنيها .

وحتى يمكن للحكومة ان تهيمن على نفوذها لابد أن يكون هناك حد لاستخدام سلطتها فى التدخل فى الحياة الداخلية لهيئاتها . وهذه السلطة يجب ان تحاط بالمبدأ القائل بأن التدخل مبنى على انتهاك الهيئات لحق جوهرى للمواطنين .

وافضل ميدان يمكن ان نأخذ منه أمثلة على التدخل غير الشرعى هو فى العلاقة بين الكنيسة والدولة . فلا يجب أن يكون من اختصاص الدولة ان تتدخل فى اقرار العقيدة الكهنوتية ولا يجب أن تختص بتفسير المهام الكهنوتية المتروكة للمحاكم الدنيوية . والكنيسة ليست هيئة من الرجال كتبوا عقودا غير قابلة للتغيير تنص على اعتناق عقائد معينة . فاهداف الكنيسة لها حياة مجسمة فى ارادات اعضائها وآرائهم .

فاذا تغيرت هذه الآراء فان الاهداف تتغير هى الاخرى ويصبح التصرف فى الاملاك التى تعول العقيدة من اختصاص الجهات المسئولة فى الكنيسة وهذا واضح على الاقل فيما يختص بأملاك المتوفين وقد حكمت المحاكم الانجليزية بحرمان الكنيسة

من حق الخروج عن الاركان الاربعة لاختصاصاتها الاصـلية وكذلك الحال مع الهيئات الصناعية •

فاذا اختارت نقابات العمال ان تكرس اموالها للاحتفـاظ باعضائها فى الهيئة التشريعية فليس للدولة حق التدخل • وخلاصة القول ان الهيئات تكون بعيدة عن أى تدخل ما دامت بعيدة عن الحقوق التى من واجب الدولة حمايتها •

- ٥ -

قلت ان الحكومة مقيدة بالاغراض التى تخدمها فليس لها سلطة ادبية لتعمل ضد هذه الاغراض فليس لها سلطة الاعتداء على حق حرية الخطابة مثلا ، او أن تحمى صاحب العمل الذى يفرض على العمال نظاما للعمل عددا من الســـاعات يستحيل عليهم أن يوفوها . ولكن كيف يمكن اختبار اعمال الحكومة اختبـارا كافيا ؟ هل العلاج كما فى الولايات المتحدة ان تفرض قواعد من العسير تغييرها بواسطة اولئك الذين يتولون الحكم مؤقتا ؟

هل من الضرورى ، كما فى استراليا والولايات المتحدة أن نجعل القضاء حارسا على الحقوق الدستورية وان نعهد اليه ، كما فى هذين البلدين ، بسلطة ابطال قرارات الهيئة التشريعية التى تعتدى على هذه الحقوق ؟

أم أن الحل هو ذلك الذى اقترحه مستر كول الذى ينادى بتكوين هيئة خاصة لممارسة التشريع الاجبارى ، ومحاولة ايجاد ممثلين للوظائف الاخرى غير التى تختص بها الدولة ؟

ان محاولة تقدير المزايا التى تنتج عما اســماه لورد برايس «الدساتير المرنة والمتزمتة» أمر عسير . فتقدير القيمة يعتمد دائما

على عوامل موحدة فى عرف الدولة ولا يمكن تطبيقها فى جهات أخرى • وتوجد للتفسيرات المتزمتة مزايا عظيمة • فهى تساعدنا على أن نضع حدودا دقيقة للسلطة التشريعية وهى تمنع الرأى العام من أن يطيح ، فى احدى نزواته الفجائية بشىء هام يجب الاحتفاظ به• وهى تساعد الجماهير على أن تفهم طبيعةالمؤسسات بسهولة • كما أنها توضح بطريقة ظاهرة ، الاشياء التى لها أهمية كبرى • وحتى اذا وقع اعتداء على شىء هام كما حدث مع التعديل الاول فى الدستور الامريكى فان اعتبار هذا الشىء الهام شيئا ملحا يخفف من شدة الهجوم عليه ويتيح لمؤيديه أساسا هاما من العرف فى المطالبة بخلع القدسية عليه •

ومع هذا فان التجربة التاريخية الحقيقية تدلنا على أن الضمانات التى يتيحها الدستور المكتوب ليست صريحة • فالاشياء التى تبدو اساسية فى عصر من العصور قد تبدو ضرورية لعصر آخر ومع هذا فان ظهورها فى اطار الدستور يجعل من العسير تغييرها • والدستور يحتاج الى تفسير وترك هذا التفسير للهيئة التشريعية كما فى فرنسا وبلجيكا معناه وضعه فى أيدى المتولين السلطة • فاذا تركنا هذا التفسير للهيئة القضائية كما فى الولايات المتحدة فان خمسة قضاة من تسعة هم الذين لهم الهيمنة الحقيقية على الدستور فاذا توفى قاضى منهم فقد يميل ميزان التفسير كله • ومن المؤكد ان المحكمة العليا فى الولايات المتحدة

قد قسمت بشكل مدهش كما أريد لها فى التعديل الاول والتعديل الرابع وقد دل استخدام التعديل الاخير فى منع تنفيذ الحد الادنى من الاجور على وجود مرحلة يصبح فيها التفسير القضائى مجرد تصريح سياسى •

فالنظام الامريكى معناه باختصار ان طابع التشريع يعتمد على شخصية اولئك الذين يعينون فى المحكمة العليا • ولا يبدو ان ضمان الحقوق هذا هو بالضرورة اقل اثرا من الجمعيةالتشريعية التى يشرف عليها الرأى العام المتيقظ خارج الجمعية •

والنظام المرن معرض ايضا للنقد الشديد • فاذا اعتبرنا الدستور البريطانى مثال المرونة الوحيد ، ظهرت لنا بعض الاعتبارات الواضحة فالدستور الانجليزى مبنى على سيادة البرلمان غير المحدود • وهو لا يعرف القوانين الاساسية واللوائح التى تتحكم فى تولى العرش والتى تتغير بالطريقة نفسها التى تتغير بها اللوائح التى تنظم بيع الخمور • فنظام القيود على سلطة الحكومة لا يمكن الاحاطة به بنظرة واحدة • فقد تأتى على صورة لائحة او على صورة حكم قضائى • فعدم وجود احد المراجع قد يجعل من فهم معنى السلطة مهمة عسيرة تحت ظل الدستور المرن • ولهذا فان المحافظة على نظام مثالى للحقوق — اذا افترضنا وجود مثل هذا النظام فى الدولة — يعتمد على وجود شرط من شرطين فى المجتمع •

فالسلطة السياسية يجب أن تكون فى أيدى أقلية مستقيمة ومتعلمة كما يجب أن يكون المواطنون قادرين على اختيار حكام يهتمون بمراعاة الغاية النظرية للدولة مع احتفاظ المواطنين بالسلطة العليا •

ويتجلى على الفور ان مثل هذه السلطة بما تتضمنه من المعانى هى مسألة تتجاوز المؤسسات الايجابية كلية ولو ان تلك المؤسسات الايجابية قد تكون مهمة فى نفسها ــ وان صفات الحكام لهى على الدوام من ثمار الطابع الاجتماعى العام للشعب وانه مهما تكن القيود والحدود التى قد تخترعها فان ضغط جميع القوى فى المجتمع هو الذى يقرر ذلك الطابع •

وبعبارة اخرى تعكس الدولة البيئة الكاملة التى تواجهها ، ولا تقتصر على قسم واحد من هذه البيئة • ومن السهل اختراع طرق ووسائل لتحديد السلطة بل انه من السهل ايضا ــ كما فى دستور الكومنولث الالمانى ــ افتراض مثل رائعة كهدف تسعى الى تحقيقه ولكن لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف مالم تتعلم جماهير الشعب كيف تقدر معناه ومن ثم تعمل على تنفيذه ومالم يوجد فى المجتمع ايضا مساواة تقريبية فى القوة الاقتصادية •

ومن الممكن تحقيق نظام الحقوق اذا نفذت هذه الشروط •

اما اذا لم تنفذ هذه الشروط فلا يمكن للحقوق ذات الطابع الايجابى ان تجد ضمانات كافية لتحقيقها ٠

ونحن على سبيل المثال لا نستطيع أن نحدد طبيعة الحكم الذاتى فى الصناعات بحيث تصبح حقا يمكن أن يستخدم لتقرير صلاحية قوانين الدولة كما لا يمكن تحقيق ذلك مع حق مثل حق العمل ٠ فاجهزة حمايتها يجب أن توجد لا فى الدولة نفسها بل فى الضغط الذى تمارسه المؤسسات الاخرى على الدولة ٠

وعلى اية حال ، لا ينطبق هذا على الحقوق التى لا يعتمد جوهرها على التفاصيل ٠ فنحن نستطيع ان نضمن حق الانتخاب وحق حرية الخطابة على الاقل الى الحد الذى تقع فيه الثورة فجأة فتعطل جميع الحقوق مؤقتا ٠

واذا اخذنا قانون الحصانة الشخصية عام ١٦٧٩ على سبيل المثال نجد أن الجميع يوافقون على أن وجوده فى مجموعة قوانين الدولة هو ضمان ضد وقوع ارهاب كذلك الذى أظهره « بت » فى الثورة الفرنسية ٠

ومن العسير وضع قوانين لها اهمية خاصة من هذا النوع يمكن ان يوقف تنفيذها اجراء خاص ٠ فقد توجد فترة للتأخير الاجبارى بين الموافقة عليها وتطبيقها ٠ فاذا ووفق عليها ، تقام محكمة ادارية خاصة تختص بالنظر فى المشاكل التى تنشأ عنها ٠ ويجوز أن تحدد العقوبات المقررة للاعتداء على هذه الحقوق

بحيث تجعل من المتعذر جدا على الهيئة التنفيذية الوقوع فى عادة ارتكاب الاعمال المخالفة لتلك الحقوق .

فهناك احتمال كبير أن يصاب معظم السكان بالذعر بسبب التصريحات التى تدلى بها الهيئة التنفيذية ما دامت الاسلحة تحت تصرف المصالح التى تتولى الحكم . انما يحتاج الامر الى شيئين اثنين . فلا بد من وجود فترة يسمع فيها النقد الموجه الى السلطات .

ولابد من التأكد من ان مجرد الحصول على اغلبية فى الجمعية التشريعية ليس اساس سوء استخدام السلطة . وان الضمانات الاساسية ضد سوء استخدام السلطة تكمن فى الطباع التى تنشأ من مستوى التعليم الشعبى وقوة الجماعات المنظمة (غير الدولة) والتى تعمل على الاحتجاج الفعلى اذ حدث اعتداء غير شرعى على الحقوق .

وان الرأى الذى أدلى به مستر «كول» رأى طريف حقا . فهناك فرق بين افتراض مصلحة موحدة فى الدولة باعتبارها مثل يمكن الوصول اليه وبين افتراض ان الدولة الحديثة باعتبارها ممثلة لهذه المصلحة الموحدة ليست لها اسس فى الحقيقة . وما دام هناك تفاوت كبير بين الناس فى كسب قوتهم فمن الواضح ان هناك عدم توافق اساسى فى المصالح ، ويجوز أن تزيد المؤسسات من عدم التوافق هذا الى الحد الاقصى ولهذا فمن الطبيعى

السعى كما يسعى مستر «كول» الى ايجاد هيئة لممارسة السلطة الاجبارية للمجتمع التى تمنع تمركزها القانونى فى المؤسسات السياسية وانى اتفق مع مستر كول فى أن تركيز السلطة الاجبارية فى المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى لابد وان يكون عائقا لاى تحول فى الدولة • وانى اوافق ايضا اننا فى الدولة كما هى الان نجد مؤسسة لا يمكن أن تعزز قولها انها تمثل مصالح جميع اعضائها على قدم المساواة • فهى تميل صراحة الى الاغنياء فى غير صالح الفقراء •

ولكننى لا اعتقد ان وجود «مؤتمر مشترك من الهيئيات العليا التى تمثل جميع الوظائف الرئيسية فى المجتمع» يمكن أن يحل المشكلة التى نواجهها ، ليست الوثيقة الكتابية التى تبنى عليها هذه الهيئة ولكن الوظائف التى تؤديها بالفعل • فالتعدين يعتبر وظيفة جوهرية وكذلك الطب :

فكيف يتأتى لنا أن نقرر عدد الاعضاء الذين يمثلون كلا من التعدين والطب فى مثل هذا المؤتمر ؟ وكيف لنا أن نزن مصالح الرجال بصفتهم اعضاء فى جبهة معينة ؟

فالمغامرة ــ كما قلت من قبل ــ مغامرة مستحيلة • وهذا يعنى ان مظهر الانسان الذى تتماثل حاجاته كمستهلك مع حاجات زملائه لابد أن يختار كأساس ينبنى عليه التناسق • وليس يعنى هذا تفوق هذا المظهر على اساس ان له الحق فى ولاء خاص • ولا

يعنى هذا ايضا أن هذا المظهر له من القوة ما يتيح له أن يفصل بشكل اجبارى بين وظائف الناس المختلفة وكل ما يعنيه ان ادارة القواعد العامة للمجتمع يمكن تسييرها افضل بواسطة مؤسسة بسيطة بدلا من مؤسسة متشابكة معقدة على أساس وجود الضمانات الكافية .

والشىء الذى يهدف اليه المستر كول ــ وهو توزيع السلطة ــ يمكن تحقيقه بطريقة ابسط مما هو على استعداد للتسليم بها. فهيئة التسجيل أو التدوين يجوز أن تبقى جمعية تشريعية . ويجوز تخفيف سلطتها بالمقترحات التى ذكرتها من قبل وهى :

(١) اللامركزية الوظيفية والاقليمية على الفور .

(٢) جعل الاعتداء على تلك الحقوق مثل حرية الخطابة مخاطرة فى غاية الصعوبة .

وفى اطار نظام كاف للتعليم وتعديل نظام الملكية ، يمكن لهذه الاقتراحات أن تقدم ضمانا كاملا للحقوق الطبيعية التى يحتمل أن تؤثر فيها المؤسسات الايجابية وليس من الضرورى ان نضحى فى سبيل منع الانحراف الحالى فى المبدأ الاقليمى بالتيسير الادارى الذى يتضمنه هذا المبدأ .

ومن الضرورى الا تقضى الوحدة الاقليمية على الاستقلال الوظيفى والحرية الفردية . والدولة لا تصبح مسئولة بمجرد انتزاع السلطة الاجبارية منها . فهذا يترك مشكلة المبدأ الذى

تمارس حسبه السلطات الاجبارية دون حل • وهذا المبدأ لابد ان يفسر تفسيرات عديدة وستقوم الاحزاب لتأييد والمحافظة على اكثر الآراء تناقضا •

ومما له مغزى فى رأيى ان مناقشات مستر «كول» عن هذا الموضوع لا تتضمن اشارة الى مشكلة الحزب والسبب كما اعتقد يكمن فى أن الصرح الذى بناه لا يقر بالنظام الانتخابى بما له من الميزتين الحيويتين وهما البساطة والوضوح •

فالدولة تصبح مسئولة باطلاع سلطتها التى تقوم بالتنسيق على الميل الى العدالة وهى تؤدى دورها فى التركيب فى المجتمع بان تكون سهلة المنال للمصالح التى يتكون منها هذا التركيب • وبهذا تصبح سلطة تأخذ بنصيبها فى طبيعة الكثرة لان الكثرة تدخل اليها وتعمل على تحويلها •

وبهذا تصر كما اصر الكسندر هملتون على ان المواد الخام لنظرية كافية لابد ان توجد فى الطبيعة البشرية وينبغى ان نفترض ان نظمنا الممتازة ستؤدى الى تحقيق جزء صغير من النتائج الباهرة التى تتوقعها • ومن المؤكد اننا ينبغى ان نصر على اننا بسعينا الى تحول النظام الحالى انما نأتى بعوامل يمكنها ادخال تعديلات لا يمكن أن تتنبأ بها الان •

ولكن على الاقل يجب أن نحيط تقرير المصير الادارى للوحدات الوظيفية بهيمنة الدولة اقليميا ، وصحيح ان الجوار

الاقليمى لم يعد يرتبط بمجموعة المصالح فالنساج فى بولتون لديه من الروابط مع نساج اخر فى اولدهام اكثر مما لديه مع طبيب فى بولتون .

ولكن هذه الروابط تقوم على أساس انه نساج ، أما كشخص يهتم بالمجارى والمدارس فى بولتون فان روابطه مع الطبيب الذى من بلده تكون أوثق . فيجب أن تزود الوظيفة الاقليمية بوسائل استجابة لا تقل عن الوظيفة المهنية . وهذا معناه وجود حقوق اقليمية مهنية وان بولتون يجب أن تكون قاعدة للتمثيل وان تكون اتحادا للنساجين .

ولا يجب أن تنسى ان الطبيب يهتم بالنسيج الجيد كما أن النساج يهتم بوجود مهنة طبية قادرة . وفى الوقت الذى يرغب فيه كل منهما فى هيمنة ادارية مسيطرة على مصالح مهنته الخاصة فمن الواضح انه توجد ايضا مصلحة مشتركة تحتاج الى مؤسسة للمحافظة عليها . وهذه المصلحة المشتركة هى المجال الذى يجب ان تحدد فى داخله المعالم الكبرى لنظام الحقوق . ولقد قلت هنا أن الدولة الاقليمية هى الوحدة التى يتم بداخلها التحديد الفعال اذا وجدت ضمانات كافية .

ولهذا فان اى نظام للحقوق له مظاهر جوهرية فهناك مصلحة الفرد وهى معزولة نهائيا عن زملائه التى تجد شخصيته فيها وعن طريقها سبل التعبير . وهناك مصلحة المجتمع وهى النتيجة

الاجمالية لضغط القوى الاجتماعية ولا يمكننا ان نترك الجماعات داخل المجتمع تحدد حقوقها بالصراع كما لا يمكن ان نسمح للافراد ان يحددوا حقوقهم • فيجب أن نعيش حسب القواعد المشتركة وذلك حتى يضمن كل من الافراد والجماعات الحرية والمساواة ما دامت المؤسسات يمكنها أن تقدم ضمانا • فمن المستحسن ان نتحقق على الفور بانه لا يوجد نظام لا يميل نحو مصلحة خاصة •

وسيوجد دائما اما افراد اقوياء او جماعات قوية تشق طريقها ضد افراد او جماعات اقل قوة • ولابد ان نتجه بجهودنا الى السعى لحل وسط يسمح لاكبر عدد ممكن بالحياة التى تليق بمواردنا •

الحرية والمساواة

- ١ -

انني اقصد بكلمة الحرية هذا التحمس الذى يتمثـــل فى الاحتفاظ بجو تتاح فيه الفرصة للناس ليعبروا عن وجودهــم أحسن تعبير • لهذا نجد أن الحقيقة ثمرة الحقوق • والدولــة التى تستند فى وجودها الى الظروف التى تتيح تنمية قدراتنـــا ستمنح مواطنيها نعمة الحرية • فهى ستطلق ذاتيتهم من أسارهـا وتساعدهم على المساهمة بتجاربهم الخاصة لصالح التراث العام كما ستضمن لمواطنيها ذلك الامن الذى يتمثل فى تأكيدها لهـم بان قرارات الحكومة تعتمد على اوسع آفاق المعرفة المتاحـــة لاعضاء هذه الحكومة ، وستحول هذه الدولة دون هذا اليأس الذى يلحق بالدوافع الابداعية ويحطم ذاتية كل فرد • لا حرية بدون حقوق وبدون هذه الحقوق يخضع المواطنون لتلك القوانين التى لا ترتبط باحتياجاتهم الشخصية •

والحرية تعنى عدم وجود قيود مفروضة ، وهى شىء سلبى فى حد ذاته غير انه من الواضح ان التنظيمات تتاح التضامن ، فنحن لا نستطيع ان نعيش سويا دون وجود قوانين مشتركة • والذى يهمنا ان تكون هذه القوانين المشتركة انعكاسا لتجربــة

استطيع تتبعها وقبولها • ولن أشعر بان حريتى فى خطر اذا ما حيل بينى وبين ارتكاب جرائم القتل • ولن تتحطم ملكاتى الابداعية اذا ما أمرت بقيادة عربتى على جانب معين من الطريق غير انه من الواضح أننى اخضع لشىء من الضغط اذا ما نص القانون على وجوب تعليم اطفالى • لقد عملت التجارب التاريخية على تطوير القوانين لنا وهى قوانين من شأنها ان تريحنا وتتيح لنا الحياة الحقة • واذا ما فرضنا اطاعة هذه القوانين فرضا فان هذا يحد من الحرية والسماح بهذا الفرض معناه الاعتداء على هذه الحرية، غير أن هذا لا يعنى بالضرورة ان الاهداف التى تسعى اليها الحرية ستتحطم •

ولست أسعى من وراء هذا الى القول بان كل تحريم من هذا النوع هو تحريم له ما يبرره لان الذى قام بوضعه هيئة مسئولة تستطيع الاضطلاع بمهام اصداره، فقد تعتدى الحكومات على الحريات حتى فى الوقت الذى تدعى فيه انها تدافع عن الصالح العام • لقد كان حرمان المنشقين من التمتع بكامل المزايا السياسية بمثابة اعتداء على الحرية • وبالمثل اصيبت الحرية بضربات حين كان حق الانتخاب قاصرا على الملاك • كما ان قوانين العمال التى صدرت فى الفترة ما بين عام ١٧٩٩ وعام ١٨٠٠ قد أهدرت حرية هؤلاء العمال • فلقد عجزوا عن التعبير عن كيانهم أحسن تعبير لانهم عجزوا عن التآزر والوقوف صفا واحدا ليترجموا تجاربهم

الى لوائح وقوانين أساسية معنى هذا كله ان الحرية تتطلب ـ أول ما تتطلب ـ ان تكون المحرمات الصادرة مستندة الى ارادة هؤلاء الذين يسرى عليهم قانون هذه المحرمات • انتى اريد أن أحس ان ارادتى تستطيع أن ترتقى سبلا يمكن خلالها ان تؤثر هذه الارادة على الذين يمسكون بزمام السلطة • واذا ما أحسست أن الاوامر الصادرة الموجهة الى تخرج عن نطاق نقدى وتمحيصى فاننى لن أكون حرا ، بكل ماتحمله هذه الكلمة من معان•

لهذا نجد أن الحرية ليست مجرد اطاعة قانون من القوانين• ان ذاتى تختلف الى حد كبير عن ذوات الاخرين ، ومن ثم يتعذر أن أومن بصلاحية امر من الاوامر مالم اشعر بان ارادتى ممثلة أحسن تمثيل فى جوهر هذا الامر الصادر الى • ومن الواضح اننى سأضطر الى تحمل بعض القيود التى تسبب المتاعب • فمن المحتم على أن أدفع ضريبة الدخل ، وأن أوقد مصابيح سيارتى فى وقت معين غير أن الشخص الطبيعى لن يعتبر هذه القيود شيئا لا يرتبط بارادته او نعرض عليه أمرا تعسفيا • ان القيود تصبح بمثابة اعتداء على الحرية حين يحطم التحريم هذا الانسجام فى دوافع الفرد الذى يحس ان اعماله لها قيمتها • ان القيود شر حين تبدد حياة الثراء الروحى • ان ما نرغبه فى هذه الحياة ان يتاح لنا المجال الذى يمكننا من الابتكار الذى يضيف لبنة الى صرحنا الادبى • والشىء الذى يدمر حريتنا هو تلك القائمة من التحريمات

التى تحول دون فتح المنافذ لهذا الابتكار وتلك المبادرة • ويهمنا الى حد كبير ان يتسم الابتكار والمبادرة بطابع الاستمرار• ويجب أن تكون عقول المواطنين عقولا نشطة ، ويجب أن ندرب هذه العقول على ملكة التفكير • ويتحتم علينا ان تتيح لها المسالك التى ينشط العقل عن طريقها • ولابد ان تتعود هذه العقول على ممارسة فضيلة الارادة وفضيلة الضمير اذا ما أريد لهذه العقول أن تهب للقيام بالواجبات التى يتحتم على المواطنين القيام بها • ان الحرية تتمثل قبل كل شىء فى تشجيع الارادة ، على ان يستند هذا الى الضمير المدرب لعامة الناس •

وعلى ضوء هذه الحقائق لا يستطيع الاعتراف بتلك المحاولة الشهيرة التى بذلها «جون ستيوارت مل» لتعريف الحدود التى يتوقف عندها تدخل الدولة ان كل نمط من انماط السلوك هو سلوك اجتماعى ، بمعنى ان نتائج هذا السلوك تؤثر على كفرد فى المجتمع ولابد من وجود انماط من الحريات حتى لا اكون مجرد جهاز استقبال جامد يتلقى الاوامر الصادرة اليه ويحيط بهذه الحريات جو من التيقظ والانتباه حتى لا تختفى وتزول• والحرية بهذا المعنى تتضمن بعض القيود لان الحريات الانفرادية التى اتمتع بها لا تعنى أن أحطم حريات هؤلاء الاخرين الذين أعيش معهم • ان حرياتى مسالك اختار من بينها واستطيع عبر هذه المسالك ان اصنع لنفسي ــ وكما يتراءى لى ــ النمط الذى

اتهجه فى سلوكى • والحريات التى يجب على ممارستها لاتمتـع بالمعنى العام للحرية ـ هى تلك الحريات التى تكون فى مجموعها ذلك الطريق الذى يتيح لى التعبير عن ذاتى اروع تعبير • وليس معنى هذا ان ذاتى ستحقق فى النهاية هذا التعبير الرائع وانمـا أقصد أن فى استطاعتى ـ وحدى ـ ان احقق وجود هذه الذات، واننى لا املك جهاز العمل بين يدى مالم املك هذه الحريات •

من أجل هذا نجد ان الحريات بمثابة فرص دل التاريخ على أهميتها لتحقيق تطور الشخصية • ونحن لا نستطيع ان نفصـل بين الحريات وبين الحقوق ولو فعلنا ذلك لاسدلنا على الحريات والحقوق ستارا من الغموض يدمر طابع كل منهما • ولو فرضنا على سبيل المثال أن تعبيرى عن رأيى سيعقبه محاكمتى فاننـى سأكف ـ بصورة عامة ـ عن التعبير عما يجول بخاطرى • وفى الواقع ان وجودى ـ كمواطن ـ سينعدم ، وان الدولة لـن تصبح بذات معنى بالنسبة لى • ذلك لاننى اذا عجزت عن تجسيد تجاربى فى ارادة الدولة فستكف الدولة ـ ان عاجلا او آجلا ـ عن الاعتراف بوجود ارادة لى على الاطلاق • ومن ثم نجد أن أهم تلك الشروط التى تضمن لنا صيانة الحرية التحقق من أن الاعتداء على الحقوق سيؤدى الى الاحتجاج ، وقد يؤدى الى المقاومة اذا ما اقتضى الامر • ان الحرية لن تصبح شيئا علـى الاطلاق اذا لم تكن دافعا منظما واعيا للمقاومة آخر الامر • ان

التهديد الذى يتمثل فى الفوضى الطارئة كفيل بان يكبح جماح الحكومة .

لقد وضعت الحرية ــ هنا ــ فى نطاق الفرص ، كما وضعت الفرصة ــ بدورها ــ فى نطاق الدولة . هذا هو المجال الوحيد الذى تستطيع الحرية ان تعترف فيه بالتنظيم . اننا نستطيع ان نخلق المسالك ، غير اننا لا نستطيع ان نجبر الرجال على الاستفادة من هذه المسالك . واكثر من هذا اننا نستطيع ان نخلق عددا محددا من هذه المسالك . وقد يشعر فرد بان كل ما يحرص عليه فى حياته يتوقف على نجاحه فى الحب ، وقد نستطيع ازالة حواجز الجنس ، والدين التى كانت تعوقه عن النجاح فى مسائل الحب فى الماضى . غير اننا لا نستطيع ان نضمن له نجاح قضيته . ان المسالك التى تخلقها هيئة منظمة هى مسالك محددة دائما ، ذلك لان اشباع احتياجات الفرد الماسة يتسم بطابع شخصى ويعتمد على تفرد لا يخضع للاشراف الاجتماعى .

غير أن اشراف المجتمع أمر له أهمية اذا ما عجزت الدولة ــ آخر الامر ــ عن أن تمنع عنى الشقاء . والدولة تستطيع أن تنتهك حرمة حياتى الخاصة بطريقة تدل على الاستهتار ويمكن ان تحقر من شأنى كوحدة سياسية بطريقة تميز الاخرين عنى . ويمكنها أن تحمى نظاما اقتصاديا «يوحى» بعدم الحرية كما يقول وليم جيمس . ولا نستطيع بالطبع ان نفصل شيئا من هذا كله

لنجعله فى صورة فئة قائمة بذاتها ، لان الحرية كل لا يتجزأ ، ولان حياتى شىء اجمالى ـ أكافح فيها لتحقيق انسجام الشخصية ومع هذا فان هذه المظاهر واضحة كل على حدة بحيث يمكـن أن نطلق على كل منهما اسما يميزها ·

ولكن يجب أن نقول ـ فى هذا الصدد ـ ان الحكومة هى التى تقوم باعمال الدولة · وهذ ـ الاء ال تتمثل فى المحافظة على القوانين التى تؤثر فى حريتى · هذه القوانين يصدرها اشخاص وهم الذين «تتألف منهم الحكومة» · وان النظريات التى تسعى الى التمييز بين الدولة والحكومة تتجاهل دائما مادة العمـل الادارى · فالحقوق التى تلاقى التأييد هى تلك الحقـوق التى يؤيدها الذين يتولون السلطة · فالقول بان النظرية الديموقراطية تنص على أن جماهير المواطنين هم المتولون للسلطة فيه تجاهل لحقيقة حيوية · هذه الحقيقة هى أن الشعب لا يمكنه مع وجود ذلك الضغط الذى تفرضه الشئون اليومية ان يمارس السلـطة بالتفصيل فى الدول الحديثة الكبرى ·

قد يكون للشعب كلمة مسموعة ونفوذ ولكن ليست هذه سلطة الحكومة · انها القوة المتضامنة للاعمال الادارية التىتعتبر من صميم الدولة الحديثة · والمبادىء التى تكمن خلف هـذه الاعمال لها اهمية بالغة بالطبع · غير أن المبادىء يمكن ان يبطل

تأثيرها بالطريقة المتبعة فى تطبيقها والحكومات هى التى تقوم بتطبيق المبادىء .

ولهذا فان الحرية لا يمكن أن تكون حرية حقيقية مالم تطلب من الحكومة أن تقدم حسابها ويجب على الحكومة ان تطالب بتقديم الحساب عندما يعتدى على الحقوق . وهى ستتعدى دائما على الحقوق مالم يؤد تنظيمها الى الحيلولة بينها وبين الاهتمام بالمصالح الخاصة . والاوجه الثلاثة للحرية ـ والتى اشرت اليها من قبل ـ ترتبط دائما بهذا الموقف .

فانا اعنى بالحرية الشخصية وجود الفرصة التى تكفل ممارسة حرية الاختيار فى ميادين الحياة حيث تؤثر نتائج جهودى فى تلك العزلة التى تحيط بى دائما . والدين خير مثال لهذا المظهر . فانا لست حرا ـ فى الواقع ـ فى أن اختار عقيدتى دون عقبات مالم يرفع أى جزاء عن اية عقيدة دينية ، ومالم تنتف اية منفعة سياسية لعقيدة دينية معينة . فعندما تحرم حكومة انجلترا الخارجين على العقيدة الدينية من تولى الوظائف العامة ، تكون بذلك قد اعتدت على الحرية الشخصية وهى لم توقع عقابا مباشرا، ولكنها قدمت منفعة خاصة للذين يعتنقون احدى العقائد .

وفى الدولة الحديثة المتشابكة يقع الاعتداء على الحرية الشخصية بطريقة تدل على الحذق . فقد تحرم الحرية الشخصية

على المواطن الفقير عندما يكون عاجزا عن الاستفادة من الحماية القانونية التى تكفلها محاكم العدل .

فمثلا يعتبر قانون الطلاق اعتداء على الحرية الشخصية اذا كان هذا القانون يسهل الامور على الاغنياء ويعقدها او يجعلها مستحيلة على الفقراء وكذلك الحال عند طلب كفالة باهظة ، وعندما يواجه السجين الفقير ، السلطة القانونية التى تمتلكها الحكومة دون ان تتاح له الاستشارة الكافية . فالحرية الشخصية هى ذلك المظهر الذى يعتبر مضمونه موضوعا شخصيا لذات الانسان . وهى الفرصة التى تجعله على سجيته فى العلاقات الشخصية لمعيشته . وهى الفرصة التى تتيح له بشكل عملى الضمانات التى تمكنه من المحافظة على هذه العلاقات .

والحرية السياسية معناها القدرة على أن تكون ذا نفوذ فى شئون الدولة . وهى تعنى انى استطيع ان ادع ذهنى يفكر بحرية فى الشئون العامة فيجب ان اكون قادرا — دون عقبات — على أن أضيف خبرتى الخاصة الى مجموع الخبرات الخاصة . ولا يجب أن أجد حواجز شخصية تحول بينى وبين الوصول الى مراكز السلطة ، ويجب أن أكون قادرا على اعلان رأيى والاشتراك مع الاخرين فى اعلان الرأى . وهناك شرطان لتحقيق الحرية السياسية فلابد أن أتعلم الى أن يحين الوقت الذى استطيع فيه أن أعبر عما اريده بطريقة يفهمها الاخرون . وأى انسان يرى

عجز الفقراء عن التعبير لابد أن يفطن الى ضرورة التعليم فى هذا الصدد • وانه لمما يدعو الى الدهشة ان نجد ان نظمنا التربوية تغرس فى نفوس ابناء الاغنياء وذوى الحسب عادات السلطة بينما تغرس فى نفوس ابناء الفقراء عادات الاذعان ــ ومثل هذا التقسيم فى الاوضاع لا يمكن ان تنتج عنه حرية سياسية ، لان الطبقة المدربة على الحكم ستبذل جهدها بما لديها من وعى ، بينما الطبقة المدربة على الاذعان لن تتحقق مطالبها لانها لا تعرف كيف تصوغ هذه المطالب • والامتزاج فى فترة التجربة يمكن أن يؤدى الى اعادة التوازن كما يحدث فى نقابات العمال • ولكنه لن يعوض النقص فى التدريب المبكر • لان غرس عادات الاذعان لا يمكن أن تخلق شعبا حرا • ذلك أنه عندما يتعلم الناس انهم هم الذين يكونون المؤسسات ويديرونها عندئذ فقط يعرفون كيف يكيفون انفسهم بالنسبة لاحتياجاتهم •

والشرط الثانى لتحقيق الحرية السياسية هو تزويد الشعب بانباء صريحة ونزيهة •

ويجب أن توجد مادة صادقة فى أيدى الذين يتخذون القرارات •

وينبغى ألا يصدروا احكامهم عن هوى ــ وقد تعلمنا ، ولا سيما فى السنوات الاخيرة ان هذا امرا ليس بالسهل • فرجل الحكم يمكن أحيانا للصحافة أن تجعل منه رجل الحكم الذى

تريده • ويجوز ان تعرض سياسة معينة بطريقة توحى بانها صالحة او طالحة وذلك باخفاء بعض الحقائق بطريقة حاذقة • ويمكن القول ان كثيرا مما حققه فن التعليم فى القرن التاسع عشر قضى عليه فن الدعاية فى القرن العشرين • فالمشاكل اصبحت أكثر تعقيدا من ذى قبل بسبب المجال الذى يجب أن يجتازه حكمنا قبل اصداره • فليس لدينا الوقت الذى يتيح لنا دراسة هذا المجال دراسة مستوعبة •

ولا بد لنا أن نثق فى الحقائق المعروضة علينا • ولكن اذا حرفت هذه الحقائق عن عمد ، فان الحكم الذى سنصدره سيكون ابعد ما يكون عن الحقيقة • فالشعب الذى لا تصله انباء موثوق بها هو شعب لا يمتلك الاسس التى تستند اليها الحرية لان اصدار حكمك فى جو من التحريف لابد ان يجنح بك الى الكوارث •

وانا اقصد بالحرية الاقتصادية ذلك الشعور بالامن وتلك الفرصة التى تتيح ايجاد مغزى معقول لحصول الانسان على قوته• أى اننى يجب ان اتحرر من الخوف الدائم من التعطل والعوز • والعوز أكثر من اى شىء آخر يستنزف من قوة الشخصية فينبغى ان أكون محصنا ضد مطالب الغد •

ويجب أن أطمئن على أنى استطيع ان أبنى منزلا • وان أجعل من هذا المنزل وسيلة للتعبير عن ذاتى • ويجب أن أكون

قادرا على أن أجعل شخصيتى تنعكس فى الجهود التى أبذلهـا كمنتج للخدمات وان أجد فى هذه الجهود قـدرة على الاثراء ، والا أصبحت مخلوقا عاجزا منكمشا فى هذا المظهر من ذاتى الذى يسبغ طابعا على كل افعالى . فاما أن أكون حرا بهذا المعنى واما أن أصبح واحدا من هؤلاء المساكين الذين يقطنون الاحيـاء الفقيرة وينزلون السجون ويعتبرون من ضحايا المدنية .

يجب أن أكون اكثر من مجرد جهاز لاستقبال الاوامر التى يتحتم على ان اطيعها دون تفكير لان عملى ما هو الا سلعة تباع وتشترى فى السوق مثل الاحذية والكراسى .

فبدون هذه الحريات او على الاقل فرصة الوصول اليها ، لا يمكن للناس الا ان يكونوا عبيدا .

لهذا فان الحرية الاقتصادية تتضمن شيوع الديموقراطيـة فى الصناعة وهذا معناه شيئان . فمعناه ان الحكومة الصناعيـة تخضع لنظام الحقوق التى تكفلها للناس كمواطنين ومعناه ايضا ان التوجيه الصناعى لابد ان يكون له طابع يجعـل منه قاعـدة القوانين التى تقوم على التعاون لا على الاجبار .

ومن الواضح ان طابع هذه القوانين يجب ان يعتمد علـى احتياجات الانتاج . وهذه الاحتياجات لا تدع مكانا رحيبـا للتلقائية يربو على هذا المجال الذى تتيحه الحرية السياسيـة والحرية الشخصية .

فالانسان له الحق فى أن يختار بنفسه معتقداته السياسية والدينية وليس له الحق فى أن يعتمد على حكمه الذاتى عندما يعمل مع الاخرين فى احد المصانع • ولكن له الحق فى ان يتعاون فى وضع المقاييس التى يحكم عليه بها من الناحية الصناعية وفى تطبيق رهن اشارة الاخرين • وتصبح روح المبادرة عنده روتينا مفروضا عليه من الخارج بسبب خوفه من الموت جوعا ، بدلا من ان تكون تعبيرا حرا على ذاتيته •

والنظام المبنى على الخوف يعوق دائما انطلاق المواهب الابداعية ولهذا فان مثل هذا النظام يتعارض مع الحرية •

لن نستطيع اذن ان نكفل الحرية لعامة الناس مالم تكن هناك ضمانات معينة فالحرية اولا •• لا تستطيع ان تعيش مع وجود بعض الامتيازات الخاصة ، اننى حين احرم من الطريق الذى يوصلنى الى النفوذ الذى يتمتع به الاخرون ساعيش فى جو متخم باليأس • ولا يهمنا هنا ان اكون قليل الرغبة فى الاستفادة من هذا النفوذ الى اكبر حد مستطاع • ان حرمانى من هذا النفوذ معناه اننى اقبل الوضع الراهن واقف فى حياتى عند الحدود الجامدة التى رسمت لى ، وهذا الجمود من شأنه ان يدمر ذلك الاحساس بالاختيار ، وهو احساس لابد من توافره لتحقيق الحرية • والذين لمسوا جمود الحياة السياسية فى ريف انجلترا يعرفون جيدا كيف ان ثمار المبادرة تؤتى اكلها بعد حين ،

وببطء . لقد عاش المزارع الانجليزى ردحا طويلا من الزمن فى جو تسيطر عليه الدوافع الفاشلة ، وكان من نتيجة هذا انه حينما اصبح ذلك المزارع مواطنا له مكانه فى المجتمع عجز عن الاستفادة من الفرص التى اتيحت له . وقد يوقظ جوزيف ارشى ــ بمــا اؤتى من عبقرية هذا المزارع ويشعل فيه نيران الغضب ، ويجعله يثور فى طرفة عين ضد الاحوال التى لا تحتمل ، غير ان المزارع يكون قد تعود على ذلك الخمود الذى لا يعرف النقد ، ومن ثم لا يستطيع ان يصمد اذا ما واجهته المعارضة . كذلك كان مصير العبيد من الزنوج فلقد تعودوا على تحمل الطغيان ، وجاء هذا نتيجة لذلك الخضوع الذى الفوه فى ظل نظـــام يعيش على الامتيازات . ومن ثم فقدوا ملكة الابتكار والابداع . لقــد اصبحوا فى الواقع «آلات حية» ــ وهو الوصف الذى اطلقه أرسطو على العبيد . والذين يرون ان الاختيار يقع على البعض ليتولوا مناصب السلطة فى ظل مبدأ يختلف عن مبدأ الاختيــار الذى يمارسه الناس يظنون ان من الظواهر الطبيعية ان يحكم هذا «البعض» . واذ ذاك يفقد هؤلاء الناس تلك القــدرة او الارادة التى تجعلهم يتصرفون بطريقة استقلالية ، ويتعودون على الايمان بان الانظمة التى خلقها من جاؤا من قبلهم لابد من المحافظة عليها لتدعيم أسس الدولة . وسيظنون ان الواجب يقتضى منهم الرضوخ والاستسلام فى حين أنه يقتضى منهم التساؤل . واذا ما

أبدى الناس رضوخا واستسلاما صارت ارادة الاخرين ان عاجلا أو آجلا — ترسم لهم طريقهم فى الحياة . وسيفقد الناس فى هذه الحالة — القدرة على اكتشاف المصالح التى تهمهم . وعندئــذ تقع شخصياتهم تحت رحمة هؤلاء الاخرين الذيـــن لا يمتزج تصرفاتهم بالرغبة فى تحقيق الصالح العام ذلك لان الذين يرغبون فى تحقيق الصالح العام انما يبدأون اولا بالقضاء على الامتيازات الخاصــــة .

ولا يجب ان نغفل فى هذا المجال ذلك الاثر الذى تحدثه تلك الامتيازات فى الذين يتمتعون بها . فهؤلاء يتمتعون بالحريــة بمعنى انهم يستطيعون رسم نظامهم الخاص المتمثل فى الحدود والقيود غير انهم يستغلون هذه القيود لصالحهم الخاص . انهم سينظرون الى الافراد الذين يعيشون خارج دائرتهم باعتبارهم كائنات منحطة . وسيصرون على أن خضوع هـــذه الكائنات لمشيئتهم جزء من النظام الطبيعى الذى لا يستطيع احد أن يلحق به تغييرا . بل انهم ليتحدثون كما يتحدث اسياد العبيد فى الجنوب فيقولون ان حرمان البعض من الامتيازات شىء له فائدته لهؤلاء المحرومين انفسهم . وسيكتشف هؤلاء السادة بعض الفضائل الخاصة التى يتميزون هم بها ، كما حدث عندما صرح ماكولى بان الطبقة الوسطى هى التى تمثل الجنس البشرى «حق تمثيل» . وسيعتبرون المطالب التى يعرب عنها العبيد — للسماح لهـــم

بالتمتع ببعض النفوذ مظهرا من مظاهر الاثم ولن يتخلوا عن سلطانهم ــ فى الغالب ــ الا بعد قعقعة السلاح . ذلك لأن التاريخ أوضح لنا أن التخلى عن الامتيازات ــ عن طيب خاطر ــ شيء من قبيل الاستثناء لا القاعدة ، من أجل هذا سيعمل هؤلاء على الاحتفاظ بنفوذهم مهما كلفهم ذلك من ثمن . ومعنى هذا ــ فى أغلب الاحيان ــ ان العبيد سيتعرضون لمزيد من الضغط. وهكذا وافق اللورد سيدموت على القوانين الست خوفا من ان يتعرض نظامه السياسى العقيم لموجة من النقد المربك . ان رد الفعل ازاء هذه السياسة قد يأتى على الصورة التى حدث بها فى فرنسا وفى روسيا ، فلقد كان رد الفعل عنيفا بالدرجة التى كان عليها القمع من عنف والامتيازات الخاصة شيء يتعارض مع الحرية ــ ذلك لان الحرية صفة يتمتع بها هؤلاء الذين يتساوون فى المميزات بوصفهم كائنات حية . اننا لا نستطيع ان نميز بين الرجال مالم نبرهن على أن الذين استبعدناهم من مراكز النفوذ انما تم استبعادهم لصالحهم انفسهم . ولكن لا يبدو انانستطيع اثبات ذلك .

ثانيا .. ليست هناك حرية اذا ما خضعت حقوق البعض لاهواء الآخرين . يجب أن تصبح قوانيننا المشتركة ملزمة لاصحاب السلطة كما هى ملزمة للذين يخضعون لهذه السلطة . ولا يجب أن تكون هناك فئة من الرجال يكفل لهم وضعهم

الحيلولة بينى وبين استمتاعى بحقوقى كمواطن . ان الوضع قد تغير فى ايامنا هذه . فقد احرم من رزقى نتيجة لاهواء صاحب عمل . وقد يتعرض مستوى الاجر الذى اتناوله للانخفاض لان سلعة من السلع الضرورية قد ارتفع ثمنها وقد يتأثر وضعى كمواطن نتيجة للطريقة التى يتم بها توزيع ثروة المجتمع الذى اعيش فيه .

وقد يبدو اننى اتمتع بالحرية السياسية ، غير ان حرمانى من الحرية الاقتصادية ربما بدد آمالى التى تعلق الكثير على تحقيق الانسجام بين الدوافع . من اجل هذا وجب ان يكون هناك نوع من الاشراف والسيطرة اذ ما صارت الاجراءات التى يقدم عليها فرد او مجموعة من الرجال بمثابة خطر يتهدد حقوقى التى أمارسها ومن شأن هذا الاشراف او السيطرة ان يحطم هذه القدرة على تهديد الحقوق . اننى اعترف بان هذا الاشراف ـ قبل كل شىء ـ من نصيب الدولة نفسها ، ذلك لان مصالح الافراد المشتركة تتضح أكثر ما تتضح فى وضعهم كمواطنين فى الدولة . ان الحقائق اليومية توضح لنا ان اشراف الدولة معناه الاشراف عن طريق الحكومة . ومن هذا نستنتج ان نفوذ السلطات سيقيد الاجراءات التى يقوم بها هؤلاء الرجال الذين يمسكون بأيديهم مصائر الاخرين .

غير اننا لا نقصد بهذا أن تتدخل الحكومة فى كل كبيرة

وصغيرة من حياة الفرد الشخصية • وكل الذى نقصده وجـــود تخطيط خاص بتنظيم نشاط المجتمع • كما نرمى من وراء ذلـك الى القضاء على تلك الحيرة التى تسود الكيـــان الاجتماعى وتسبب له بعض الخسائر ، وهى حيرة فرضها اشخاص معينــون عن عمد • اننا لا نستطيع أن نقضى على الغموض والحيرة اللذين يسيطران علينا ازاء بعض الظواهر الكونية مثل الزلازل ، غير اننا نستطيع ــ على الاقل ــ القضاء على تلك الحيرة التى تخيم علينا حين تبعد شركة ستاندرد أويل المنافسين من الحلبـــة بان تتفق مع شركة سكة حديد «بنسلفانيا» بشأن الاسعار المتفاوته. ونحن نستطيع على الاقل ان نحول دون ابعاد بعض المدرســين من مناصبهم لا لشىء الا لانهم صرحوا ببعض اقوال لم تعجب رؤساءهم • ان مبادئنا الخاصة بالاشراف هى مبادىء عامـــة • ولكن نظرا لاضطرارنا الى تطبيقها بطرق متعددة تتفق وتعــدد المشاكل نجد أن هذه المبادىء فى حاجة الى اشراف لا مركزى •

ثالثا •• كل هذا يجعلنا نفترض أن المجال الذى تسير فيــه تصرفات الدولة هو مجال لا ينحرف أو يحابى • ولكن •• لاشك فى أننا لا نستطيع تحقيق هذا المثل الاعلى بكل حذافيره ، فمن الامور المؤكدة انسلطة المجتمع ستؤيد نوعا معينا من المصالح على الشخصيات المتعددة التى يتألف منها هذا المجتمع وعلى ضوء ما للمصالح المختلفة من نفوذ واثر الى جانب درجات الجهد المتفاوت

الذى يبذله افراد المجتمع ومقدار الدراية التى يتمتعون بها .
وازاء هذه الظاهرة لا يسعنا الا أن نبذل قصارى جهدنا للسعى
وراء نظام يقلل من وطأة الانحراف الناتج، وبذلك نصون الحرية.
من أجل هذا نعلق أهمية كبرى على مسألة الحقوق ، فالحقوق
تضمن لنا التخفيف من حدة الانحراف . فهى تضمن لنا أن نفوذ
الدولة لن ينحرف ليخدم الاقلية ولكن .. يهمنا فى هذا المجال
أن نؤكد ان هذا النفوذ لابد وأن يعانى من الانحراف اللهم الا
اذا تيقظ الرجال وفتحوا عيونهم ليروا كيف تتم ممارسة هذا
النفوذ . ان الذين وافقوا على اللائحة الخاصة بالجاسوسية
الامريكية عام ١٩١٧ لم يكتشفوا ان هذه اللائحة ستفضى الى
تشريع مشابه من شأنه ان يحمى اكبر أوتوقراطية صناعية فى
العالم من توجيه النقد ضد الاسس التى ترتكز عليها هذه
الاوتوقراطية . ويبدو أن الذين صوتوا فى مجلس العموم فى
اكتوبر عام ١٩٢٠ لصالح استعادة النظام فى ايرلندا لم يكونوا
يتوقعون أن يؤدى هذا الاجراء الى حرمان المواطن البريطانى من
الالتجاء الى العدالة بطريقة عادية ومن الواضح أننا فى حاجة
ماسة الى تمحيص مشكلة الحرية على ضوء اجراءات من شأنها
أن تحول دون حدوث الانحراف والميل اللذين اشرنا اليهما
آنفا . واذا ما وجدنا طائفة من المواطنين تبادر بمقاومة هذا
الانحراف وتعلن استعدادها ــ فى آخر الامر للتبرؤ من هذا

الانحراف بالقوة ، فاننا نضمن بذلك ان نخفف من حدة هـــذا الانحراف الى حد كبير غير أن هذه الطائفة من المواطنين ستحتاج الى تلك المسالك التى تفتح المجال امام تيار الشجاعة ليمضى نحو هدفه المنشود وستكون هذه الطائفة اشبه بهؤلاء المواطنين الذين عاشوا فى أثينا فى العصور الغابرة ، والذين قال عنهم بركليس فى مرثيته المشهورة ان سر الحرية بالنســبة لهم كان يـــكمن فى الشـــجاعة .

- ٢ -

ان هذه المسالك التى أشرت اليها تتجه فى مجموعها نحو ذلك المفهوم المسمى بالمساواة وليس هناك ما هو اعقد من فكرة المساواة فى مجال العلوم السياسية بأكملها . لقد اعتبر توكفيل واللورد اكتون الحرية والمساواة شيئين يختلف كل منهما عن الآخر غير انه اعتبار شديد الوطأة ويرجع هذا الى ان كلا من توكفيل واكتون لم يفهما مدلول المساواة فهما صحيحا . ان المساواة لا تعنى تعامل الجميع على قدم المساواة . انك لا تستطيع أن تفعل ذلك فالناس يختلفون فى احتياجاتهم وقدراتهم . ان اهداف المجتمع لاشك تتحطم منذ البداية اذا ما تلقت طبيعة رجل الرياضة استجابة تشبه تلك الاستجابة التى تتلقاها طبيعة الرجل الذى يبنى المنازل بل ان المساواة لا تعنى تشابها فى الجزاء لقاء كل مجهود يبذل ذلك لان الاختلاف فى الجزاء لا يتيح لى — مهما بلغ هذا الاختلاف من ضخامة — فرصة الاعتداء على حقوق الآخرين .

ان المساواة — بمعناها الشامل — بمثابة ملاءمة بين الآراء ، وكل رأى من هذه الآراء يحتاج الى دراسة خاصة . ولا شك ان المساواة تتطلب اجراء قائما على التمهيد والتسوية : ومعنى المساواة ان الفرد فى المجتمع لن يوضع فى مكانة يستطيع منها أن يتخطى جاره بطريقة تجعله ينكر حق هذا الجار كمواطن . كما

انها تعنى أن التعبير عن وجودى أحسن تعبير لابد وأن يفضى الى اتاحة الفرصة للاخرين ليحذوا حذوى ويفعلوا ما فعلت . كما أنها تعنى أيضا تنظيم القوى الاجتماعية حتى يكمل التوازن بين الجهد المبذول وبين الجزاء على هذا الجهد ومن قبيل المساواة ان يكون نصيبى من هذا الجزاء متكافئا مع اغراض المواطنة كما أن المساواة تحتم الاهتمام بما اقوله قبل اتخاذ القرارات حتى لو كان قولى هذا اقل شأنا من قول جارى . ان جوهر المساواة يكمن آخر الامر فى تلك الحقيقة التى تعترف بان وجود الاختلافات فى طبيعة الرجال يحتم اتخاذ وسائل تكفل لكل رجل ان يعبر عن ارادته . ان سطوة المثل التى تتعلق بالمساواة تكمن فى تلك البراهين التاريخية التى اوضحت لنا ان الدولة لم تحقق ارادات الافراد بطريقة عادلة وثبت أن الحرية التى حصل عليها البعض كانت على حساب حريات الاخرين . ان عدم المساواة يتمثل فى ممارسة القلة لامور الحكم ، ذلك لان عدم المساواة لا يتيح الحرية الا لهؤلاء الذين توضع اراداتهم موضع الاحترام . انهم سيتحكمون فى الدولة ويستغلون سلطانها لتحقيق اهدافهم الخاصة وسيجعلون من تحقيق اطماعهم الخاصة قاعدة للصالح العام .

ولهذا فان معنى المساواة هو عدم وجود أية امتيازات خاصة. ولقد ناقشت قبل ذلك المعنى العام لهذه الجملة . وظلال المساواة

المتشابكة فى المجال السياسى معناها ان ارادتى مساوية لارادة اى شخص اخر • وهى تعنى انى استطيع أن أتولى أى منصب فى الدولة ــ اذا كان الناس على استعداد لان يختارونى لتوليه • ومعناها ايضا أنى لا أجد فى الدولة اشخاصا تكون لهم سلطة مختلفة ــ من حيث الكيف ــ عما لى من سلطة •

فأية حقوق تمنح لاى شخص بحكم انه مواطن لابد ان تمنح لى أنا أيضا • ولا مبرر للرأى القائل بوجود هيئة تشريعية ثانية تقوم العضوية فيها على قاعدة الوراثة •

لانه من الواضح اننا سنجد فى الجيل الثانى لمثل هذهالجمعية أو الهيئة رجالا يمارسون السلطة السياسية لا طبقا لما لهم من كفايات ، ولكن لان آباءهم كانوا ذوى كفاية • وكذلك الحال فى المنصب الذى يحمل معه السلطة : يجب الا يختار من يتولاه بحسب الوراثة ، لان معنى هذا ان ولاية الوظائف الهامة لن تكون قائمة على الصلاحية لانجاز العمل بل ستكون قائمة على اسس اخرى • واقصاء اى شخص او مجموعة من الاشخاص عن الوصول الى السلطة يعتبر دائما حرمانا لهم من حريتهم •

ومعنى المساواة ، ثانيا ، هو اتاحة الفرص الكافية للجميع • ولا يمكن ان نقصد بالفرص الكافية تلك الفرص المتساوية التى تتضمن تكافؤ الفرص الاصلية • لان المواهب الوليدة فى الناس ليست متساوية على الاطلاق • فالاطفال الذين يربون فى بيئة

من طبيعتها ان تحترم النواحى الفكرية ، لابد ان يبدأوا سباق الحياة وهم مسلحون بمزايا لا يمكن لاى تشريع أن يكفلها وشخصية الوالدين لابد أن تؤثر بعمق فى شخصية اطفالهما .

فما دامت هناك اسرة — وليس لدينا ما يدل على انها ستختفى — فان البيئات المتعددة التى تخلقها الاسر تجعل من فكرة الفرص المتساوية فكرة خرافية .

ولكن ليس معنى هذا ان الفرص يجوز الا تكون كافية . فنحن نستطيع على الاقل ان نتحقق من ان جميع الناس سيزودون بالتدريب الذى تدل التجربة على انه ينمى المواهب تنمية كاملة .

ونحن يمكننا على الاقل ان نحيط هذه الظروف بالوسط المادى الذى لابد من وجوده لانجاح هذا التدريب . ويمكننا — عندما نكتشف احدى المواهب — ان نضمن انه لن يقضى عليها بسبب الافتقار الى التشجيع وهذه الاحوال لا وجود لها اليوم . فالاطفال الذين يذهبون الى المدرسة وهم جياع لا يمكنهم ان يستفيدوا من التعليم بالدرجة التى يستفيد بها الاطفال الذين تناولوا غذاء جيدا . والطالب الذى يحاول ان يقوم بواجباته المدرسية فى حجرة تزاول فيها جميع أمور المعيشة ، لا يمكن ان تتوافر فيها تلك العزلة التى لا يمكن بغيرها تنمية ملكة التفكير .

والفتى والفتاة اللذان يجبران على الدخول الى عالم الصناعة

فى سن الرابعة عشرة لا يكون عقل اى منهما قد وصل الى درجة تمكنه من البحث الدائب لتنمية الذكاء •

وفى العالم الحديث ، بصفة عامة ، نجد ان الفرصة هى مسألة فرصة يتيحها الآباء •

فالفتية الذين وجدوا فى وضع اجتماعى معين يجدون انفسهم ينتقلون من المدرسة الثانوية الى الجامعة • والفتية الذين يشتغل آباؤهم بالاعمال اليدوية مصيرهم فى معظم الحالات الى العمل اليدوى ايضا • وليس هناك ما يدعو الى الاقلال من شأن العمل اليدوى أو قيمته ، ولكن هناك من الاسباب الوجيهة ما يدعو الى دراسة مدى كفاية نظام اجتماعى لا يتيح افضل تدريب ممكن لاولئك الذين لديهم صفات يمكنهم بها أن يفيدوا المجتمع بعد أن تصقل بهذا التدريب • ونحن لا نريد ــ ولا يمكننا ــ ان نطيل فترة التعليم الى حد يزيد على ما هو مناسب •

ولكن لم تستطع اية دولة ان تجعل الاحوال القائمة كافية بدرجة معقولة الا بعد ان اطالت فترة التعليم الى حد الكفاية ، وذلك حتى نضمن أولا : أن يعرف المواطن كيف يستخدم عقله، وثانيا : حتى يتاح لاولئك الذين لديهم مقدرة خاصة ان يمنحوا فرصة مواصلة التدريب حتى لا تضيع المواهب هباء •

ولا يمكن لاحد ان ينكر ان اضاعة هذه المواهب تحدث بتوافر هائل • وأى باحث يدرس نتائج تعليم البالغين فى أوروبا

لابد ان يدرك مدى المواهب التى تهمل الى سن متأخـرة حتى تصبح عديمة الفائدة • وان التضحيات التى يبذلها احد العمال اليدويين عندما يريد ان يوفر لابنائه التعليم ، هى تضحيات ليس لنا الحق فى أن نطالبه بها ــ فتدريب فتى ما يقــوم على اعتقــاد الآخرين فى حياة مليئة بالاعمال المتواصلة ، أمــا الظروف التى يعرف اولئك الذين يقومون بالعمل الذهنى انها جوهرية لانجاز هذا العمل فان الغالبية العظمى من السكان محرومون منها • ولما كانت الرعوية بوجه عام تتطلب استخدام الذكاء المدرب ، فمـن الواضح ان اقلية من المجتمع هم الذين يتمتعون بها •

وتتلخص مهمتنا ، لهذا السبب ، فى أن نضمن مثل هــذا التعليم للجميع ، وان نجعل من كل مهنة ، مهما كانت متواضعة، مهنة لا تمنع من يعمل فيها من أن يعيش حياة تتسم بالذكاء ، ومن المؤكد ان هذا يعنى اطالة الفترة التى يكون من المستحيل فيهـا على الانسان أن يكسب قوته • ومعناها أيضا انه حتى بعد بدء فترة كسب القوت فان هناك فرصا كاملة لتكريس وقت الفراغ للاغراض الفكرية ، وهى تعنى ، ثالثا أن اولئك الذين يكرسون انفسهم لمهنة التدريس انما يمثلون افضل العقول العاملة ــ فى المجتمع ــ والمدرس فى الدولة الحديثة عليه مسئولية اعظــم بكثير من مسئولية اى مواطن آخر ؟ ومالم يقم ، بالتدريس بكامل

عقله وقلبه فانه لا يستطيع ان يطلق القوى التى يتحكم فيهـــا التعليم •

وهذا كله لا ينكر احتمال ان تكون الملكات الذهنيةموروثة، وانه عندما تتساوى جميع الامور ، فان الاولاد الذين يــكون آباؤهم قادرين سيكونون اقدر من الاولاد الذين لهم آباء من أوساط الناس • ولكن هذا ينكر التعادل بين المقدرة والوضع المادى وهو من خصائص الدولة الحديثة • ولا يمكن لزعيم من زعماء نقابات العمال العاديين أن يلحق ابناءه بالجامعة ، ولكــن مقدرة زعيم نقابة عمالية قد لا تكون أقل من مقدرة صاحــب مصرف عادى او اسقف عادى • فمالم يكن انعدام المســاواة فى نظامنا راجعا الى اسباب طبيعية ، فلا بد من ايجاد حل لذلك •

ولا يمكننا ان نأمل فى الكشف عن وجود القدرة مالميساهم نظامنا فى هذا الكشف • وقد يفعل هذا النظام فى حالة الاغنياء، ولكن من المؤكد انه لا يفعله فى حالة الفقراء • ويجب أن نتذكر أن الطبيعة هامة جدا ، ولكنها تحتاج الى تهذيب كاف حتى تقوم بوظيفتها على الوجه المرضى • وانعدام المساواة الحاضر لا يمكن ان يرجع الى المبدأ • ولهذا كان علينا ان نجدد معالم نظام يقيم عدم المساواة التى تتعرف بها على احتياجات المجتمع • وعــدم المساواة يرجع الان فى معظمه الى ما لنظام الامتلاك من اثر على بناء الدولة •

غير أن نظام الامتلاك لا يصور القدرة على خدمة المجتمع بل يصور القدرة على نيل الطاقة الاقتصادية دون الاهتمام بنوع الرغبات المطلوبة .

ولهذا فان النص على الفرصة الكافية هو شرط اساسى للمساواة ، وهو قائم على التدريب الذى تقدمه للمواطنين ، لان القدرة التى لها اعتبار فى المجتمع هى القدرة على الانتفاع بالمعرفة، والتفريق فى التعليم ينتج عنه تفريق فى القدرة على استخدام هذه المقدرة .

وأنا لا ادعو الى المساواة فى الوظيفة . بل أدعو فقط الى الحقيقة الواضحة : وهى أن الانسان بدون تعليم لا يكون فى وضع يمكنه من ان يعرف كيف يحقق افضل ذاتيته ، ولهذا فان هدف المجتمع بالنسبة اليه يكون منذ البداية هدفا فاشلا. وعندما يصل الناس الى الوضع الذى يمكنهم فيه ان يعرفوا حقيقة انفسهم يصبح النفع الذى يجنونه من الفرص التى أمامهم خاضعا لمبادىء تكون المساواة احداها .

ولكن اذا اتفقنا على ما قلته من قبل من أن الدولة الديمقراطية تنظر الى أعضائها على أساس أن لهم الحق فى السعادة على قدم المساواة ، ينتج عن ذلك ان الاختلافات الموجودة لا يجب ان تكون اختلافات غير منطقية .

فالتمييز فى الثروة او المكانة يجب ان يكون تمييزا يمكن أن

يحصل عليه جميع الناس ، ويجب ان تتطلبه الرفاهية المشتركة • فاذا سمحت الدولة بوجود ارستقراطية وراثية ، فيجب ان يكون ذلك لانها قادرة على اثبات ان الارستقراطية الوراثية تضاعف الفرص امام كل انسان لتحقيق افضل ذاتيته • واذا كان لدينا نظام اقتصادى يسير فيه ترف القلة جنبا الى جنب مع شقاء الكثرة، فلا بد أن يكون ذلك لان الرفاهية المشتركة تتطلب هذا الترف • وفى هذه الحالة يدلنا التاريخ على خطأ هذا الافتراض ؛ فالارستقراطية الوراثية لابد ان عاجلا أو آجلا من ان تستخدم سلطتها السياسية فى غير المنفعة العامة ، مالم تصبح مجرد ذكرى شاحبة كما حدث فى فرنسا •

فالدولة المقسمة الى عدد صغير من الاغنياء وعدد كبير من الفقراء لابد أن تتحول الى حكومة يستغلها الاغنياء لحماية النعم والملذات التى تتيحها لهم ممتلكاتهم • وينتج عن هذا أن عدم المساواة فى أى نظام للمجتمع يكون له ما يبرره على اساس ان مستوى الخدمات التى يتيحها هذا النظام مرتفع الى حد كبير، ومن الواضح انه لابد من تمتع «الجنرال» بسلطات تفوق تلك السلطات التى يتمتع بها الجندى البسيط ، ومن اجل هذا يحتمل ان تتحقق اهداف الجيش بصورة اقوى • ومن الواضح ايضا ان رجل الدولة الذى يشغل منصبا من المناصب يجب أن يجزل له العطاء بحيث لا يقع فريسة للهموم التى تخلقها المادة ، وقد يقتضى

هذا وضعه فى مرتبة مادية عالية تفوق مرتبة صانع الاحذيـة او البائع فى المتجر • وفى كل حالة من الحالات السـابقة نلمس مقاييس الاختلاف على ضوء الاحوال الاجتماعية ، وتخضع هذه المقاييس لمبادىء منطقية ، وهى تلائم ظروف الوظائف كما تحتاج الى بيئة هذه الوظائف •

ان هذا الرأى يعترف (بطريقة نظرية على الاقل) بمبدأ سهل بسيط ينطبق على نظام الهيئات والمؤسسات • ان الواجب يقتضى منا ان نلبى مطالب الجميع العاجلة قبل ان نلبى المطالب الخاصة للاقلية • ونحن لا نستطيع ان نعترف بوجود فروق فى الاوضاع الاجتماعية او الاقتصادية الا بعد ان يصل المجتمع بأكمله الى ادنى مستوى للحضارة يلتقى عنده بجميع افراده • ويتحتم ان يسمح لى هذا المستوى الحضارى بتحقيق ما لشـخصيتى من دلالات ومعان •• فاذا ما ارتفعت عن هذا المستوى الذى يشترك فيـه الجميع ، فلابد ان تكون الامتيازات تتطلبها الوظيفة التى اقوم بها فى المجتمع • ويجب ان تكون المزايا التى أتمتع بها ثمرة الجهود التى ابذلها بنفسى ، واذ ذاك تصبح هذه المزايا بمثابة المـكافأة التى انالها فى مقابل خدماتى ، ولا يصح ان اتمتع بهذه المزايا فى مقابل خدمات يقوم بها شخص آخر • وليس لاحد الحق فى شغل منزل يتكون من عشرين غرفة الا بعد ان نكفل المأوى لجميـع الاهالى بل لا يصح ان يشغل فرد هذا المنزل الذى يتألـف من

عشرين غرفة لمجرد ان والده كان من رجالات الصناعة أو أنه كان داعية كبيرا . ان الاشياء التى أستحقها هى تلك الحقــوق التى يجب أن أتمتع بها لكى أكون مواطنا يعيش فى المجتمع كما انهــا تتمثل ايضا فى المزايا المتفاوتة التى يسمح بها المجتمع لقاء العمل الذى اقوم بـــه .

واذا ما صح هذا كله وجدنا ان مشكلة المساواة هى مشكلة نسب ومقاييس وهناك ذلك المظهر الذى يقتضى منا ان تتيــح للجميع ـ دون تمييز ـ ضروريات الحياة التى تعتبر الحياة بدونها شيئا لا طعم له ولا معنى . ويجب أن يأكل الجميع ، ويشربوا ويجدوا المأوى الذى يلوذون به . غير ان هذه الاحتياجات بدورها تختلف تبعا لاختلاف العمل الذى يؤديه كل فرد . ان احتياجاتى تتمثل فى مطالبتى بتحقيق انسجام فى الدوافع والبواعــث . ان الانسجام الذى انشده حين اكون عاملا فى منجم من المنــاجم يختلف عن ذلك الانسجام الذى أسعى اليــه فيما لو كنت طبيبا جراحا . ولكن لا يصح ان يحقق النظام القائم مطالب الطبيــب والجراح على حساب مطالب عامل المنجم . ان احتياجاتى العاجلة ليست اقل أهمية من احتياجات اى فرد آخر ، ولابد من اشباع الاحتياجات المختلفة على قدم المساواة. فاذا ما أشبعنا الاحتياجات الماسة العاجلة صارت الاحتياجات الاخرى امرا ثانــويا يتعلــق بمدى ما يبذله الفرد من جهد فى عمله ليفيد المجتمع بأكمله .

و فى مثل هذه الظروف نجد أن مشكلة النسب والمقاييس هى مشكلة اقتصادية قبل كل شيء . وهذه المشكلة تنحصر فى الوسائل التى نستخدمها لنحدد مطالب كل مواطن على ضوء نصيبه فى المجتمع ، كما أنها تنحصر ايضا فى الظروف التى تصاحب تطبيق هذه الوسائل . ولقد عرضت من قبل حلول معروفة لهذه المشكلة . فلقد قيل لنا أن الاستجابة للمطالب يجب أن تتاح طبقا للاحتياجات ، أو طبقا للعمل الذى يؤديه المواطن ، وأصر البعض على أن تشابه الاستجابات هو الشيء الملائم فقط . وأبعد هذه الحلول عن ارضائى هو ذلك الحل الذى يكافئنى فى مقابل الخدمات التى اقدمها للمجتمع . ذلك لأنه من العسير ان تقيس مستوى الخدمات المبذولة بمقياس دقيق صائب. فنحن لانستطيع أن نقيس بدقة مدى اهمية نيوتن او ليستر او شكسبير او روبرت اوين بالنسبة لمواطنيهم . ونحن لا نستطيع أن نقيس الخدمات التى يؤديها صاحب البنك لنقارن بينها وبين الخدمات التى يقدمها الرجل الذى يبنى المنازل بالطوب . وغالبا ما نعجز عن قياس مدى الحقيقة فى أمر من الامور كما حدث بالنسبة لجاليليو . وقد نستطيع ان نقول ايضا ان الحلول الشيوعية ليست بالحلول الملائمة . فليس هناك تشابه تام بين احتياجات المواطنين وليس هناك تشابه ايضا بين مقدار الخدمات التى يؤديها كل مواطن حتى نستطيع ان نضعهم على قدم المساواة عند منحهم الجزء المكافىء

والمبدأ الشيوعى مبدأ ملائم فقط بالنسبة للاحتياجات الانسانية الضرورية العاجلة ، غير انه يقف عند هذه النقطة ولا يستطيع ان يتعداها ، وهو ملائم ايضا طالما ان تطبيقه يجعل الذين أشبعت احتياجاتهم يبذلون جهدا واعيا لتقديم خدمات مدنية للمجتمع . ونظرا لان القيام بالخدمات المدنية يتطلب اختلافا فى نوع الوظائف — فمن الواضح اذن ان الاختلافات التى يتعرض لها الافراد — بعد اشباع احتياجاتهم الاولية — هى اختلافات يتطلبها نوع العمل الذى يقومون به ، وهذا الاختلاف تفرضه المنافع التى يجنيها المجتمع .

ولكن .. قد يقال ان هذا الرأى يفترض توافر الكفاية المادية غير اننا نعرف ان طاقة الافراد الانتاجية لا تكفى احتياجاتهم . والاجراء الذى يجب علينا ان نقوم به فى الواقع ان نتيح المجال أمام الكفايات حتى تكتسب هذه الكفايات استجابة لاحتياجاتها ونفتح الباب للمتفوقين ليحوزوا قصب السبق . ان المعنى الذى يتضمنه هذا الاتجاه ابعد ما يكون عن البساطة والسهولة واذا ما كان وجود الدولة يقتضى منها ان تعمل للصالح العام فان «الكفاية» هنا تعنى القدرة على المساهمة فى تعزيز الصالح العام . وليس من المؤكد على الاطلاق ان المواهب فى مجتمع كمجتمعنا ستحقق فى النهاية فائدة للمجتمع . يجب ان تتحقق الكفايات على ضوء المبادىء الرئيسية . ويجب ان نستنهضها لتحقيق الهدف

الذى ترنو اليه ابصار مؤسساتنا . ونظرا لان هذا الهدف يتمثل فى تحقيق السعادة لكل فرد يتحتم علينا فى حالة الضيق المادى ان نشترك جميعا فى البأساء . ليس لى الحق فى تناول الكعكة اذا ما اضطر جارى من جراء هذا الحق المتاح لى الى العيش بدون خبز . وأى نظام اجتماعى ينكر هذا المبدأ ويهمل المساواة ، انما يتجاهل كل هذه الاشياء التى تجعل لشخصيات الرجال معنى .

من أجل هذا نجد ان المساواة تتطلب اشباع الاحتياجات الاساسية بطريقة عادلة وتحقيق هذه الاحتياجات الى درجة الكفاية . وهذا ما نعنيه حين تتحدث عن العدالة . اننا نكفل لكل رجل حقه ونصيبه بان تتيح له الاشياء التى تجعل منه رجلا . ونحن بهذا الاجراء انما نحمى المستضعفين ونخفف من غلواء الاقوياء . ونحن نتصرف هكذا لان الصالح العام يتضمن صالح الضعفاء الى جانب تحقيقه صالح الاقوياء . ولو سلمنا (كما يحدر بنا ان نسلم) بان هذا يتطلب من المجتمع ان يعطى هؤلاء الذين يتعثرون وراء طلائعه وجدنا ان طابع الدولة يتوقف على اهتمامها بحياة هؤلاء الذين يتعثرون ونظرتها الى هذه الحياة باعتبارها شيئا يستحق البقاء ولو تصرفت الدولة على عكس هذا لا ثبتت بذلك انها تنظر الى مواطنيها باعتبارهم آلات لا نفوسا حية وانها تنكر على شخصياتهم ان تكون لها مطالب وانها تضع

هيئاتها فى وضع يجعلها تعادى طائفة من الناس • ان هذا التحيز امر غير مرغوب فيه اذا ما اردنا ان يحقق هؤلاء الناس انسجاما فى دوافعهم وبواعثهم التى تتطلع الى السعادة • وهذا التحيز انما يستغل خدمات الافراد لا لصالحهم الخاص وانما لصالح الاخرين وهذه هى العبودية الحقة •

ولن نستطيع أن نرد على هذا الرأى اذا ما قلنا انه يخضع التنظيم الاجتماعى لمبدأ لم تثبت بعد فاعليته فى مدى التاريخ • ويرجع تدهور النظم القديمة الى جمودها وعدم فاعليتها • لقد شهد الناس مؤسسات تتلاشى وتضمحل ، او تعاونوا هم انفسهم على تدمير هذه المؤسسات لا لشىء الا لانهم اكتشفوا ان هذه الهيئات لا تستجيب لتلك الدوافع التى تجعل من هؤلاء الناس رجالا • اننا لا نسعى وراء اجبار المواطنين باكملهم على كسب استجابات متساوية من الحياة • اننا نسعى وراء المساواة الى الدرجة التى تصر فيها الحقائق على وجوب تحقيق هذه المساواة• اننا نريد الا يجوع البعض فى صمت فى الوقت الذى يتمتع فيه الاخرون بالرخاء كما ننادى بان اتاحة المعرفة للبعض وحرمان الآخرين من خيرها معناه ان هؤلاء الآخرين محرومون من اهداف الدولة • ولن يؤثر مبدأ — غير هذا المبدأ العامل — على الاهداف التى ترنو اليها الدولة • ذلك لاننا اذا ما فتحنا الطريق امام الامتيازات فى ميدان تتشابه فيه الاحتياجات فان

الدولة ستستغل كل سلاح فى ايديها لمضاعفة فرص التمتع بالمزايا الخاصة • ان تاريخ الامتيازات ليس تاريخا للتنازل الذى يتم عن طيب خاطر فى سبيل الصالح العام للمجتمع وانما هو تاريخ تلك الفكرة التى تريد أن تحقق الرفاهية للقلة التى تنتهز الفرصة • اننا لن نستطيع ان نجعل مجتمعنا يحقق ذاتية افراده مالم تكـن المساواة اساسا تستند اليه مؤسساتنا ومالم تكن الاختـلافات شيئا تقتضيه ضرورات الوظائف الاجتماعية •

وسأناقش فيما بعد تلك المبادىء التى نستطيع ان تنظـم الاختلافات بمقتضاها وهنا يضطرنا الامر الى تأكيد بعض الشروط التى تكفل صيانة الاساس الذى تستند اليه المساواة • والشرط الاول يتمثل فى وجود مساواة تقريبية فى مسألة الثروات • ولست أعنى من وراء هذا المطالبة بالغاء الفروق بين الاجور المتفاوتة التى تدفع لقاء الجهد المبذول • وانما اعنى القضاء على تلك الفوارق التى تجعل البعض ــ فى مقابل ما يتلقاه من أجر ــ يفرض نفوذا جامحا على كيان الهيئات الاجتماعية •

ان هذا النفوذ الذى يفتقر الى تعادل يخيم على عصرنا الحاضر، ففى كل مجتمع من المجتمعات نقابل اناسا لا يعتمد نفوذهم على كيانهم الشخصى او على الجهد الذى يبذلونه وانما يعتمـد نفوذهم على ما يمتلكونه • وليس لهم الفضل فى هذا النفوذ الذى يفرضونه وانما يرجع الفضل الى امتلاكهم للثروات انهم يتصرفون

عن طريق الامتلاك • وهم يجبرون الآخرين على العمـل الذى يخضع لارادات خاصة لا تتعلق ــ بالضرورة ــ بالصالح العام للمجتمع • وفى استطاعتهم ان يوجهوا مجرى الانتاج الى مسالك تخدم تبذيرهم • وفى استطاعتهم ايضا ان يسيطروا على مصادر المعلومات ومن ثم يدفعون الهيئات السياسية الى خدمة اغراضهم • وفى مقدورهم ان يجعلوا طاقة المجتمع الاقتصادية تخضع لاغراض تدمر رفاهية هؤلاء الذين لا يملكون شيئا يبيعونه غير قدرتهم على الكدح • ان رغبة ملوك الحديد فى فرنسا فى السيطرة علـى صناعات اوروبا الثقيلة قد تورد الجيل الذى يليهم ــ على سبيل المثال ــ موارد التهلكة واذ ذاك يستشهد هذا الجيل فى ميدان المعركة • وحيثما وجدنا فوارق شاسعة فى الحظوظ وجدنا ايضا فوارق فى المعاملة • اننا لا نستطيع ان نضمن اهتمام الناس على قدم المساواة بما تتمخض عنه الاحداث السياسية من نتائج الا اذا كف الافراد عن التحكم فى مجريات الامور ، لا لشىء الالانهم يتمتعون ببعض الممتلكات • اننى أتحدث بصورة عامة لأؤكد ان وجود فوارق شاسعة فى الثروات يجعل الوصول الى الحرية امرا مستحيلا ، كما أن هذه الفوارق تدل على أن الذين حرموا من الحظوظ سيتعرضون لما تمليه الظروف المادية والفكرية من ضغط • كما أن مصالحهم ستتعرض للعبث نتيجة للسيطرة التى تخضع لها أجهزة الحكومة • واكبر مثال على هذه السيطرة ذلك

النفوذ الكبير الذى كانت تتمتع به الشركات الامريكية وهو نفوذ اتاح لها التحكم فى النظام التشريعى . وليس أقل من هذا ضررا ذلك الضغط الذى يتعرض له المحيط الفكرى . ففى مقدور هذه الفوارق التى اشرنا اليها ان تسيطر على النظام التعليمى لتجعله خاضعا لاغراضها . كما انها تستطيع — عن طريق الهبات التى تمنحها — ان تؤثر على العامل المعدم الذى يشتغل بذهنه كى تجعله يخدم اهداف الذين يتمتعون بالامتيازات . ونظرا لان الهيئات التشريعية ستختار رجالها من بين المأجورين المدافعين عنها فان القرارات القانونية ستعكس الى حد كبير الدروس التى تعلمها هؤلاء المدافعون بل وستقدم الكنائس مواعظ يشوبها اعتماد هذه الكنائس على تأييد الاغنياء .

ولهذا فان المساواة السياسة لا تكون مساواة حقيقية الا اذا صحبتها مساواة اقتصادية . والا فان السلطة السياسية لابد ان تعتمد على السلطة الاقتصادية . والاعتراف بهذا الاعتماد انما يرجع فى معظمه الى شرح التطور التاريخى وهو فى قدم ظهور السياسة العلمية .

ولقد اشار ارسطو الى الموازنة بين الديمقراطية وحكم الفقراء وبين حكم الاغنياء . وان النضال لعلاج التفاوت الاقتصادى هو مفتاح اسرار احداث التاريخ الرومانى وهو اصل سخط المزارعين فى انجلترا وهو سبب مواعظ جون جوبال واليوتوبيا التى كتبها

توماس مور وجزر المحيط التى كتبها هارنجتون • ويعتبر اقدم تاريخ للاشتراكية ذلك الرأى القائل بان تركيز الممتلكات — غير القوى العاملة — فى ايد قليلة تكون له تتائج وخيمة تحيق بهدف الدولة • وهذا الرأى هو الذى جعله ماركس فى « البيان الشيوعى» اساسا لاضخم فلسفة سياسية فى العالم الحديث •

لانه بالرغم من ان التفسير المادى للتاريخ يزيد من تأكيد حلقة واحدة من سلسلة السببية وهى الحلقة التى تتصل اتصالا وثيقا بتجربة الناس العاديين وهى على صواب تام فى اصرارهاعلى أن الدولة لابد لها من ان تسيطر على الملكية والا سيطرت الملكية على الدولة ، فقد كتب ماديسون يقول « ان المصدرالدائم للانشقاق هو الملكيات» • ولكن من الواضح ان اقامة الاختلافات بين الناس على اساس الثروة الاقتصادية معناه القضاء علىاحتمال وجود مجموعة امم منظمة • فهذا يثير فى الناس عوامل الحسد والخيلاء والكراهية والغرور مما يعوق وحدة المجتمع • كما يؤكد المنافسة القائمة على انفصال الناس بدلا من المنافسة القائمة على المصلحة المشتركة • ولكن اذا افترضنا مساواة تقريبية فى الثروة فان وسائلنا فى التنظيم الاجتماعى تمكننا من الاستجابة لاحتياجات الناس على أساس جوهر هذه الاحتياجات ونحن نلتزم القيام بهذا بعد ان نسلم بمنطق الانتخاب العام • لان جعل الهيمنة على السلطة السياسية مقتصرا على جماهير الناس معناه

التسليم بان هيئات الدولة يجب أن تعمـــل على الاستجابـة لاحتياجاتهم • وهذه الاحتياجات ـ ان كان لابد من اشباعها ـ تتطلب بسط النفوذ على السلطات بحيث يتحقق توازن معقــول فى بلوغ نتائجها على جميع افراد المجتمع • وهذا معناه أن مـن واجبى ان اكيف رغباتى بحيث تتمشى مع رفاهية المجتمع •

ولكن المساواة فى القوة الاقتصادية لا تقتصر على المساواة التقريبية فى الثروة بل معناها ان السلطات التى تتولى هذه القوة الاقتصادية يجب أن تخضع لقواعد الحكم الديمقــراطى فتلغى الارادة غير المقيدة وغير المسئولة فى العالم الصناعى • ويتضمن هذا اصدار القرارات على مبادىء يمكن توضيحيها وعلاقة هذه المبادىء بالخدمة التى تحاول كل صناعة ان تؤديها • فســلطة الطبيب الذى يأمر بعزل منزل موبوء سلطة مفهومة فهو يربط سلطاته بمسألة المحافظة على الصحة العامة • غير أن سلطة احـد الموظفين لا تكون مفهومة الا على اساس حوافز المصلحة الذاتية، فمطالبه لا يمكن معرفتها وهى تتصل بصلاحيته للمنصب الذى يتولاه • وهى لا ترتبط برفاهية زملائه • فالعامل الذى يرفض أن يزور لصالح صاحب العمل قد يتعرض للفصل • وقد يعاقب اذا رفض ان يزور الحسابات حتى اذا كان ذلك التزويـر يضر بالدخل العام الذى يشارك فيه هو نفسه • فهناك اختلاف هائل بين السلطة التى تنمو بشكل طبيعى من وظائف تتعلق بالصالح

العام ، وبين السلطة الناتجة عن ارادة خاصة غير مسئولة ووجود هذه السلطة الاخيرة له تأثير سيء على المساواة • فهى تسمم العلاقات الصناعية وهى تجعل السيد والخادم فى وضع من ينتظر نشوب الحرب • وهذه السلطة لا يمكن احتمالها عندما تكون الوظيفة من بين تلك الوظائف التى يعتبر استمرار العمل فيها امرا جوهريا لحياة المجتمع •

فمن غير المتصور ان تترك بعض الصناعات مثل الفحم والطاقة الكهربية والنقل والبنوك لمخاطر المشاريع الخاصة كما انه من غير المتصور ان يترك جيش الدولة فى ايدى جماعة معينة • فهذه الاشياء لابد ان تخضع لقواعد مشددة كتلك التى يخضع لها الطب وذلك لاهميتها الحيوية لحياة الامة وليس معنى هذا ان تقوم الحكومة بالادارة المباشرة • بل معناه تنظيم دساتير خاصة بالصناعات الجوهرية •

وسأناقش فيما بعد أشكال هذه الدساتير واريد أن اؤكد هنا ان الحرية تتطلب ان تقوم العلاقة بين العاملين فى الصناعات على ارادات لا تتأثر بقرارات تعتبر غير ذات مغزى ، وليس معنى هذا ان جميع الارادات يجب ان توزن بشكل متساو ، فمن الواضح ان جميع الناس ليس لهم الحق فى اصدار الاوامر بالتساوى ، ولكن هذا يتضمن ان الذين يمارسون السلطة يمكن ان يستدعوا لتقديم الحساب عن الاوامر التى اصدروها كما

يحدث للوزراء وللمسئولين فى نقابات العمال • فحريتى لا تكون مقيدة اذا كان لدى شعور بانى استطيع أن أصل الى مصـــدر السلطة • ويشعر اعضاء نقابات العمال بانهم احرار لان الذين يحكمونهم رجال منهم ومسئولون امامهم ولا يمكن ان يحدث هذا عندما تكون السلطة غير خاضعة لدساتير كما فى الصناعات الحديثة فانتفاء المساواة فى الوضع الاجتماعى والقوة الناتجـة عن هذا الوضع لا ترتبطان بالمصالح الشخصية ، فالعامل يتورط فى صناعات تتحكم فيها القلة فلا يعترف له بالقيم الروحيـة • ويتورط مدرس الجامعة والطبيب والمحامى فى هيئات تسيطرعليها القلة ولكن فيها مساواة لان هذه الهيئات أقيمت على أســاس التعاون • ويشعر اعضاؤها بأنهم يساهمون فى تحديد حياتهم العاملة • ونحن لا نستطيع ان نكفل مستويات مهنية فى الصناعة مالم يوجد فيها متسع للمبادىء التى تهدم الاوتوقراطية الخرقاء المستشرية حاليا •

- ٣ -

الى الآن وانا اناقش مفهوم الحرية والمساواة كما لو كانتا تثيران مشاكل قابلة للحل داخل حدود دولة واحـدة • ولكن الحقيقة أن المشاكل تتعدى الحدود الاقليمية • فالتعاون الدولى كما قلت من قبل قد واصل تقدمه الى مرحلة يجب علينا ازاءها أن نضع تشريعات للمدنية ككل لا يتجزأ ولهذا كان علينا ـ فيما يختص بالامور التى تهم العالم ـ أن نطبق اساليب تؤثـــر فى البانتو بافريقيا وفى اهالى الملايو بالمحيط الهادى كما تؤثر على الانجليز والفرنسيين • فما هو معنى الحرية والمساواة مع وجود هذا التشابك ؟ ان الهولندى فى جاوة يجد حريته فى تطبيـــق سلطاته جميعا على عمل يجمع منه ثروة ويقوم على اكتاف العمال من اهالى البلاد • واليابانيون يقصدون بالحرية ذلك المجهـود المتقطع الذى يأتى اليهم بالطعام الذى يحتاجون اليه ويتيح لهم الاستلقاء والتمتع بدفء الشمس فكيف يحدث التوفيق بـين الرغبات المختلفة ؟ كيف تتأكد مثلا من المساواة فى المعاملة بـين السود والبيض فى افريقيا الاستوائية مع وجود قوة غير متساوية ؟ كيف نضمن فى مؤتمر للدول الاوروبية ان تعتبر مصالح سويسرا متساوية مع مصالح إنجلترا او روسيا أو فرنسا ؟ لقد كانـــت

الطريقة المتبعة حتى صلح فرساى هى افتراض المساواة بين الدول امام القانون الدولى وترك كل دولة حرة تكتشف خلاصها باية طريقة تروق لها على ان يبقى استخدام القوة ــ فى الاطار الخلفى كعقاب من المحتمل جدا ان يضمن الحل النهائى .

ولكن من الواضح ان نيكاراجيا مثلا او الولايات المتحدة أو فنزويلا او انجلترا لا يمكن ان تساوم بشروط متساوية فى الامور الحيوية . حتى القانون لا يمكن أن يساوى بين دولة صغرى ودولة عظمى .

والاحتمال الوحيد الذى يتسنى به تحقيق المساواة فى الاعتبار بين جميع الدول وتبعا لذلك تحقيق الحرية يتوقف على امرين . فهو يتوقف اولا على تحريم الحرب . فمفهوم الحرية يخلو من المعنى ما دامت الدولة حرة فى فرض الحلول التى تروق لها على جاراتها من الدول . ولكن تحريم الحرب يتوقف بدوره على انشاء هيئات دولية قادرة على تعبئة العالم ضد اية دولة محاربة. ولا يكون ذلك الا نتيجة لاقامة الدليل على انه يمكن انشاء هيئات دولية تبحث المشاكل المؤدية الى الحرب وتحلها بما يتفق مع العقل . وانا اعتقد ان هذه الهيئات لا يمكن ان توجد على اساس المساواة بين الدول فى التصويت . اذ يصبح من العسير ان تكون أية عصبة للامم ذات فعالية اذا اخذت بهذه الفكرة الخرافية فالحل يكمن فى اختيار موضوعات الهيمنة الدولية وان نوجد لها

طريقة للتمثيل القائم على النسب • فقد يظهر مثلا الرأى القائـل بان الانجليز وحدهم يمكنهم اختيار رئيس وزراء انجلترا ولكن حجم الاسطول البريطانى امر يتحدد بناء على اعتبارات دوليـة ويجوز ان تختار اللغات الاجنبية التى تدرس فى مدارسها ولكن طابع قروضها الاجنبية يجب ان يتحدد بعد موافقة دولية • فكل دولة سيكون لها الحق فى المساومة وفى النقد وفى الاعتراض ولكن عندما يصدر قرار ضدها يجب ان تكون مجبرة على اطاعتـه • وبهذا يصبح معنى المساواة كما يلى :

(١) ان طريقة المناقشة تعنى عناية كبرى بالحقائق التى تعرضها كل دولـة •

(٢) تستبعد مسألة استخدام القوة استبعادا نهائيا •

وحينئذ سيكون معنى الحرية أن لكل دولة الحق ــ خارج حدود الاشراف الدولى ــ فى تصريف شئونها الخاصة كما يتراءى لها وكما ان الفرد لا يستطيع ان يجد حريته خارج نطاق قوانين مجتمعه الخاصة نجد ان الدولة لن تحقق الحرية الا اذا رحبـت بتقييد سيادتها عن طريق الارادة الناجمة عن قرارات مشتركـة لمجتمع من الدول •

ولسنا فى حاجة الى تأكيد تلك الحقيقة التى توحى بان هذا النهج من التسوية المنطقية المعقولة بطىء فى نموه • غير ان الذى

يهمنى فى هذه اللحظة هو ان اؤكد ان الحل يكمن فى نظرتنا الى العالم باعتباره دولة فدرالية لا يتساوى اعضاؤها من حيث حقهم فى التصويت وأن المشكلة على ما يتراءى لى تنحصر فى البدء بعهد جديد من الاستقصاء واصدار الحكم والسعى نحو ايجاد هيئات ملائمة كفيلة بالنظر فى سلسلة المسائل التى يجب على هذه الدولة الفدرالية النظر فيها ، فاذا ما حدث أن رضخت احدى الدول لقرار صادر ضدها فاننا بهذا نكون قد بدأنا نسير فى ذلك الطريق الذى يؤدى بنا الى هذا العهد الجديد الذى اشرت اليه آنفا . واذا ما قامت هيئة دولية بالنظر فى قضية على جانب كبير من الاهمية ــ كمسألة حماية الاجناس المستوطنة فى البلاد ــ وتناولت هذا الموضوع بكفاءة فاننا نكون بهذا قد نجحنا فى بث الايمان بوجود هذا العهد الجديد . وحينئذ سنفهم الحرية على أساس انها تتمثل فى قيام الدولة بتقرير مصيرها فيما يتعلق بامورها الخاصة بها فقط وسيكون معنى الحرية خارج هذا المجال ان تتاح الحرية لعرض قضية من القضايا فى الوقت الذى تحرم فيه الدول من التمتع بحق اشعال شرارة الحرب وستعنى المساواة مثلا بمسألة من له الحق فى المواد الاولية الموجودة فى احدى البلاد على اساس تحرى قياس الاحتياجات قياسا احصائيا بالنسبة لمجموعة من المشاكل ، وبالنسبة لمشاكل أخرى ستتمثل المساواة فى تحقيق الامان والحماية عن طريق وجود

بعض الدول فى المنظمة الدولية ـ ممن يشترك اعضاؤها فى وضع القرارات •

وكلما تمادينا فىعرض هذه المسائل على الهيئات الدولية وجدنا أن فى الامكان معالجتها على هذا النحو • لقد كان من الواضح ان مسئولية الصرب بالنسبة لمذابح سراجيفو كان موضوعا يمكن مناقشته والتحقيق فيه • ان الاجراء الذى اقدمت عليه النمسا لم يغير من واقع الحقائق شيئا ولقد استخدمت نفوذها وهيبتها لتحول دون اصدار حكم ما • ولو قد تم التحقيق ووجد ان الصرب هى المذنبة لفرضت العقوبة بطريقة تحقق المساواة وتؤكدها ، لان الدولتين فى هذه الحالة ستلتزمان ـ بالرغم من تفاوتهما فى القوة والنفوذ ـ بقرارات هيئة خارجية لا ترتبط بهما • ولو كانت الصرب بريئة لكانت الحرب العالمية (تلك الحرب التى دمرت النمسا والمجر) ثمنا باهظا يدفع لقاء سوء فهم لمسألة الهيبة •

والذين ينادون بان بعض الخلافات لا يجب ان تخضع لحكم القضاء والعدالة انما يخونون تراث المدنية • انهم يتحدثون بعقلية حقب تاريخية لم تعد تلائم حقائق العصر الحاضر ، انهم يزعمون ان ادانة الدول اهانة لها ، فكأنهم يؤكدون بذلك ان التحكيم عن طريق المعارك سيحقق العدالة • ومن الخطأ كل الخطأ ان تصرب دولة من الدول على نغمة « الهيبة » لتتجاهل

القانون الدولى • ان هيبة انجلترا لم تتعرض لما يشين حين وافقت على التحكم فيما يتعلق بحادثة «ألاباما» ، ان الذى قلل من هيبتها هى تلك الفوضى الادارية التى سمحت بوقوع هذه الحادثة والدول ــ شأنها فى ذلك شأن الرجال ــ لا تدافع عن شرفها بأعلى صوتها الا حين تكون قضيتها قضية مشكوكا فيها • ولو قيل ان هذا بمثابة افراط فى تحكيم العقل بالنسبة لمشكلة يتعذر ازاءها التعقل لكان الرد على ذلك قولى : أن أمامنا طريقين ، فاما أن نلتزم ــ عن وعى ــ جانب التعقل ، واما ان نعانى من الفوضى• ومن المحتمل ان تؤدى ــ بما لديها من الاسلحة المتاحة ــ الى تدمير المدنية وجعلها اسطورة تعيش بين حطام اكتشافاتها البائدة•

ويختلف الموقف بعض الشىء اذا ما كانت المسألة متعلقة بالشعوب التى تعيش فى ظل الاستعمار ، فليست هناك هيئات تستطيع ان تكفل مناقشة عادلة بين جنس اوروبى وبين البوشمان فى استراليا ، على سبيل المثال • ان المشكلة هنا تنحصر فى اكتشاف مبادىء يمكن فى حالة تطبيقها ان تستخلص الشعوب المتأخرة من الحياة تلك الوسائل التى تكفل لها السعادة التى تنشدها ، أضف الى هذا الفوائد التى سيجنيها هؤلاء لقاء الاكتشافات العلمية • ومن الواضح أن الواجب يحتم علينا ان نلغى الرق ، والتضحية بالبشر ، والحروب القبلية • ويجب ان تتيح لهذه الشعوب المستعبدة قطع الاراضى التى تحتاج اليها • ويجب ان

نحرم اعمال السخرة التى تتم عن طريق الاجبار اللهـم الا اذا احتاج الامر الى القيام بأعمال المرافق العامة مثل تعبيد الطرق ويجب أن نستفيد من النظام القبلى ونجعله كفيلا بتحقيق الاهداف التى تلائمه • كما يجب علينا أن نحول دون هذا الزحام الذى يتمثل على سبيل المثال فى احتساء المشروبات الروحية وهو أمر يحطم الروح المعنوية عند الوطنيين ولا يجب أن نسمح بعقد صفقات تجارية بين أحد التجار وبين رجل من المواطنـــين الا باشراف المسئولين الرسميين ، لاسيما اذا ما كانت الصفقات متعلقة بالمواد الخام وأهم من هذا كله أن نعتنى بهؤلاء الذين يدخلون ســلك الوظائف الحكومية بهذه البلاد وتزويدهم بهذا النوع من المعرفة الذى لا تثبت صحته الا حين يعززه التاريخ الطبيعى للاجنـاس البشرية (علم الانثروبولوجيا) فمن العبث مثلا أن نوفد رجلا الى افريقية وهو يجهل المنهج الحق الذى يكفل له نظرة صائبة الى مشاكلها • وهو لن يستطيع أن يحذق هذا المنهج على أيـدى الاوروبيين الذين يعيشون فى افريقيا • انه سيتعلمه بصورتـــه الصحيحة عن طريق الوطنيين اذا ما كان قد ألم من قبل بوجهـة النظر التى تكفل له عطف المشـاكل وفهمهـا • ومعظم عادات الاهالى فى تلك البلاد تنبثق من اعمق اعماق الشـعور القبلى ، بالرغم من استهجان الاوروبيين لها • فاذا ما اجبرنا المواطن على اعتناق وجهة نظر معينة لا يستطيع هضمها فاننا ندمر تلك الاشياء

التى تجعل للحياة طعما فى عينيـــه ، ويؤدى الامـــر الى قلق نفسانى يحطم سعادته .

ويجب الا تتيح لاية دولة حق السيطرة بصورة كاملة على الاراضى التى تخضع لانتداب هذه الدولة . يجب أن تكون هناك منظمة دولية تقدم الدولة المذكورة الحساب امامها فيما يتعلـق بأعمالها فى الاراضى الواقعة تحت الانتداب . وكيف نحكم هذه الاراضى والنتائج التى يتمخض عنها هذا الحكم . وهذا الاجراء - فى نظرى - يتطلب اكثر من مجرد تقديم تقرير ترفعه هـــذه الدولة التى تحكم بالانتداب . ان الاجراء الذى أعنيه يرمى الى ايفاد وزير يتمتع بصفة دولية الى عاصمة البلد الذى يخضـــع للانتداب ويقوم هذا الوزير برعاية مصالح الاهالى ومراقبـــة الامور تماما كما يرعى السفير الفرنسى مصالح الرعايا الفرنسيين فى لندن . وسيكون له الحق فى التفتيش ، ووضع التقاريـــر . ويستطيع بكلمة منه أن يفند مزاعم الدولة التى تقوم بمهمـــة الانتداب . وسيكون فى مقدوره ان يؤجل اجراء تم الاتفاق عليه، كما سيكون فى مقدوره ان يحذر ، وأن يحث . ومن الواضح ان الامر يقتضى - فى بعض الحالات النادرة فقـــط - أن تكون جنسيته تابعـــة للدولة التى تقوم بمهمـــة الانتـــداب ولن نستطيع أن نقضى القضاء المبرم على أحداث الشغب والقلاقل - مثل ثورة البند لفارتز الا اذا علمت حكومة جنوب افريقيا - على

سبيل المثال ــ ان هناك سلطة مستقلة تراقب نشاطها وترفــــع تقريرات عن هذا النشاط •

وهذا معناه ــ بطبيعة الحال ــ نبذ معانى الحرية والمساواة بالطريقة التى تفهمها مدنيات الغرب • واذا ما اتجهنا اتجاهــــا واقعيا وجدنا ان من الضرورى نبذ هذه المعانى الخاطئة • فتعبير ساكن البلاد الاصلى عن احتياجاته يستحق منا كل رعاية واعتبار، غير أنه من الامور المعترف بها ان الصراع القائم بين حضــــارة الشــعوب المتأخرة معناه ان هذه الاحتياجات يجب أن ننظر اليها نظرة خاصة • وأعتقد أن الرجل الذى ينتمى الى قبيلة الزولو أو الهوتينتوت سيحقق ما يراه تعبيرا عن الحياة الكاملة فى ظــل الشروط التى تحميهأكثر مما لو افترضنا انهذا الرجل يستطيع ان يتكيف مع نظم الغرب • ان من أخطر الاتجاهات التى نعتنقهــا ونحن نعالج هذه المشاكل ان نؤمن بما أطلق عليه جراهام والاس «اثنولوجيا اكستر هول المتفائلة» (اثنولوجيا) : علم اصــول السلالات البشرية او اجناس الامم واصولها ومميزاتها وتفرقها) ذلك لان هذا الإتجاه يدمر جميع هذه الاشياء التى يحس المواطن بان لها معنى بالنسبة له ، فهذا الاتجاه يستبعد كل ما من شأنــه أن يجعل لحياة المواطن طعما ووجودا • ان منهج جراهام والاس يعد هذا المواطن لحياة اخرى ولا يحتمل ان يجد المواطن لهذه الحياة الجديدة طعما • من أجل هذا كله وجب أن تكون حريته

شيئا يتناسب مع وضعه الخاص • يجب أن تعنى الحرية — بالنسبة له — كل شيء يستطيع ان يحصل عليه هذا المواطن دون تحطيم المثل الاعلى الاساسى عند الغرب • وأهم من هذا كله أن الحرية يجب أن تعنى بالنسبة له حمايته من تطبيق هذا المثل تطبيقا معوجا •

- ٤ -

ان هذه النظرة لمسألة الحرية والمساواة تعلق أهميـــة كبرى على امكانيات الحكومة والوسائل التى تنفذ عن طريقها هـــذه الامكانيات حتى تتحقق الاستجابة لارادات هؤلاء الذين تؤثر عليهم الوسائل السالفة الذكر • انتى لا اقـــول ان الاجراءات التشريعية من شأنها تحقيق الحرية والمساواة للافراد • غير أننا اذا عدمنا بعض الشروط التى أكدتها هنا ، فلابـــد وأن يفضى التشريع الى الابقاء على غالبية الافراد دون تمتعهم بالحريـــة او المساواة • ونحن اذا اردنا ان نجعل من شخصية الفرد شخصية ابداعية خلاقة فلا بد من تحقيق الشروط التى تكفل الفرص لملكة الابداع • ولن يتحقق هذا الا اذا احس الرجل العادى بان لـــه اهميته ، ولن نستطيع ان نحقق هذا الهدف المنشود اذ لم تكن هناك حرية او مساواة • ومن المحتمل الى حد كبير ان نجد لدينا الوسائل التى تكفل تطور الشخصية اذا ما عشنا فى مجتمع انعدمت فيه هذه العوامل التى تؤدى الى النظر الى مصالح الافراد بميزان لا يتوخى المساواة • ان قيام الدولة بفرض المساواة سيعزز الحرية ويحول دون قيام الفرد باجراءات عنيفة تخدم اغراضه الخاصة • انتى لا اقصد بكلمة «العنف» استخدام العنف المادى بالضرورة ،

«فالعنف» قد يعنى احيانا استغلال الامتيازات لصالح فرد وحرمان فرد آخر من تلك الفرصة التى تتيح له التعبير عن نفسه على أروع صورة •

غير أنه يهمنا ايضا أن تتذكر أن كل ما من شأنه أن يدعم نفوذ الحكومة ينذر بحدوث بعض الاخطار • ان الفرد الذى يعيش فى الدولة الحديثة يشعر بالعجز ازاء الجهاز الادارى الضخم الذى يتحكم فيه • ويبدو أن هذا الجهاز قد امتص الى بؤرته جميع عناصر الابتكار والمبادرة ، كما حرم الفرد من القدرة على الوصول الى القرارات او الاشتراك فى وضعها والاضطلاع بمسئولياتها • ان هذا الامر محفوف بصعوبات جمة • ونحن قد نريح الفرد من سلطان جاره ، غير أننا قد نخضعه لسلطان جماعى ، واذ ذاك لن يكون اسعد حظا • لقد دفع الشعور بهذا الخطر المفكر روسو الى الاصرار على أن الحرية ثمرة من ثمار الدول الصغيرة فقط ، كما جعله يؤمن بان اثينا الحديثة هى وحدها التى تستطيع أن تحقق الابداع الديموقراطى •

اننا لا نستطيع ان نطيق هذا الرأى لان طبيعة النظام الاقتصادى تجعل من العسير علينا ان نعود الى نظام دولة المدينة• غير اننا نجد ان مجرد تحقيق المساواة فى الدول الحديثة ــ بحجمها الراهن ــ لن يجدى شيئا اذا لم نحقق اعلى مراتب اللامركزية • هذا هو الحل لتلك الفكرة المتناقضة التى كانت تسيطر على

روسو • وهذا الحل يبعد شبح التقييد ، فهو يجعل الافراد ذوى العدد الهائل يمسكون فى أيديهم بزمام الحكم الذى يخضعـون له ، وعن طريق هذا السلطان يتيسر استغلال النفوذ لاطـلاق الطاقات الابداعية الكامنة فيهم من عقالها • ان القوانـين التى لا يضعها الافراد بانفسهم هى قوانين جوفاء • ولـكن حتى يستطيعوا ان يضعوا القوانين لانفسهم ، فلا بد أن يكونوا قـد تلقوا من العلم ما يتيح لهم ان يقرروا اى القوانين هم فى حاجـة اليها ، وكيفية تنفيذ هذه القوانين • ولا ريب فى أنهم سيثقون فى شخص ما ، ولن يكون للفنان رغبة فى بحث كل عمل يأتيه رجل البوليس ولكنهم يجب أن يكونوا على صلة وثيقة بالنظام ، بحيث يعرفون انهم يمكنهم ان يثقوا فى أمان ، أو يكون فى استطاعتهم أن يضغطوا لتصحيح ما قد يحدث من اساءة استخدام هذه الثقة• فالحرية على هذا الاساس ، هى تنظيم مقاومة هذه الاسـاءة فى استخدام الثقة • والضمان الوحيد لتلافى هذا يكمن فى توزيـع السلطة توزيعا واسعا بحيث يجعل رفض الطاعة مؤكدا وفعالا •

ولكن أقصى ما تستطيع الحكومة ان تحققه لن يكون ذاقيمة مالم تقترن اعمالها بالجهود التى يبذلها الافراد فكل واحد منا فيه بعض صفات «اثناسيوس» التى تؤكد اننا نبغى لانفسنا الحريـة الحقيقية ومن المؤكد ان الدولة تقوم على طباع الناس بحيـث يستطيعون ان يشكلوا الدولة حسب رغباتهم عن طريق التفرغ

الدائم لضروب نشاطها • أما اذا كان الناس غير مبالين أو مهملين، أو اذا قنعوا بالانسحاب من المعركة ، فلا يمكن لاى شيء ان يمنع اساءة استخدام السلطة • وهذا يفسر قول ثورو: «فى ظل الحكومة التى تسجن أى شخص بغير عدل ، يكون السجن هو مكان الرجل العادل» • فالناس لابد ان يتعلموا أن اعمال الدولة هى اعمالهم • ويجب أن يتعلموا انهم لن يحققوا العدالة الا بعد الجهود التى يبذلونها فى سبيل العدالة • وكل انسان يكون وجوده أمرا جوهريا بالنسبة للدولة اذا كان لديه عقل وارادة • وكل انسان فى استطاعته ان يجعل هذه الدولة تستجيب للاشياء التى يحتاجها اذا جعل معرفته بالحياة صالحة لان تكون اساسا لاعمالها • وهو لن يستطيع ان يكون حرا ، الا اذا كان راغبا فى أن يكون حرا ، ولن تحكم دولة ما على اساس ذلك المنطق الذى يكفل ــ وحده ــ للفرد الحيثية الا عندما يجعل الفرد عقله جزءا من ممتلكات الدولة • ولكن اذا كان الفرد هكذا ، خالق حريته بالاشتراك مع الآخرين ــ فانه لا يستطيع ان يكرس نفسه لتحقيق هذه الحرية مالم يكن على استعداد لهذا • فلابد ان يعرف معنى ان يجند نفسه قبل ان يسعى الى المغامرة وليس هذا عملا سهلا فى عالم تعوقه التقاليد • ومن غير المحتمل ان توجد دولة مستنيرة مالم تحترم الفردية ، ولكن لن يتحقق احترام الفردية مالم تكن الدولة مستنيرة • وهذه الحلقة المفرغة لا يمكن ان تزول الا بتأكيد

المساواة • فعندما يكون مصدر القوة خارج نطاق الامتـلاك ، فان السلطة تتوازن على أساس المبدأ الذى يجعل مكانة الفـرد تقوم على ما يقدمه من خدمات • وهنا يكون على رجال الحكم مهمة الارتقاء بالرجل العادى • فالمجتمع الذى يسعى الى حماية الامتلاك يحل محل مجتمع يسعى الى حماية التـــراث الروحى للجنس البشرى • ولا يمكننا ان نؤكد لانفسنا الوصول الى هذا التراث ، ولكن على الاقل يمكننا ان نكتشف الطريق المؤدى اليه•

حق الملكية

ملخص

- ١ -

غريزة المحافظة على الذات غريزة متأصلة فى الانسان وقد اكتسب الانسان ملكة الاقتناء ليحمى نفسه من الاخطار وهذه الملكة هى اساس جميع المؤسسات الغربية الآن .

وتنقسم الدول فى جميع انحاء العالم الى اولئك الذين تدفعهم غريزة الاقتناء الى امتلاك العقارات التى تعتبر ضمانا لمطالب الغد ، والى هؤلاء الذين لا يحتفظون بممتلكات ، ولهذا فهم ليسوا على يقين من أن وسائل الحياة ستكون متوفرة فى الغد . ذلك لان الاحتفاظ بالممتلكات يؤدى الى ذلك الشيء الذى يسعى اليه الانسان كوسيلة لوجود الانسجام ومن ثم الامن . فصاحب الاملاك له ما يحرص عليه فى البلاد . وهو فى مأمن من الخوف من الموت جوعا وهو ليس محتاجا الى قبول العمل الذى لا يرغب فى ادائه . وعنده وقت الفراغ الذى يحتاج اليهالناس الآن لتكون لهم حيثية . وهو يستطيع ان أراد ، أن يحيط نفسه بالبيئة التى تجعل من الحياة فنا . ويمكنه أن يتجنب الروتين الكئيب فيصبح مبتكرا فى ذلك المجال الفكرى حيثتأخذ الملكات الابداعيةطريقها

الى التعبير عن الذات وهو يستطيع ان يحمى اطفاله من هــول العوز ــ ويمكنه ان يربى فيهم الاذواق التى تمنحهم البهجة فى الحياة الابداعية وفى استطاعته أن يصل الى التراث الاجتماعــى للمدنية الغربية بشكل مباشر وسريع •

ولا اقصد من وراء ذلك القول بان صاحب الاملاك لابد أن يمتلك هذه الاشياء أما الذى لا يمتلك شيئا فهو محروم منهـــا بالضرورة ، وغالبا ما يعيش الانسان المتمتع بالامن حياة مجردة من المعانى ، أما الفقراء فيمكنهم احيانا أن يصلوا الى معرفة اندر الاشياء التى يمكن أن تقدمها الحياة • ولكن هؤلاء الفقــراء يعتبرون استثناء لان الفقر معناه ان الحياة تكتنفها أشياء حقيرة لا يمكن فيها للملكة الابداعية ان تجد استجابة كاملـــة الا فى لحظات عابرة مثل ســـاعة الحب الاولى • وأولئـــك الذين يعيشون فى أمن قد تكون حياتهم جامدة وغير ذات هدف مثـــل الاخشاب الثمينة التى تحيط بهم ، ولكنهم على الاقل يعيشـــون متحررين من شبح الخوف •

فاذا سعوا بأية طريقة الى فهم المدنية التى حولهم ، فلا بــد أن تجابههم بعض الحقائق الواضحة • وهم يكتشفون ان عدد أصحاب الاملاك فى أى مجمتع عدد صغير دائما •

وهم يجدون ان هذه الملكية لا ترتبــط بالضرورة بانجــاز الواجبات او الامتلاك فقد يكون صاحب الاملاك وريثا ســعيد

الحظ ينحدر من عشيقة شارل الثانى أو قد يكون مرابيا جريئا يعيش على مصائب ذوى الحظوظ العاثرة ــ على أن الباحث يجد ان امتلاك العقارات يتضمن السيطرة على رأس المال ، وأن وجود هذه السيطرة فى عهد يبيح المشروعات الحرة يتضمن القدرة على توجيه حياة اولئك الذين يعتمدون على استخدام رؤوس الاموال فى الانتاج • وسيكتشف ان تطور الصناعة فى عصر العلوم قد أفضى الى تزايد قوة رأس المال زيادة لم تبلغها فى الماضى وذلك لازدياد الانتاج ولتكامل طابع الحياة الاجتماعية •

أى انه سيكتشف أن النظام الذى يبيح الملكية الخاصة يجعل من الدولة مؤسسة بسيطة يهيمن عليها أصحاب الملكيات الخاصة ، وانها تحمى ارادة او مشيئة هؤلاء الملاك وأهدافهم وفى حالةوجود هذهالاعتبارات، يكون النظام السياسىالذى تقوم فيه الحقوقعلى الملكية نظاما ليس فيه للانسان الذى لا يمتلك عقارا أية حقوق •

وتوجد بالطبع ظروف مخففة أدت الى منع الملاك من الوصول الى حقوقهم كاملة • فان قوة الاتحاد قد جعلت فى امكان العامل أن يضع حدا ادنى للاجور ولساعات العمل ، ويعتبر ذلك كسبا حقيقيا بالرغم من عدم كفايته • وقد استطاعت العاطفة الانسانية أن تنتزع من أصحاب الاملاك بعض الضمانات مثل قوانينالمصانع وتحريم استخدام المواد الخطرة • وقد اتاح التعليم لعدد قليل فى كل جيل اما ان ينجوا من الفقر او ان يستفيدوا من معارفهم

للحصول على مزيد من الامتيازات • ولكن نظام الملكية الخاصة، فى المحيط الصناعى ، يعمل على تخليد التمييز بين الاغنياء والفقراء ويبعد عنهم الظروف التى تتيح لهم ان يمارسوا حقوقهم كمواطنين ممارسة فعالة •

ويمكن ايجاز نتائج النظام باختصار ؛ فالانتاج يسيردون خطة وافية وفى هذا مضيعة للوقت — والسلع والخدمات الضرورية لحياة المجتمع لا توزع ابدا بما يتمشى مع الحاجات او للحصول على أقصى نفعها الاجتماعى فنحن نقيم قصورا فخمة بينما نحن فى حاجة الى بيوت • وننفق على السفن الحربية الاموال التى تحتاج اليها المدارس • ويستطيع الغنى ان ينفق على وجبة واحدة ما يكسبه احد العمال فى أسبوع بينما لا يستطيع العامل ان يلحق ابناءه بالمدارس ، وقد تناولوا ما يكفيهم من الطعام • ويستطيع رجل حديث عهد بالثراء أن ينفق فى شراء ثوب للسهرة ، يساوى ثمنه اكثر من الدخل السنوى للعمال الذين قاموا بحياكته • والحقيقة اننا ننتج سلعا لسنا فى حاجة ماسة اليها ، كما أننا نوزع السلع التى ننتجها دون مراعاة لحاجات المجتمع العاجلة ، ونحن لدينا طبقة كبيرة تعيش على الخمول والتطفل ، وهم يعملون على استخدام رؤوس الاموال والعمل لارضاء رغبات لا تمت الى البشر بصلة ، وليست هذه الطبقة منفصلة عن باقى المجتمع • وهى تغرى بعض الافراد من الطبقات

الاخرى بالانضمام اليها وذلك لقدرتها على تحقيق مطالبها فيصبح الثراء مقياسا لتقدير القيم ، واذ ذاك تصبح ثمرة الثروة ممثلة فى القدرة على وضع مستويات لأولئك الذين يرغبون ، ولكن هذه المستويات لا توضع على اساس اشباع الاغراض المعنوية ولكن لارضاء الرغبة فى أن يكون الانسان غنيا . وقد يبدأ الناس فى الحصول على الممتلكات ليأمنوا العوز ولكنهم يستمرون فى الحصول عليها بفضل الامتيازات التى تكفلها لهم مكانتهم . فهذه المكانة تشبع غرورهم وتعطشهم للسيطرة . كما انها تتيح لهم اخضاع ارادة المجتمع لارادتهم هم انفسهم .

والنتيجة المنطقية لذلك أنهم ينتجون سلعا وخدمات لا للاستعمال ولكن للحصول على ممتلكات من هذا الانتاج وهم لا ينتجون لاشباع مطالب نافعة ولكن لاشباع مطالب القادرين على دفع الثمن .

وهم يدمرون المصادر الطبيعية ويغشون فى السلع ويفسدون التشريعات ويشوهون مصادر المعرفة ويتحدون اتحادا مصطنعا لزيادة اثمان السلع للجمهور كما انهم يستغلون احيانا بصورة مريعة ــ الاجناس المتأخرة ويبثون السموم فى اولئك الذين يعملون للحصول على الاجور . وهم يقومون باعمال التخريب بصورها العديدة ، ويعرضون للاضرابات التى يكون من نتائجها انزال اضرار فادحة بالمجتمع . ومن مهازل هذا

النظام ان اولئك الذين ينهضون بالمجتمع يكون لديهم امــــل ضعيف ــ او لا امل على الاطلاق ــ فى اجتناء بعض الكسب من الاعمال التى يؤدونها . وهذه الطبقة الخاملة الثرية قد تدمــر طابع الحياة السياسية ، وقد تسيطر على وسائل التربية فى المجتمع كما هو الحال فى امريكا ، بل انها قد تدفع بالهيئات الدينية الى الانحراف حتى تحمى افكارها . ومع هذا كله فانها لا تضمــن وجود دولة منظمة تنظيما حسنا ، اذ من الواضح تاريخيــا ان المجتمع المقسم الى حفنة من الاغنياء وعدد هائل من الفقراء هو مجتمع اقيم على اسس واهية .

ان هذا النظام فى الواقع مترامى الابعاد من حيث تبريـــره لوجوده ويحدث أحيانا ان يكون الدفاع دفاعا سيكولوجيــا فى طابعه . ويقال بوجه عام ان الافراد فى حاجة الى بواعث تحضهم على العمل ، وان البواعث تتمثل فى القدرة على امتلاك العقــار، فهذا الامتلاك يجعل الرجال يعملون ومن ثم يستفيد المجتمع من عملهم هذا . غير اننا نتعرض فى هذا المجال لعقبتين رئيسيتــين فالعمل لا يعود على المجتمع بالفائدة الا اذا كانت نتائج هـــذا العمل مرتبطة ارتباطا حقيقيا بصالح المجتمع ، والا اذا كان توزيع انتاج العمل يحقق الخير لهذا المجتمع . والذين يشتغلون فى انتاج المشروبات والعقاقير المؤذية هم فى الواقع افراد يعملون ، وهــم يحصلون على الثروة غير ان انتاجهم لا يفيد المجتمع فى شيء .

واكثر من هذا اننى اذا كنت رجلا ناجحا ــ فى عملى ــ الى حد كبير فقد اجنى من وراء ذلك ثروات طائلة تحول دون اشــتغال ذريتى على الاطلاق وقد يؤدى الحصول على الثروة الى اخمــاد البواعث والحوافز بدلا من ان يثيرها . ان الوسيلة الراهنة هى مشكلة فى حاجة الى تحليل وليست على الاطلاق حلا لمشكلة .

لقد كان الرد يستند فى بعض الاحيان الى أسس أدبية . فلقد قيل ان الملكية هى الجزاء الذى يجنيه الفرد فى مقابل ما يبذله من مجهود . لقد كدح العامل الذى يشترك فى انشاء خطط للسكك الحديدية ، ودأب آخر على العمل ليكتشف علاجا ناجعا يشفــى المرضى، وكانت نتيجة هذا كله أن حصلوا على الجزاء والثروة، غير أنه من الواجب علينا ان نلتفت الى بعض الاعتبارات الاخرى التى يجب ان نضيفها .. فهناك اناس كثيرون يعملون دون توقف ، غير ان الثمار التى يجنيها هؤلاء ليست بذات دلالة . وفى هذه الحالة تصبح الملكيات التى يحصلون عليها شيئا يكتسبونه فى مقابل مقدرة معينة ، غير ان من الواضح ــ مرة اخرى ان الجزاء فى هذه الحالة هو جزاء لقاء هذا النوع من المقدرة الذى يتمثل فى القدرة على الكسب ، وهذه الاعتبارات تتجاهل ــ تجاهلا تاما ــ هذه المشكلة التى تتمثل فى «قيمة» هذه المقدرة وفائدتها للمجتمع ، كما انها تتجاهل نوع الجهود التى يستحسن أن يجنى العاملون من ورائها كسبا وربحا .

أو يقال ان الملكية تغذى الفضائل التى لابد منها للمجتمع ، ومن هذه الفضائل حب الفرد لاسرته والكرم والابتكار والحماسة . ولو صح هذا لوجدنا ان غالبية الجنس البشرى لن تقدر على اشباع الدوافع التى لابد منها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية . وهذا القول غير صحيح لان الفضائل التى اشرنا اليها فى أول هذه الفقرة فضائل موجودة فى أناس لم يجمعوا ثروات فى حياتهم على الاطلاق ولم يستطع احد ان يكون كريما بالدرجة التى كان عليها روكفلر من الكرم الا اذا امتلك ما امتلكه روكفلر من ثروات ، وعلى المجتمع الذى يتطلع الى هذا القدر من الكرم أن يدخل فى اعتباره الجهد الذى يبذله ليتسنى له تحقيق هذا المطمح .

ان الاستاذ هكسلى لم يجمع فى حياته ثروة قط غير ان نشاطه كان خارقا حتى ولو قسناه بعصرنا الجامح . والملكات الابتكارية التى تمتع بها نيوتن وكلارك مكسويل ولابلاس لم تكن وليدة محاولة مبذولة من جانبهم لاشباع غريزة الملكية . ان حب الفرد لاسرته لن يكون اساسا للرغبة فى الامتلاك فى ذهن اى فرد يعرف ما هى حياة الفقراء .

وفى بعض الاحيان « كما فى حالة اللورد هيوسيسل » تستبعد هذه الفكرة التى تقوم على الاساس الادبى لتحل محلها الفكرة التى تقول بان الامتلاك وليد الانتاج الذى يشبع

الاحتياجات الهامة • ولن تستفيد النظرية الاجتماعية من هــذا الرأى الاخير شيئا فمن الواضح انه يجب علينا اذا كان من الواجب ان يكون هذا الاحتياج او ذاك عاما ، كما يتحتم علينا ان ننظر فى النتائج التى تتمخض بعد اشباع هذا الاحتياج • ان هناك احتياجا الى العبيد فى الحبشة غير اننى اعتقد ان معظم الافراد يوافقون على ان السماح باشباع هذا الاحتياج لا يجب أن يتم • وهناك احتياج الى الاعمال الادبية المكشوفة غير ان القلة هى التى ستحترم من يكتبون هذه الاعمال ، وهناك احتياج الى العاهرات غير ان القانون يرد بصورة قاطعة على هؤلاء الذين يعيشون على اشباع هذه الرغبة • ان نظرية اللورد هيوسيسل تفترض ان الخير يتمثل فى النظام الراهن فهو يؤمن بان تحقيق الصالح العام او الخير لا يتم الا بهذه الطريقة •

وهناك ايضا منهج تاريخى يثار فى هذا المجال ، فالبعــض يقول أن المجتمعات الناهضة هى المجتمعات التى تعتمد على نظام الملكية الخاصة ، وان المجتمعات المتأخرة هى تلك المجتمعات التى تؤمن بنظام جماعى بطريقة او بأخرى • واعتقد ان هــذا الرأى يتضمن حقيقة على جانب كبير من الاهمية فالمجتمعات التى قامت على اساس الملكية الخاصة قد قطعت شوطا كبيرا فى سبيل التحكم فى بيئتها يفوق ذلك الشوط الذى قطعته المجتمعات التى تؤمن بالنظام الجماعى • كما ان النوع الاول من المجتمعات استطاع

ان يحقق للشخصية الفردية مزيدا من الحرية اكثر مما استطاعت الانماط الجماعية للتنظيم الاجتماعى . ولا يعنى هذا ان المجتمعات التى تؤمن بالفردية تحقق درجة من السعادة تفوق تلك الدرجة التى تحققها المجتمعات الاخرى .

اننا لا نعرف الكثير عن عقلية الشعوب المتأخرة ولهذا لا يجدر بنا ان نتمادى فى التعميم . انما المعنى المقصود أن المدنية الغربية اقل خضوعا لجبروت الطبيعة من الهند مثلا قبل الغزو البريطانى .

غير أن هذا المنهج التاريخى منهج خاطىء اذا ما اعتبر نظام الملكية الخاصة شيئا بسيطا لا يخضع للتغير . ان تاريخ الملكية الخاصة هو فى الواقع تاريخ لقيود متنوعة فرضت على استخدام السلطات التى تتيحها هذه الملكية الخاصة . لقد كان امتلاك العبيد امرا مشروعا فى اليونان وروما ، غير أن هذا الامتلاك محرم اليوم . ان حقيقة نظام الملكية الخاصة فى الواقع معناه ان الرجل يستطيع ان يتصرف بممتلكاته كيفما شاء داخل نطاق الحدود التى يرسمها القانون المدنى وبالرغم من ان هذه الحدود حدود شاسعة الا ان تاريخ حقوق الملكية هو فى الواقع تاريخ لسلسلة من القيود التى تخضع لها هذه الحقوق .

ولسنا نجافى الحقيقة اذا ما قلنا ان النظرة التاريخية لمسألة الملكية لا تعنى اكثر من أننا اذا وضعنا كل فرد فى المكان الذي

يلائمه فانه سيكون خير حكم على مصالحه، وان الفرد اذا ما وجد الفرصة متاحة للغير من مطالبه ومصالحه نهض المجتمع الذى يعيش فيه هذا الفرد واحرز تقدما كبيرا . غير أن هذا معناه اننا انتقلنا بمناقشتنا الى مسألة الملاءمة وهذه المسألة بدورها تثير موضوع الحقوق التى يجب أن تكفلها الملكية . ولم يحدث فى أية حقبة من حقب التاريخ ان كانت تلك الحقوق مطلقة . ان معظم الفلسفات السياسية والدينية هى محاولات تبذل لتطوير وصايا وحكم خاصة بالسيطرة والاشراف حتى يضمحل هذا الخطر الذى ينشب من التمييز بين ما يخصني وما يخصك. لقد أحس افلاطون بهذا الخطر ودفعه هذا الاحساس الى نبذ فكرة الملكية الخاصة. ومنذ ايام هوبز حتى عهد آدم سميث ظل الاهتمام بالمصلحة الخاصة هو حجر الزاوية فى النظام الاجتماعى مهما تغيرت الهيئات وصار هدف الدولة ممثلا فى تحقيق الحرية باعتبارها ممرا محددا يتيح للارادة الفردية التعبير عن نفسها لقد قال لوك ان الكومنولث يهدف الى تحقيق الصالح المدنى «وان الصالح المدنى فى نظرى هو الحياة ، وهو الحرية وهو امتلاك لهذه المظاهر الخارجية التى تتمثل فى المال والارض والمسكن والعقار وما شابه ذلك . » وليس فى هذا القول ما يشير الى اشتراك الفرد فى جنى ثمار الحد الادنى الذى يضعه بنفسه بالاشتراك مع بقية مواطنيه ، ولا فرق هناك بين الصالح العام وصالح الفرد وكل ما من شأنه تحقيق

صالح الفرد يحقق بدوره الصالح العام • غير أن صالح الفـرد يتوقف فى تحقيقه ــ على الفرد نفسه ومهمة الدولة تقتصر على الاحتفاظ باسلاب المعركة للفاتحين المنتصرين • وعزز هذا الرأى نفسانية المتعة التى كانت تـكمن فى اعمـاق مذهب المنفعـة ، وحينما حل الانقلاب الصناعى كان العصر يسوده التفاؤل التلقائى الذى يجعل من حقوق الملكية ــ وهى حقوق لم تحدها حـدود حجر الزاوية فى الامن الاجتماعى •

وبالطبع كانت هناك احتجاجات ضد هذا المذهب ، فقد هب ونيستانلى والشيوعيون من المزارعين ليعربـوا عن استنكارهم لمبدأ الملكية الخاصة • وتأثر مايلى ومورلى بآراء جان جاك روسو الاولى فأصرا على الضرورة الاخلاقية للنظام الشيوعى غـير أن طبقات المجتمع كانت جد متشابكة بحيث لا تؤمن بهذا الرأى ايمانا جادا لقد كانت نظرية الفردية متأصلة فى المجتمع ولم يكـن هناك من سبيل الى القضاء عليها غير هذا الاجراء المزدوج الذى يتمثـل فى الانقـلاب الصـناعى والثورة فى فرنسـا • لقـد ادى الانقـلاب الاول الى ظهـور الاشـتراكية الاقتصـادية اما الثورة فى فرنسـا فقـد مهدت لنظرية الحقوق فى ظـل الشخصية • ان حدوث الثورتين فى وقت واحد معناه القضاء على أية نظرية للحقوق تجعل من الملكية اساسا للدولة • هذا هـو المعنى الذى يستخلص من آراء سانت سيمون وفورييه فى فرنسا

وآراء هول وطوسون وبراى وأوين فى انجلترا • واعتبرت الملكية ثمرة عناصر المجتمع باكملها اكثر من كونها ثمرة لجهود الفــرد• ولقد أدى تلاشى الاقطاع وارتفاع الطبقات المتوسطة الى مناصب السلطة الى حرمان الطبقات الحاكمة من الهالة التى كانت تحيط بها • ذلك لان الثورة الفرنسية ضاعفت من الرغبة فى الشــعور بالحرية ، وفى تحقيق المساواة (وربما تم هذا دون وعى كامل) ، ومهما قيل فى تفسير المساواة فانها تتطلب اعادة النظر فى النظرية الفردية الخاصة بالملكية • وأصبح من المتعذر الاحتفاظ بالنظام القائم والابقاء عليه بالصورة التى رسمها الاقتصاديون القدامى، فالاحتفاظ به معناه تتويج المظالم الراهنة •

لقد بدأت مرحلة التمهيد للمفاهيم الجديدة •

فقد طالب ماركس وانجلز وبرودون ولويس بلانك ــ كل بطريقته ــ بان يحل النظام محل الفوضى التى كانت تضرب بأطنابها فى عصرهم • كان النظام يتطلب تكييفا جديدا ، وهــذا التكييف الجديد يتطلب بدوره اعترافا بالحقوق ــ وشيئا فشيئا بدأ النظام الاجتماعى فى أوروبا الغربية يتمشى مــع المطالب الجديدة • لقد كانت الدولة فى مطلع القرن التاسع عشر تعمل وفقا لنظام عدم التدخل فى شئون الافراد الاقتصادية ، وما أن أقبل القرن العشرون حتى أخذت الدولة تنقب عن اساس تستند اليه ليتفق وجودها مع وجود الاشتراكية فيقوم نظـــام الضرائـب

فى الدولة الحديثة على اساس ان تقدير الضرائب يتناسب مع قدرة الفرد على الدفع اما حق الانتخاب فيصبح حينئذ حقا مشاعا يتمتع به الجميع ، هذا بينما يتاح التعليم المجانى لعامة الناس بالرغم من انخفاض مستواه . وبدأت الدولة الحديثة تؤمن ضد اخطار المرض والتعطل . وجعلت الدولة الحديثة من بناء المساكن وتخصيص المعاشات لكبار السن امرا يتم بطريق الاشتراك . ومن العسير تفسير هذه التغييرات الا على ضوء هذا الرأى القائل بان مفهوم الملكية نفسه كان يمر بفترة تغير . لقد كان فى استطاعة الافراد ان يظلوا اغنياء ، غير ان الدولة اعترفت بالمهمة الملقاة على عاتقها والتى تتطلب منها التخفيف عن حدة المظالم التى تخلقها بعض الفرص فى المجتمع .

سارت هذه الجهود قدما الى أن اندلعت نيران حرب عام ١٩١٤ فقلبت الاوضاع الاجتماعية . والشىء الذى تمخض عن نتائج الحرب فى كل مكان يتمثل فى اشتداد وطأة العمليات التى تقوم بها الدولة . واصبحت صيانة الكيان الاجتماعى المحطم مهمة تتطلب جهدا وتكاليف تفوق ما بذل من جهد وتكاليف عام ١٩١٤ . ذلك لان الامر كان يقتضى توجيه حملات ضخمة ضد ما اعتبره البعض حقهم الطبيعى فى الامتلاك . فقد كان على هذه الحملات — مثلا — ان تحمى المستأجر من صاحب المنزل . غير ان ميزان المفاهيم الاجتماعية التى لحقها التغيير هو الذى رسم هذه

العمليات . والذين طلب منهم ان يموتوا فى سبيل الدولة طالبوا بدورهم أن تتاح لهم الفرصة ليعيشوا بين ربوع هذه الدولة والذين قيل لهم ان اشتراكهم فى المعركة شىء يهم الدولة اصروا على ان تمتعهم بالسلام امرله دلالة ايضا. وتعرضت الاستثمارات الخاصة للتحدى فقد قيل انها تمنح الكثير لهذا الذى لم يعمل بيديه فى الانتاج الذى در هذا الربح الكثير . وطلب من الملكيات الخاصة ان تقدم الحساب وتقول للناس : ما مقدار الجهد الذى بذله اصحابها لقاء ما يجنونه من ثمار ؟ وقال البعض ان الايمان بالملكية كأساس للحقوق امر لا يدعو الى الرضا على الاطلاق، ذلك لان الملكيات باكملها تتوقف على نفع المجتمع ، ومن ثم فان الحقوق التى تنتجها هذه الملكيات هى حقوق اجتماعية غير انهذا النوع من الحقوق يرتبط بالاحتياجات الاجتماعية . وهذه الاحتياجات يحس بها الافراد ، والغالبية العظمى فى الدولة الحديثة لا تجد ما يشبع مطالبها واحتياجاتها . وأكثر من هذا انه كلما اتسعت آفاق الحقوق التى تكفلها الملكية كلما تضاءل جانب العدالة التشريعية وتخلخلت العلاقة بين الامتلاك وتقديم الخدمات . ان مفهوم الملكية ــ باعتبارها حقا يكفل للمالك السيطرة على الاشياء وحرمان الاخرين من هذه الاشياء ــ قد أفسح المجال لهذه المشاكل العنيفة

المشكلة الأولى

ما هى الاشياء التى يمكن ان نخضعها لاشراف الفرد ، خاصة تلك الخدمات التى تتوقف عليها معيشة المجتمع مثل توليد الطاقة الكهربية على سبيل المثال ؟

المشكلة الثانية

ما مقدار الاشياء التى يسمح للفرد بالسيطرة عليها بحيث لا يضر هذا بفرص الاخرين لاشباع احتياجاتهم كمواطنين ؟

وأكثر من هذا تلك الحاجة الماسة الى نظرية فلسفية للملكية تجعل من حماية الملكية الخاصة امرا يمكن تحقيقه اخلاقيا • واشتدت الحاجة الى هذا الامر لان التطور السريع الذى حققته الشيوعية الثورية كان يهدد جذور المدنية • وسرعان ما رأى الجميع انه من المحتمل ان تتمتع روسيا فى القرن العشرين بهذا المستوى من الاهمية الذى تمتعت به فرنسا فى القرن التاسع عشر ، فكما ان فرنسا عملت على تحقيق المساواة فى المزايا السياسية عمدت روسيا الى تحقيق المساواة فى المزايا الاقتصادية• لقد تمثلت المشكلة الرئيسية التى واجهها العهد الجديد فى اكتشاف مفهوم للملكية يرضى الاحساس الادبى عند الفرد •

- ٢ -

اننا نستطيع أن نلمس هذا المفهوم الجديد للملكية اذا ما نظرنا الى الافراد باعتبارهم رجالا لهم حقوقهم • وحينئذ يتاح للفرد ان يسيطر على الاشياء بالدرجة التى تتيح له أن يعبر عن ذاته أحسن تعبير • ففى استطاعته أن يطالب بحصة من ارباح الدخل القومى ، حصة تتيح له على الاقل ان يشبع حاجاته المادية الاولى كالجوع والعطش والحاجة الى المأوى وهى حاجة تحول بينه وبين تحقيق شخصيته اذا ما حرم منها • ان المطالبة بنصيب الرجل فى هذه الاشياء وحقه فى امتلاكها يتسمان بطابع الفردية والاكتمال • واذا ما كان تاريخ التطور الذى مرت به أنظمةالدولة قد علمنا شيئا فانه قد علمنا هذا الدرس الذى يقول ان الاجبار على شيوعية العادات امر ينطوى على مخاطر ، فالمساهمة فى حياة مشتركة لا يعنى ان نصب الحياة العامة فى قالب جامد موحد وان نجعل الجميع يتناولون وجبات متشابهة ، وان نجعل الجميع يرتدون زيا موحدا وان تنعدم الفوارق بين المنازل السكنية بحيث لا تميز هذا المنزل عن ذاك الا عن طريق موقعه فى الشارع • يجب ان يترك لنا مجال للاختيار فى حياتنا التى نحياها ، والا اصبحت حياتنا اشبه بالعدم • يجب أن نكتشف أنفسنا ووجودنا ، ولن

نحقق هذا الا اذا اتيحت لنا فرصة الاختيار بين هذا الاحتمال وذاك • لهذا وجب ان تكون مطالبتنا بحد ادنى فى الملكية مطالبة بالاختيار ـ عند هذا الحد الادنى من بين الاشياء التى نرغبها لاشباع مطالبنا واحتياجاتنا •

ان هذه المطالبة بالحد الادنى حق مشاع فهى تؤكد للفرد ان وطأة العوامل الاجتماعية لن تتركه عاجزا ، وهى تؤكد له وجود مجال يستطيع ان يتحرك فيه ، كما تضمن له الاهتمام بشخصيته ولو الى الحد الذى يتيح لهذه الشخصية فرصة التكوين • غير أن هذا الحق يرتبط بالواجب ويتناسب معه فانا حين آخذ لابد أن اعطى • والمجتمع لا يحمينى لمجرد ان اعيش • يجب أن يكون نصيبى من العطاء ثمرة لما ابذله من جهد ، وعلى ان أمارس من الاعمال ما يكفل لى انتاج الكمية التى يتطلبها بقائى والمحافظة على • نفهم من هذا كله ان الفرد ليس له حق ادنى فى امتلاك شيء مالم يكن هذا الامتلاك ثمرة يجنيها فى مقابل ما يقوم به من وظائف • وليس له الحق فى ان يعيش مالم يدفع ثمن هذهالمعيشة وليس له الحق فى أن يعيش لمجرد ان هناك شخصا آخر يكسب ما يكفى لاشباع حاجاته ، انه لا يملك الا ما يحصل عليه لقاء مجهوده الشخصى •

من اجل هذا نجد ان التمييز بين امتلاك الشيء والحصول عليه عن طريق العمل امر له شرعيته الاخلاقية • ان الذين ينعمون

بالممتلكات لقاء جهد يبذله الاخرون هم فى الحقيقة نباتات طفيلية تعيش على جذور المجتمع • فهم يتمتعون بجنى محصـــــول لم يساهموا فى زراعته ، ولقد اتيحت لهم الوسائل التى تعفيهم من المساهمة فى الانتاج الكلى للمجتمع • ان لهم حقوقهم الشرعيـــة غير ان هذه الحقوق الشرعية لا تنبثق من جهودهم الشخصية ، ومن ثم فانها تفتقر الى هذه الهالة الاخلاقية التى تجعلهم اهـــلا للاحترام • اننا نستطيع ان نعجب بذلك الذى يجنى ثروة كبيرة لقاء ما بذله من جهد ، غير اننا لا نعجب باولئك الذين يقتاتون من هذا الرجل • والثروات الموروثة تعنى شيئين اثنين •

(١) ان هناك طبقة معفاة من مهمة العمل •

(٢) ان هذا الاعفاء يتيح لها أن تستخدم وقت فراغها بطريقة تلقى على بقية افراد المجتمع عبء العمل على زيادة الانتاج لاشباع مطالب هذا الفراغ والذى يحدث فى غالب الاحيان ان هذه الطبقة تسىء استخدام فراغها وهى ستخلد الى الدعة وتنفــق باسراف وستغرق فى دوامة المتع التى لا فائدة منها ولا هدف وراءهـــا • وستلعب هذه الطبقة بالسياسة لانفاق الفراغ وستعتبر الديـــن احساسا جماليا • وقد ترعى الفن ، ولكن هذهالرعاية ستدمر روح الفنان وقد تهتم بالادب ، ولكن هذا الادب الذى تعجب بـــــه سيصم آذانه عن حاجات عصره •

والمجتمع الذى يحافظ على طبقة تعيش على الامتلاك لايمكن

أن يحترم مطالب اعضائه المتواضعين • لان اصحاب الامـــلاك سيسيطرون على مؤسسات هذا المجتمع • وســـيحصلون على الامتيازات التى تأتى من امتلاك القدرة على الانفاق• وسيضعون مقاييس التذوق • وسيهيئون العمل لتلك الطبقة التى تعتمـــد بالضرورة على الاغنياء • وسيكون فى امكانهم التوصـــل الى مصادر السلطة السياسة بسرعة • وسيتخذون عادات ومثـــل الطبقة التى تحصل على الثروة بمجهودهـــا الخاص وستؤدى مكانتهم الاقتصادية الى السيطرة الاجتماعية ، وهم قادرون بمالهم من منزلة ، على تشكيل الدولة حسب ما يرون •

ولا أعتقد ان هناك انسانا يرى ان مثل هذه الطبقة تفيـــد المجتمع فائدة كبرى الا اذا كانت طبقة النبلاء الفرنسية فى القرن الثامن عشر تجد من يدافع عنها ، لان قلة من اعضائها كرســـوا انفسهم لغايات عليا • انهم يعيشون حياة لا يمكن الدفاع عنها من الناحية الاخلاقية • وما يتكلفه المجتمع فى سبيلهم شىء كبير لان قدرتهم على الانفاق تجعل المجتمع يخصص جزءا غير صغير من مجهوده لارضاء ملذاتهم التى لا تهدف الى شىء ــ وليس هذا فحسب • اذ ان سحر التقاليد يحيد بهم ، ولهذا فان اولئك الذين توصلوا الى دخل كاف بمجهودهم الشخصى يندفعون بقـــوة المحاكاة الى ان يعيشوا حياة تشبه هذه الطبقة فى غايتها ومادتها • والارستقراطية تجدد حيويتها بالتحالف مع المدنية • فالبدال فى

جيل ما يصبح من النبلاء فى الجيل التالى • فتتربع على قمة الهرم طبقة ليست لها وظيفة ، وليس لديها اى احساس بالالتزامات الاجتماعية •

ولقد كانت هناك بعض الاسر التى تحمست لرفاهية المستأجرين لاراضيها وكان هذا شيئا نادرا • ولكن طابع المجتمع ينبنى على القاعدة لا على الاستثناء فاذا كان جميع الناس تتاح لهم فرص متساوية للتوصل الى التراث الاجتماعى ما استطاعت طبقة واحدة ان تضمن لنفسها نصيبا مزدوجا • هذا ما يحدث عندما يسمح لطبقة ما بان تعيش على ما لديها من املاك • ومعنى ذلك ان هذه الطبقة لا تحتاج الى أن تساهم بشىء من اجل المجتمع ، وأن تصر على أن المجتمع يجب أن يساهم بما تحتاجه • والمكانة التى يتمتع بها افراد هذه الطبقة تعود الى آبائهم ، ولكن الاباء مهما كانوا بارزين ، ليس لهم الحق فى فرض ضريبة دائمة على مجهود المجتمع • فنحن لا نعترف بان علينا التزاما بان نعول سلالة ملتون ومن العسير ان نعرف السبب فى أننا ملزمون باعالة سلالة تيل جواين بشكل دائم فنتيجة نظامنا فى الملكية لا تتصل بأى مبدأ من مبادىء العدالة •

ولهذا لا يمكن ان تكون جزءا من أية نظرية للملكية يمكن ان تحصل على الموافقة الادبية للناس •

وليس معنى هذا اننا نجادل فى أن الانسان ليس له الحق فى أن يترك شيئا لابنائه أو احفاده الاقربين • فمن الواضح انجزءا كبيرا من المجهود الذى يبذله انما ينبع من رغبته فى توفير الامن لابنائه ولهذا يبدو ان أولاده تبعا لهـذا يجب أن يتلقـوا من التدريب والتأييد ما يمكنهم من الدخول فى معركة الحياة مزودين بمـا يجعلهم يحتملون وطأتها • ولكن ليس معنى هذا انهم يجـب ان ينالوا ذلك التأييد الذى يمكنهم من تجنب المعركة تماما • فهـم مثل الرجل من اوساط الناس يجب ان يكسبوا قوت يومهم بعرق جبينهم • ويجب ان يتوفر لهم الامن ، والاب يجب ان يكـون قادرا على الشعور بان موته قبل ان يصل ابناؤه الى سن النضوج لا ينحدر بهم الى ظروف تجعل حياتهم وضيعة ولايمكن احتمالها • هذا بالطبع ، هو موقف معظم الناس الذين يموتون قبل ان يصل ابناؤهم الى مرحلة البلوغ وقسوة هذا الموقف لا تجعل مـن حقنا ان نزيد من عدد الاشخاص الذين ينطبق عليهم • فقد وجد ما يبرر الوراثة عندما يكون معناها منح دخل للارامل ، وتعليم اليتامى ، ولكن الاحتفاظ بالثروة بعد هذا لا يمكن ان يجد مـا يبرره من الناحية الاخلاقية •

كما انى اعتقد ان معظمنا يفترض الاحتفاظ بملكية تلـك الاشياء الشخصية التى لها قيمة رمزية تقوم على العاطفة • فكتب الانسان وصوره والاشياء التى تحمل طابع شخصيته تعتبر ذكريات

حية ثمينة ، والدولة يجب الا تهتم الا بتلك الاشياء التى يتكون منها اعتماد مالى •

وهنا يبدأ تبرير الملكية فى الظهور اذ يكون للملكية الحق فى البقاء اذا كانت نتيجة لمجهود شخصى • وهى تتمشى مع منطق العقل عندما تكون نتيجة لاداء احدى الوظائف • فممتلكات الطبيب او البحار او المخترع او القاضى تمثل جميعا دخلا يعود على كل منهما بسبب الخدمات التى يؤديها • وهذه الممتلكات تعتبر تجسيما للحقوق بما يتمشى مع الشرع لانها مصحوبة باداء الواجبات وهى تقوم على اساس ان المالك قد أدى وظيفة فى المجتمع • وانه حاول أن يدفع الثمن وسعى الى ان يرد للمجتمع المحافظة عليه قبل اعوام النضوج ـ فلم يكن طفيليا على الدولة بل سعى الى ان يكون مواطنا بان بذل جهده لاثراء المجتمع ووجوده يعتبر اضافة الى انتاج اولئك الذين يعيشون على ماينتج فهو ليس عبئا على جهود الاخرين •

ولكن القول بان الملكية لها ما يبررها عندما تكون نتيجة للوظيفة ، يعتبر قولا غير محذوذ فهو يتطلب تحليل الملكية من زاويتين • فالملكية بهذا المعنى تتضمن اولا نظرية الجزاء وثانيا نظرية التنظيم الصناعى ـ اى انها تتضمن طريقة يمكن لنا بها أن نضبط حدود حقوق الملكية وان نحدد نوع البنيان الذى يمكن بمقتضاه الانتفاع بالملكية • فمثلا هل الانسان يستطيع بمجهوده

أن يسيطر سيطرة تامة على الحياة الاقتصادية كما حدث فى المانيا على يد المرحوم هوستنيس ؟ هل المجهود يتوقف على مدى ما يبذله الانسان وعلى قدرته ؟ وهل نستطيع ان نكتشف الطرق التى نفرق بها بين الاتعاب التى ندفعها للمجهود الذى يبذله البناء البسيط مثلا ، والاتعاب التى ندفعها للجراح العظيم ؟ وهل نستطيع ان نفرق بين حقوق الملكية عندما تكون على شكل ممتلكات يمكن استثمارها وبين حقوق الملكية باعتبارها تعبيرا عن الشخصية ؟ فاذا كنت اكسب الفا من الجنيهات فى العام واعيش على سبعمائة جنيه فما هى حقوقى بالنسبة لثلاثمائة جنيه التى استثمرها كل عام ؟ فهل لى الحق فى الحصول على دخل محدد على سلعة اؤجرها ؟ وهل يجب أن يتغير دخلى حسب مقدار المخاطرة التى تواجه الاستثمار الذى اختاره ؟ وهل لى الحق فى ان أدخل برأسمالى فى مغامرات قد تؤثر فى مصائر شعب باكمله لا يمكن ان ينتفع من وراء هذه المغامرات كما يفعل اخوان مانسمان فى الجزائر ؟ من الواضح ان حقوق الملكية ليس من السهل تحديدها ببساطة . فالمشكلة معقدة والاجابة او الحل الذى يهدف الى البساطة قد يؤدى الى تزييف المشكلة ..

- ٣ -

اذا ما نظرنا الى الامور نظرة واقعية ، وجدنا أن نظـريات الجزاء تنقسم الى أربع فئات رئيسية . فهناك النظرية الشيوعية العامة التى تنادي بالمساواة فى الدخل . والجدل الذى يثـــار دفاعا عن هذه النظرية اقوى مما يتصوره الكثيرون اذ أن نفــوذ الفرد فى المجتمع الذى يعيش فيه يتوقف الى حد كبير على قدرته الشرائية ، لهذا اذا ما اردنا ان نحقق التكافؤ فى الفرص فمـــن المستحسن أن يتساوى هذا الفرد مع جاره فى الدخل . واذا مـــا أفسحنا المجال امام التمييز فلا شك أن هذا التمييز سيســتند الى أسس مجحفة . ان الاختلاف الذى نلمسه بين دخل القاضى ودخل البناء أكثر من مجرد تقدير للسعر الذى يستطيع بـــه أن نحصل على خدمات كل منهما . والذى يحدث ــ فى واقع الامر ــ ان المرتب الذى يتناوله القضاة فى الولايات المتحدة اقل من المرتب الذى يحصل عليه زملاؤهم فى بريطانيا ، والواقع ايضا أن أجر البناء الناجح فى أمريكا يفوق الاجر الذى يقبضه البناء فى انجلترا . ولا يجدر بنا أن نتغاضى عن هذا الجدل الممتع الذى استخلصه المستر جورج برنارد شو بكل صراحة . فهو يصر على أن الواقع يؤكد لنا أن الفوارق الرئيسية بين الطبقات هى فوارق

اقتصادية • وانه لو حدث أن تزوج الدوق باحدى الفتيات اللاتى يعملن فى المصنع فان شقيقة هذا الدوق لن تتصور فى يوم من الايام انها ستتزوج عاملا من العمال •

ولو تزوجت أميرة من الاسرة المالكة رجلا من عامة الشعب فلابد أن يكون هذا الرجل ثريا • ان زواج الفرد من طبقةتختلف عن طبقته يتوقف الى حد كبير على اعتبارات اقتصادية • بل لقد حدث أن سيطرت طبقة النبلاء الانجليز على السوق الامريكى وحددت اسعار السلع الى حد ما • والمستر برنارد شو يؤكد لنا أن التساوى فى الدخل سيؤدى الى التزاوج بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز ، ولاشك أن هذا سيفيد النسل الى حد كبير•

غير أن المساواة فى الجزاء تتعرض فى الوقت الحالى لبعض الصعوبات ، وهى صعوبة ليست لها حلول سريعة ونحن اذا ما أردنا أن نحيا حياة كاملة ، وطلبنا من الجميع أن يبذلوا جهودهم لتحقيق هذا المطلب ، فليس من العدالة فى شىء أن نمنح أجورا متساوية لقاء مجهودات مختلفة • وليس من العدالة فى شىء — أيضا — ان يتساوى الجزاء فى حين تتفاوت الاحتياجات • مثال هذا اننا لا يجب أن نتيح لاعزب أو راهبة دخلا يماثل هذا الدخل الذى تتيحه للرجل الذى يعول خمسة أطفال او ستة • كما لا نستطيع أن نتجاهل ذلك الجدل النفسانى الذى لا يؤمن — فى ظل العادات الفكرية للمدنية الغربية — بان الثورة وحدها هى التى

تستطيع أن تفرض المساواة فى الجزاء ومن المحتمل ان يـــكون الشيء الذى يميز هذه الثورة انها ستمنح أجورا خاصة لجنودها حتى تغريهم على الاخلاص للحكومة • وعلاوة على هذا نجـد ان التجارب التى مرت بها روسيا دلت على أن التمييز شيء لابد منه ـ على الاقل فى المراحل الاولى للنظام الاجتماعى الجديد • ونحن نجافى جانب العقل اذا ما زعمنا ان الاختلافات الحاليـة لا تحتوى على ذرة من المنطق • ومهما بذلنا من جهود لسدالفجوة القائمة بين هذه الاختلافات فاننا لن نستطيع بعد أن نقطع كـل الطريق الذى يؤدى الى المساواة •

ان النظرية الشيوعية تصر على هذه الحقيقة التى تقول بان المجتمع الذى يقيس الرجال بما لديهم من ثروات هو مجتمع غير سليم من الناحية الادبية • غير أن علينا ان نبحث عن مسالـــك مختلفة تتيح لنا أن نقيس الرجال بصورة أفضل ، وسيستغرق هذا وقتا طويلا •

وهناك ايضا ذلك النظام الشيوعى الذى ينادى بوجـــوب تحديد المكافأة والجزاء على أساس المساومات التى تجـرى فى الاسواق ، وهذا النظام ينص على أن قانون العرض والطلب يتيح لنا ان نفهم ـ فى ظل النظرة الاجتماعية ـ مقدار العمل الـذى يتحتم على العامل ان يبيعه ، فهذا القانون (قانون العرض والطلب) يتيح مكافأة «طبيعية» لقاء ما يبذله العامل من خدمات • وليس

هناك ما هو أكثر تحررا ـ فى الظاهر ـ من هذه النظرة . ولو كانت هذه النظرة صحيحة وملائمة من الناحية الادبية ، لكان هذا أدعى الى استثارة اعجابنا . غير اننا اذا ما اردنا ان نفسح المجال أمام قانون العرض والطلب فعلينا ان نستبعد جميع العوامل المضادة .

فتحديد المكافأة التى تمنح للاطباء العسكريين لا يخضع لمسألة مقدار الاجر الذى يجتذب مهرة الاطباء ، وانما يخضع هذا التحديد لما «تسمح» به الهيئة الطبية البريطانية من اجر لاجتذاب مهرة الاطباء . والاجر الذى يتناوله العامل فى المصانع الاحتكارية لا يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب وانما يتحدد وفقا لنفوذ الاحتكار هناك . والاجر الذى يتقاضاه القاضى هو أجر عادى الى حد كبير ، والذى يحدث ان كثيرا من الافراد يقبلون على هذه المهنة ويتحملون الخسائر المادية التى تنتج عن ذلك لانهم يتطلعون الى شرف هذه المهنة . ولو كانت هناك فرص متعادلة للالتحاق بالوظائف لكان قانون العرض والطلب مقياسا صحيحا للدخل . والذى يحدث فى الواقع ان معظم الوظائف لا تكفل الا اجرا عاديا .

ولقد سبق لى أن قلت ان مساومات السوق لا تعتبر محكا ملائما للقيمة . فهذه المساومات تترك ثلث المجتمع الصناعى وهو لا يكاد يجد ما يمسك رمقه ، وهو سينظر الى المساومات باعتبارها سببا فى ضعف صحة افراده ، وخمولهم الذهنى وقذارة

منازلهم ، وسترى هذه الفئة البائسة ان العمل فى ظل هـــذه الظروف ليس فيه مراعاة للجوانب الانسانية • ان مســاومات السوق تؤدى الى المظالم ولا تحقق المساواة • فهى تضمن جميع المزايا التى يتمتع بها صاحب العمل حين يعرف ان العامــل لا يستطيع ان ينتظر • ان المنافسة التى تؤدى اليها المساومة ليست منافسة شريفة لان جوهر هذه المنافسة يكمن فى عدم وجــود حرية فى التعاقد •• لقد سبق لى أن قلت أن حرية التعاقـــد أمر مكفول فقط حين تكون هناك عدالة فى المساومة •

وميزة النظــام الحالى فى أنه يبـــدو لنــا فى صــورة تتسم بالبســاطة وذلك لانه يجعل الاعتبــارات الاخــلاقية اشياء مجردة • ولكن لا امل لاى نظام فى البقاء اذا كان فى طبيعته يعتبر العناصر التى تعمل على بقاء النظم الاجتماعية اشياء مجردة•

والحقيقة هى اننا نحن انفسنا نستنكر ذلك • فنحن نفرق بين الصناعة والمهن • وما كان هناك انسان يمكن ان يحترم «باستير» اذا كان قد طلب اجرا على تداول مخترعاته فى السوق، وكما ترجع شهرة سير رونالد روس الى العمل الدائب فى سبيل قضية لم يكن هناك امل فى اجتناء كسب مالى من ورائها • ونحن نعــرف ان المكتشف العظيم ، والفنان العظيم ورجل الحكم العظيم لا يمكن أن يمنحوا الا التقدير الادبى ، ونحن لا نحاول حتى تقديــــر خدماتهم على اساس قيمتها المادية • وتكمن روح «المهنة» ، التى

تميزها عن «الصناعة» ، فى أنها تقدر قيمة مجهودها على اساس الخدمة التى تقدمها للجمهور •

وتوجد فى المهن مستويات للاختصاص والاساليب والحوافز لابد من المحافظة عليها • كما يوجد قدر من عنصر النزاهة • والرجل لا يمكن ان يطرد من الصناعة الا اذا افلس أو ارتكب جرما ، ولكن المهن لها انماط من السلوك لا تسمح لكل من هب ودب ، حتى المحاكم قد لا تكون على علم بها ، وجوهر هذه الاشياء يقوم على ان رفاهية المجتمع تتطلب القضاء على الحوافز التى تجعل نظرية الجزاء تعتمد على العرض والطلب •

كما اننا نلاحظ ان الدول التى اشتركت فى حرب عام ١٩١٤ كانت مجبرة على تقييد الحوافز التجارية • فكلمة « المنتفعين » ذاتها كانت تتضمن الصاق العار بأولئك الذين كونوا ثروات مستغلين المحنة التى مرت بها بلادهم • وقد حاول احد الوزراء أن يدافع عن رجل الاعمال فقال ان من طبيعته ان يبيع باغلى الاسعار وأن يشترى بارخصها ، فكان من نتيجة ذلك أن انحطت سمعة رجال الاعمال • وقد انتشرت فكرة أن عمليات التوصية والاحتكار لابد ان تقيد لصالح المستهلك ، وان الاضطراب فى الاسواق قد يؤدى الى القضاء على القيم الاجتماعية • وان الذين يكتسبون التقدير هم اولئك الذين يمكن ان تقاس خدماتهم حسب مساهمتها فى تحقيق غايات الدولة • ولا ريب ان الجو

كان محاطا بشبح الحرب . ومع هذا أدى هذا الصراع الى ظهور عدد كبير من الناس الذين آمنوا بان هذه الآراء صالحة لتطبيقها فى وقت السلم . فالقوة الكامنة وراء المطالبة بفرض ضريبة على رأس المال (مهما كان مبلغ صلاحية هذا المطلب من الناحية الاقتصادية) انما تنتج عن فكرة ان الدولة التى تضع حياة مواطنيها تحت تصرفها ، لها الحق فى ان تضع ممتلكاتهم ايضا تحت تصرفها.

ولا يمكن لاى مجتمع ان يستمر فى البقاء اذا لم يكن المواطنون على ايمان قوى ، ولهذا فنحن فى حاجة الى مبدأ للجزاء ومن ثم الى نظام اقتصادى يختلف عن المبدأ الذى توارثناه .

والنظرية الثالثة للجزاء أكثر طرافة ، ولها اساس فى المبدأ الخلقى . فهى تنبذ نظرية المساواة ، والرأى القائل بان مبدأ العرض والطلب يمكن ان يكون كافيا . وهذه النظرية تطالب بان يساهم كل فرد فى المجتمع بأقصى قدراته ، وان يجزيه المجتمع حسب احتياجاته . وهذا المطلب مطلب تاريخى ، وقد آمن به كثير من المفكرين البارزين . ومن عيوبه أنه يبدو بسيطا ، ولكن عندما يعرض على بساط البحث نجده لا يمت الى الواقع بصلة . فاذا بحثنا مسألة الاحتياجات أولا ، نجد اننا لا نستطيع ان نسلم بفكرة الاحتياجات هذه حسب قيمتها الاسمية . فنحن لا يمكننا أن نجزى كاتبا على عمله بما يمكنه من شراء مؤلفات شكسبير مهما ألح فى طلبها . فالاحتياجات الوحيدة التى يمكن أن نعترف

بها هى الاحتياجات التى يشترك فيها الناس جميعا . ومع هـذا يجب أيضا ان يكون هناك حد أقصى لا تتعداه ، فالكاتب الذى يصمم على ان ينجب ثلاثة عشر طفلا لابد ان له احتياجات تفـوق كاتبا له عائلة مكونة من اربعة فقط ، ولكن الاستجابة لهـــذه الاحتياجات يعتبر عملا يدل على الغباء . فالاحتياجات معناهـا الاحتياجات المتوسطة . وعلينا ان نفترض معدلا للرعويـة وان نجعل مبدأ الجزاء يسير على هذا المعدل . ولهذا يجب ان نحدد مستوى الجزاء بحيث لا يهتم بالنزوات الفردية .

فمجهودنا يجب أن يهتم بالاشياء العامة فقط ، أما الاشـياء الخاصة التى تتجاوز هذا المجهود فيجب أن تترك لنفسها .

وكذلك فكرة القدرات لا تساعدنا كثيرا . فاذا كانت تعنى أن كل انسان يجب أن يؤدى وظيفته على أفضل ما يـكون فان هذه قضية مسلم بها لا يستطيع احد انكارها . فهل معناها أنه على كل انسان واجب تجربة قدراته الخاصة حتى يجد الوظيفة التى يستطيع ان يفيد فيها الى الحد الاقصى ؟ ام تعنى تحديـد حد أدنى للانتاج يجب على كل انسان فى محيطه الخاص أن يحافظ عليه ؟ وهل نعاقب اولئك الذين لا يصلون الى الحـد الادنى ؟ وهل ننتظر انتاجا اكبر من اولئك الذين يمتلكون قدرات اكبر ؟ وما المقياس الذى نقيس بـه قدرات الانسان فى محيط العمـل الفكرى حيث قياس هذه القدرات ؟ فاذا اصدر قاض حكما فى

قضية استمع اليها ، بينما أجل آخر النطق بالحكم مما أدى الى تأخير المحاكم ، فهل نقول ان هذا القاضى لم يبذل طاقتـــه ؟ وبالاختصار ما أفضـل قدرات الانسان لاسـيما فى العمـــل الذهنى ؟ هل نحكم عليه بحسب مستواه أم بحسب مســتوى مشترك ؟ اننا نلاحظ ان القياس فى العمل اليدوى عسير .. فعامل المنجم قد لا يكون فى حالة طيبة ، وقد لا تصل براميل الفحـم اليه كما يريدها ان تصل . وكذلك الحال فى مصنع للنسيج . فان الضوء ودرجة الحرارة والرطوبة ومدة العمل والراحـــة ، والاساليب المناسبة المتبعة وصيانة الآلات ، والاشراف عليها قد تؤثر فى انتاج العامل تأثيرا كبيرا . وقد يوجه اليه اللوم بأنــه «متكاسل» فى العمل ، بينما الواقع ان اللوم يجب أن يوجه الى أشياء لا سيطرة له عليها . فمن الواضح ان قياس قدرات الانسان لا يمكن ان يتحقق الا اذا أكد بأمانة أنه يبذل كل ما فى وســعه. ولكن لا يوجد نظام اجتماعى يكتفى بهذا القياس الذاتـــى ، ولاسيما اذا عرفنا ان استخدام الآلات فى الصناعة على نطـاق واسع أخفق فى اجتذاب اهتمام العامـل . لانه من الواضـــح أن الانسان لن يبذل ما فى وسعه مالم يهب قلبه للعمـل الذى يقـوم به .

ولهذا نرى أننا نرجع الى رأى معقد متشابك فأى مبدأ للجزاء لابد أن يفى بشرطين متشابكين ، أولهما ان يمكن الفرد من أن

يحقق ذاتيته ، وفى نفس الوقت ان يحافظ على هذا العمل ويطور من الوظائف الضرورية للمجتمع وعلينا (بطريقة او باخرى) ان نوجد توافقا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع • ولهذا يجب علينا ان نهتم بحاجات المواطنين حسب أهميتها ، على ألا يؤثـر ذلك فى الانتاج العام • وعلينا ايضا بالطبع ان نواجه مطالـب الطبقات والاطفال والشيوخ والاشخاص العاجزين وذوى العاهات الذين لا يستطيعون ان يشقوا طريقهم فى الحياة • وعلينـا ان نساعد المجرمين بحيث نجعلهم يقلعون عن الاجرام • ويجب أن يكون شرطنا الاساسى قائما على اشباع الحاجيات التى يؤدى عدم اشباعها الى منع المواطن من التمتع بحقوقه كمواطن ، وذلك قبل ان نهتم بالحاجيات الاخرى التى فوق هذا الحد الادنى •

ولكن لا يمكن أن يسمح لاى شخص بان يشـاب الا على شرط انجازه عملا نافعا فهو يتناول الاجر نتيجة لمجهود شخصى يبذله • وهو لا يمكن ان يحصل على وسائل الحياة الا اذا كانت له وظيفة نافعة يؤديهـا • فعندما يؤدى عمـلا مثمرا يجب أن يكون لـه الحق فى الحصـول على أجـر يوفر له سـبل الحياة المدنية الكاملة • وهذا الاجر يجب ان يبقيه فى صحـة جيدة ، وأن يمنحه متسعا من الوقت لتنمية ملكاته • وأن يمكنه من بناء بيت ودفع تكاليف الاسرة التى لا يوفرها المجتمع • وهذا الاجر كامن فيه على اعتبار انه كائن بشري •

ويقال بالطبع ان هذا المثل خيالى • فكثير من العمال لـن يتمكنوا من شق طريقهم بهذه البساطة وان عدد المتعطلين لا بـد من ان يزداد • ولكن تاريخ الاجور فى القرن التاسع عشر امتاز بالزيادة الملموسة فى الاجور الحقيقية دون أن يرتبط ذلك بزيادة فى عدد العمال المتعطلين • فكلما زاد الاجر ارتفع مستوى معيشة العامل • اذ تزداد مطالبه فى الكم والكيف ، كما ان التنظيم الاقتصادى للمجتمع يعمل على مواجهة هذه المطالب الجديدة • وقد أظهر مستر هوليسون ان التوزيع غير المتساوى للقوة الشرائية من الاسباب الرئيسية للتعطل • وبوجه عام نرى أن الزيادة فى نسبة الاجور افضل من زيادة نسبة الربح اوالفائدة• وعلاوة على ذلك ، فان من النتائج القيمة لرفع مستوى الاستهلاك أن يتحول الاهتمام بالمشروعات التجارية الى أوجه التنظيم التى يمكن أن تبدو فيها العيوب الخطيرة •

تحدثت عن الحد الادنى الشائع لحق المواطن • ولكنى لا أعتقد أن هذا الحد الادنى ينطبق على جميع اعضاء المجتمع • فبينما يوجد حد ادنى لا يمكن انقاصه من الرغبات البشرية التى يجب أن يكون كل مواطن قادرا على اشباعها الا ان هذه الرغبات ليست متماثلة عند الجميع ؛ فالعامل الزراعى او عامل المناجم او عامل الشحن والتفريغ يحتاج الى أغذية اكثر تكلفة من تلك التى يحتاج اليها الموظف الكتابى أو الرسام الهندسى• فالحد

الادنى الذى نضعه لكل مهنة لابد ان يتضمن اختلافات تقوم على تكاليف هذه المهنة • وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان العمل الفكرى رغما عن كونه صعبا الا انه من المشكوك فيه ان كان يتضمن تكاليف اكثر من تلك التى يتضمنها العمل الجسمانى • ومن المؤكد انه اذا كان الجهد مقياس الاجر ، فان الاجور الحالية تحتاج الى التعديل •

وهنا يتدخل العامل الثانى فى وضع مبدأ عادل للجزاء • فانه لعمل عظيم حقا ان تدفع للعامل أجرا يغطى تكاليف مجهوده • ولكنا يجب أن ندفع الاجور بحيث تجتذب لكل مهنة ضرورية للمجتمع ما يكفيها من مواهب لادارتها بطريقة وافية • فنحن نحتاج الى العدد الكافى من المعدنين ، ولكنا نحتاج ايضا الى عدد كاف من القضاة والاطباء • ومن الجائز ان القاضى لا يتعب مثل عامل المنجم فى «درهام» ، حتى ان كان عمله مختلفا • فاذا حددنا الاجور على أساس المجهود فقط فيجب أن ندفع أجورا متساوية لعمال المناجم والقضاة • وأى انحراف عن هذا الاستنتاج يجب أن يجد ما يبرره بشىء من العناية • وأصدق طريقة لذلك فى اعتقادى ان نحلل الموقف حسب النتيجة الاجتماعية التى تتطلبها وأعتقد اننا يجب أن نسلم بان قيمة القاضى العظيم او الطبيب العظيم للمجتمع أكبر من قيمة عامل المنجم الماهر • قد يكون المجهود متساويا• حينئذ يجب أن يتوقف تبرير أى اختلاف فى

الاجور على أن هذا الاختلاف يزودنا بخدمة نحتاجها ولا يمكن أن تتوفر اذا حدثت مساواة فى الاجور •

وهنا يجب أن نبدأ بالاصرار على أن كثيرا من الاهتمام قد وجه الى الجزاء الاقتصادى • ولكن الفنان العظيم مهما كان أسلوبه ، يسعى الى غايته من اجل هذه الغاية نفسها ، دون الاعتماد على الكسب المالى • فالرجال من امثال ليونارد ونيوتن وباستير وداروين لا يسعون الى ثروة مادية ، والجندى العظيم يجد جزاءه فى التقدير الشعبى الذى يعتبر مقياسا لسمعته لا فى الاجر الذى يتقاضاه ، والموظف الحكومى الممتاز يستطيع ان يكسب أضعاف مرتبه اذا اشتغل فى الاعمال الحرة • ولكن شعوره بانه يعمل فى جهاز ضخم يعوض الاجر الضئيل الذى يتقاضاه • حتى الرجل من اوساط الناس تكون الرغبة فى الكسب فى حد ذاتها نادرة بشكل لا تتصوره • واولئك الذين يبدو انهم يسعون الى تكوين ثروة حبا فى الثراء غالبا ما يكون سعيهم موجها الى الوصول الى تلك المستويات التى تتيح النفوذ فى المدنية القائمة على التجارة •

ومع هذا فمن الصحيح ايضا ان الثروة يمكن أن توفر مشوقات الحياة التى تجذب الرجال ذوى القدرة ، ويوجد فى كل مجتمع اناس يحتملون الصعوبات والملال التى تنتج عن التدريب الطويل المؤدى الى الثروة والمقام المرموق ، وهما أقصى ما

يطمحون اليه • وهناك آخرون يخاطرون على أمل ان يساعدهم القدر على تحقيق امانيهم • وفى مثل هذه الحالات يبدو ان دفع الاجور حسب قيمة العمل – لا حسب الجهد المبذول – لــه وضعه الحقيقى فى عالم لم يبلغ الكمال • وعندئذ يجب علينا ان نجزى معظم الناس على اساس انتاجهم • على ان نضع فى اعتبارنا أن أقل العمال مهارة يجب أن يكون قادرا على الحصول على الحد الادنى من حقوقه كمواطن • وعندما نترك جانبا العمل اليدوى الذى يمكن قياس مقداره تواجهنا اعتبارات مختلفة• وفى اعتقادى أننا لا نستطيع فى الواقع ان نضع مقياسا كافيا للمقارنة بـين العمل الذى يقوم به وزير المالية وبين العمل الذى يقوم به قاض فى المحكمة العليا • فكل ما نستطيع ان نفعله أن نحسب الاجور طبقا للخدمات الضرورية التى تقدم الينا • فالمحامى العظيم يتناول سبعة او ثمانية اضعاف ما يتناوله مدرس الجامعة العظيم ، ولهذا لابد ان ننظم مجتمعنا بحيث لا يحرم أى شخص قادر على بذل مجهود اعظم من فرصة بذل ما فى وسعه بسبب عـــدم وجود الفرص التى تساعده على ذلك • ويجب أن يسمح التنظيـــم الاجتماعى بان يبدأ الناس سباقهم مع الحياة على قدم المساواة• وفيما يختص بالتشريع يجب ان تقوم الثروة على اساس الوظيفة وحدها على ان يمنح الجميع اجورا تمكنهم من أن يبذلوا أفضل ما لديهم وان يكونوا فى افضل الحالات التى يرغبونها • أمـــا

الاختلافات فى الاجور فتقوم اما على المجهود او القدرة ، ولكن الاختلاف لن يسمح ابدا بتراكم الاجوربحيث ينتفع اناس آخرون، فاى شخص لن ينال اجرا الا على ما يبذله هو من جهد ولـــن يتكسب انسان الا على قدر مساهمته فى خير المجتمع . ولما كان كل مظهر للحياة الاجتماعية سيبقى مفتوحا امام الذين يريـــدون الانتفاع به فيجب علينا على الاقل ان نقضى على ذلك الفقـــر الوراثى الذى يعتبر مظهرا اساسيا فى النظام الحالى .

وأريد أن أدلى بملاحظتين هنا . ان الاجر الذى يكسبه كل مواطن يجب أن يترك له حرية التصرف فيه ، فقد يختـــار ان يشترى سيارة كما يفعل المواطن الامريكى مضحيا باى شىء اخر او قد يختار ان يتحمل متاعب السفر بالسكك الحديدية فى احدى الرحلات كما يفعل سكان لندن ليتيح له ذلك الاهتمام بحديقته. وكلما كان الانسان راغبا فى دراسة مستوياته فى الاستهلاك كلما عاد ذلك على المجتمع بالخير . والشىء الذى نريد ان تتجنبه هو ذلك الصف من المنازل المتشابهة فى ورق الحيطان ، والتشابـــه فى الكتب والمماثلة فى المسرات فالحياة فن يمكننا ان نحذقـــه بالتجربة وحدها . وهذه التجربة يجب ان تكون تجربتنا نحن التى نمارسها بكامل شخصياتنا ، اذا اردنا ان نعرف الاشياء التى فى داخل نفوسنا والتى تجعلنا تختلف عن زملائنا . فاذا كان هـــذا

صحيحا فالمجتمع السليم هو الذى يتجنب السيطرة على مستويات الاستهلاك القائمة . فاذا اختار أحد العمال ان يبتاع «بيانو» لا يستطيع ان يعزف عليه فهذا امر يخصه وحده ، واذا رغب رجل الاعمال فى امتلاك منزل يضم عددا لا يحصى من غرف النوم لا يمكنه ان يشغلها جميعا ، فهذا امر يخصه ، ويخصه وحده . ان مجال الاشراف الاجتماعى يكمن فى ميدان الانتاج . فاذا ما أريد لهذا الاشراف الاجتماعى ان يحول دون تعاطى المشروبات الروحية على سبيل المثال فعليه ان يحول دون «انتاج» هذه المشروبات ، وعلينا ان نتحاشى خلق مستويات طبقية فى مسائل الاستهلاك . ويجب أن تكون أوامر الحظر سارية على الجميع، والا أصبحت عديمة النفع . اننا نعرف كيف أن القوانين الخاصة بمسائل الانفاق والمصروفات فى العصور الوسطى هى قوانين يتعذر تطبيقها لانها تفترض وجود مجتمع لا تطبق فيه النظريات الديموقراطية . واذا ما كنا قد نبذنا هذه المحاولة فاننا فى الواقع لم نتخل عن تطبيق هذه القوانين فى حياتنا الراهنة فالمطلب الذى ينادى بانه يجب أن يعرف كل فرد مكانه فى المجتمع ــ فيما يتعلق بمسائل الاستهلاك ــ هو مطلب يتم تطبيقه بعناية على الطبقات الضعيفة فى المجتمع غير أن هذا المطلب يتعذر تطبيقه لان أى فرد فى المجتمع لا يحصل على مكانه الا عن طريق مجهوده الخاص .

ان هذا التفسير لنظرية الجزاء ينطبق على المجتمع الجماعى والمجتمع الذى لا يؤمن بالجماعية . وهذا التفسير مبدأ عـادل ينبثق من تلك الحقيقة التى تقول ان الناس يعيشون سويا دون أن يهتموا اهتماما خاصا بالطريقة التى يجب عليهم ان ينظموا بها حياتهم المشتركة . وهذا المبدأ يفترض حقيقتين (١) لجميع الافراد دون ما تمييز الحق فى الحصول على تلك الوسائل التى تكفل لهم حياة كاملة (٢) اما خارج نطاق هذه الوسائل فان الصالح العـام للمجتمع يتطلب بعض الفوارق .

يفهم من هذا أن المبدأ السابق ذكره يرمى الى ايجاد نظرية للاجور يوافق عليها الجميع . كما أن المبدأ يبعد عن جميع الافراد ذلك الشبح المخيف الذى يتمثل فى الافتقار الى الامان والمساواة وهما أمران يعكران على معظم الناس صفو الحياة . وهو يكفل للبعض التمتع بمزايا يدفعون ثمنها عن طريق مساهمتهم فى خدمة المجتمع . ولاشك ان المثل العليا تتمثل فى أن نمنح الاخرين احسن مالدينا لمجرد اننا نحس بالسرور حين نمنح ، غير أن المثل العليا أيضا كانت تطالب الطبيعة بان ترسم صورة لعالم يخلو من الالم والخطر . غير اننا لانحظى بهذا العالم المثالى . اننا نحصل بعرق جبيننا على الاشياء التى نحتاج اليها . اننا لن نقدر على الاحتفاظ

١٨٠

بمستوى حضارتنا الا اذا قسمنا الاعمال بحذر وحيطة ، وان لم تتخذ جانب الحذر والحيطة تعرض الكيان الادبى لمعظم الافراد للخطر • وعلينا أن نرسم مثلنا العليا على ضوء الحقائـــق التى نكتشفها • أما الحلول الاخرى فلن تؤدى فى النهاية الى تدعيم تقدمنا وانما قد تخيب آمالنا •

- ٤ -

غير أن المجتمع قد لا يتمتع بالحرية مع انه يكافىء افراده بطريقة عادلة . وليس هناك ما هو أيسر من أن تغرى الناس باستبدال النفوذ بالمنافع المادية .. لهذا نجد أن الواجب يقتضى أن تتضمن حقوق الملكية نظرية فى التنظيم الصناعى فضلا عن تضمنها لنظرية الجزاء . ويجب ان تهدف هذه النظرية الخاصة بالتنظيم الصناعى الى اطلاق سراح الشخصية فى المجال الصناعى كما سبق أن أطلقنا سراحها فى المجال السياسى . وليس معنى هذا الغاء قواعد النظام . وانما المعنى المقصود ان يسيطر على الصناعة هدف يتعلق بالصالح العام ، وان تخضع الاوامر الصادرة لهذا الهدف ايضا . ان الصالح العام لا يتعلق بالانتاج وحده وانما يتعلق ايضا بالوسائل التى تكفل هذا الانتاج .

ان الملكية فى ميدان التصنيع هى رأس المال المستخدم ، ونحن حين نناقش السلطات التى يجب ان يتمتع بها هؤلاء الذين يستخدمون رأس المال الذى أشرنا اليه . وهنا نتعرض منذ البداية لبعض القيود وهى قيود نظرتنا الى الجزاء والمكافأة . لقد قيل ان الانسان ليس له الحق فى ثروة لم يكسبها بمجهوده الخاص . ومن ثم فان الفرد الذى لا يبذل مجهودا خاصا لن يتمتع برأس مال

يتاح له استثماره • ونحن ننأى عن مفهوم العدالة حين نفكر فى مشاريع الاستثمار الخاصة بالاموال الموروثة وهى المشـاريع التى يتسلمها الابن من ابيه حين يحس هذا الاب بان الوقت قد حان ليخلد الى الراحة •

يجب أن تصبح الصناعات مهنة • ويجب ان تخضع هـذه المهنة لمبدأ خدمة الجميع ولا يصح أن يسيطر على الصناعة مجرد حفنة من الاشخاص الذين يصنعون السلع لا لشيء الا ليحصلوا على الارباح • يجب أن يقوم بأمر الصناعة مجموعة من الاشخاص الذين يؤدون وظائف معينة بمهارة حتى ولـو اقتضى الامـر ـ اثناء أدائهم لوظائف ـ ان يحموا انفسهم ضد المنافسة غـير المشروعة ، والتى تواجههم من الخارج •

وقد يحرز هؤلاء نجاحا ملحوظا ، ومن المحتمل ان يدر هذا النجاح ارباحا ولكن يجب أن يعتمد نجاحهم ـ (مثلهم فى ذلك مثل المحامين الحاذقين والاطباء المهرة) ـ على قدرتهم على اثراء الناس فى الوقت الذى يثرون هم فيه • ان عنصر «الخدمة» جزء لا يتجزأ من فكرة «المهنة» غير أن هذا العنصر لم يندمج بعد فى فكرة المشاريع الخاصة بالاعمال الاخرى • إننا لانفتح مصنعـا لانتاج الاحذية لنستخدم نوعا من الجلود يكفل لنا توفير أحذية جيدة • ونحن لا تتساءل هل استخدم هذا البائع الذى يبيـع الثياب مادة بالية فى النسيج ؟ اننا نفسح المجال امام تكويـن

الاحتكارات التى تهدف الى غش الجمهور دون مراعاة احتياجاته غير أننا لانفسح المجال للقاضى ليشوه العدالة • ونحن نفرض على الطبيب مستويات معينة يسير عليها فى سلوكه المهنى • وهؤلاء ينظرون الى الهدف الذى ترمى مهنتهم الى تحقيقه لا الى الكسب المادى الذى قد تتيحه هذه المهنة • ونحن نطالب هؤلاء بان يحلوا الهدف النبيل المحل الاول ثم تأتى بعد ذلك مصالحهم الشخصية •

ولنعترف ــ بكل حرية ــ أن نجاحنا هو شىء نسبى مهما بلغ من مرتبة ولنعترف ايضا بأننا لا نستطيع ان نرسم بسهولة حدا فاصلا بين أبشع مظاهر المهنة وأروع مظاهر الصناعة • فالتدريس مهنة غير ان هناك بعض المدرسين الذين يسيئون الى هذه المهنة اساءة بالغة ، والقانون مهنة ايضا غير أن هناك بعض المحامين الذين يعتبر سلوكهم استهتارا دائما لشرف مهنتهم • وفى أقصى الطرف الاخر نجد رجال اعمال ينظرون الى خدمة الجميع باعتبارهم المثل الاعلى الذى سيجعلهم يكسبون ، غير أن هذا لا ينفى ان الكسب المادى ــ فى الغالب ــ هو الهدف الذى تتطلع اليه الصناعات ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه ان هذا الكسب هدف جزئى بالنسبة للذين يشتغلون فى الوظائف الاخرى •

فاذا ما اردنا ان نجعل من الصناعة مهنة وجدنا ان الضرورة

تقتضى احداث بعض التغييرات العاجلة وهذه التغيرات تنقسم ـ بصورة عامة ـ الى ثلاثة فروع :

(١) يجب أن يتغير طابع المالك للثروة بحيث يصبح شخصا ندفع له نصيبه المحدد فى مقابل استخدام ثروته ومعنى هذا ان ذلك الشخص يجب أن يكف عن السيطرة على الاعمال التى يستغل فيها ثروته . ان الذى يتحكم فى ممتلكات الحكومة ـ على سبيل المثال ـ لا تتاح له فرصة استغلال فائض الميزانية كما أنه لا يستغل نفوذه للسيطرة على سياسة الوزارة القائمة . وبالمثل يجب ان ندفع للشخص الذى يملك رأس مال يستخدم فى التصنيع، يجب أن ندفع له بمقتضى اسعار السوق لقاء القرض الذى يقدمه لنا من نقوده ، ولا يجب ان ندفع اكثر من هذا ، ولا يجب أن يظل هذا الشخص وريثا فى الصناعة ـ كما هو الحال الان ـ حيث يستغل الارباح لمجرد انه يستطيع ان يدير اعماله او لان الاسعار قد ارتفعت .

٢) يجب أن يتغير طابع الاشراف فى مجال الصناعة . وكما هو الحال فى المهنة التى تخضع قوانينها لارادة المجتمع ـ وعن طريق الذين يعملون فى هذه المهنة يجب ان تخضع قوانين الصناعة للقوى العاملة فيها . وليس من شك فى اننا لا نستطيع ان نضع قوانين الصناعة بالطريقة التى وضعنا بها قوانين المهن فالصناعة ستظل خاضعة لنظام التدرج اكثر مما تخضع مهنة المحاماة على

سبيل المثال • غير أن الصناعة ستصبح كلا لا يتجزأ حين نستبعد من الميدان ذلك المالك الذى لا يؤدى عملا • وحينئذ نستطيع ان نضع القوانين الخاصة بهذه الصناعة على اساس الوظائف التى يؤديها كل عضو عامل فيها • اى اننا نستطيع ان نجعل العلاقة بين العامل ومدير العمل شيئا ملموسا لان لكل وظيفته التى يقوم بها • فاذا تدخل عنصر الامتلاك اصبح الانسجام أمرا بعيد التحقيق • اننا لن نستطيع ان نجعل من العلاقات الصناعية شيئا خلاقا الا اذا جعلنا السلطة أمرا ينبثق — بطريقة طبيعية — من الوظيفة نفسها فاذا ما حاولنا جاهدين (كما نحاول الان) ادخال عنصر يفتقر الى هذا المعنى الذى يجعل للوظيفة هدفا ، كنا كمن يحاول ان يقنع الفلاح الفرنسى الذى عاصر العهدالقديم بان طبقة النبلاء التى تتمتع بالامتيازات دون ان ترتبط بواجبات معينة هى طبقة لابد من وجودها لتحقيق رفاهية هذا الفلاح وان عليه ان يهب اكبر قسط من انتاجه لهذه الطبقة • غير ان الفلاح — بالرغم من غبائه — سرعان ما يكف عن الايمان بما نقول •

٣) علينا ان نتيح مجالا اكبر مما اتحناه فى الماضى للعنصر الاجتماعى فى الميدان الصناعى واعتقد ان هذا يعنى امورا ثلاثة (ا) أولها صبغ الانتاج الذى يرتبط ارتباطا وثيقا برفاهية المجتمع بالصبغة الاجتماعية ولست أعنى بالصبغة الاجتماعية مسألة التأميم ، هذا بالرغم من أن التأميم مظهر من مظاهر هذه الصبغة

وانما اعنى ذلك الانتاج الخاص ببعض الاشياء الضرورية ــ مثل الطاقة الكهربية ــ بحيث لا نجعل هذه الاشياء خاضعة لسيطرة الربح الخاص • وقد يقتضى الامر التعاون فى الانتاج او قد يتطلب تعاون المستهلك او مظهرا من مظاهر الاشراف كما حدث بالنسبة لهيئة الفحم عام ١٩١٩ ــ الخاصة بصناعة التعدين • ومهما تنوعت الطريقة المتبعة يجب ان تعود الارباح على المجتمع بالنفع ، ولا يجب ان يكون نفعها قاصرا على القائم بالعملية التى تدر الربح • (ب) الامر الثانى ادخال لائحة سواء فى الصناعات التى يملكها المجتمع او الصناعات التى تخضع لاشراف البعض • يجب ان تحدد ساعات العمل ويجب أن تحدد الاجور كذلك • وعلينا أن ندخل تنظيمات ديموقراطية تحل محل اشراف المديرين المستبدين (خاصة فيما يتعلق بتعيين المستخدمين والاستغناء عنهم) أما اللوائح الخاصة باحداث تغييرات فى الفنون الصناعية والاجور فيجب ان تخرج من مجال الارادات المستبدة لتدخل فى مجال من يمثلون الحكومة • (ج) الامر الثالث : يجب ان نصر ــ فى المجال الصناعى باكمله ــ على مسألة الكفاءة والصراحة فكما اننا نطالب الرجل الذى يشتغل بالقضاء او الطب بتقديم مستندات تثبت كفائته قبل ان نسمح له بمزاولة مهنته يجب على مدير المنجم او قائد السفينة ، ان يقدم مستندات مشابهة قبل ان يصبح مديرا لمصنع او رئيسا لمخزن من المخازن • يجب ان

نضع حدا للمراتب التى يرتفع اليها هؤلاء بمحض المصادفة كما يجب ان نضع حدا للتحيز فى هذه المشاريع الصناعية اذا مـــا أردنا للصناعة ان ترتقى الى المكانة التى تتمتع بها المهنة ٠

ان ما تعلمناه بدراسة النظام الاقتصادى الحالى هـــو أن السرية فى بعض الامور ــ مثل تكاليف الانتاج ونسب الارباح ــ تعتبر عائقا مؤسفا يمنع وجود روح شعبية فى الصناعة ٠

وادعاء رجل الاعمال بانه يدير مشروعه الخاص بالطريقــة التى تروق له معناه انه يتجاهل المعارف الجديدة والرأى العام ٠ فكما اننا نطلب من تجار الفحم وشركات نسج القطن ان تنشر تكاليفها ، وكذلك ــ اذا اردنا ان نجعل من الصناعة مهنة يجب أن تكون لدينا وسائل لقياس كفاءة المشتغلين بالصناعة وليس هذا ضروريا للجمهور فقط ، بل هو ضرورى ايضا للعمال الذيــن يجوز ان تتعرض ارزاقهم للخطر بسبب تفاهة صاحب العمل ٠ ومن اللازم ايضا الحيلولة دون تلك الحركات الماكرة التى تلابس اخراج المشروعات الصناعية على اساس قيم لا يمكن ان تفضى الى تحقيق الحصول على أرباح متعادلة بصورة تنطوى على الانصاف٠ فنشر الحقائق على الجمهور والانتفاع بنتائج ذلك ، معناه انشاء مؤسسات صناعية جديدة ٠ ولكن التنظيم العلمى للانتاج واحكامه المبينة على اسس علمية هو وحده الذى سيمكننا من ان نجعل الصناعة تحقق هدف الحياة الاجتماعية ٠

وتجدر بنا الاشارة الى أن الدفاع القديم عن اصحـــاب المشروعات الرأسمالية يقوم على خلط هام بين النظرية والتطبيق. ومحور هذا الدفاع يقوم على أن تقسيم العمل يؤدى الى الفوضى مالم يوجد عامل يكفل توحيد القوى الاقتصادية فى سبيل اغراض معينة .

ووظيفة صاحب المشروعات ان يهيمن على توزيع هذه الموارد. فهو ينسق اجهزة الأنتاج ، ويقيس استجابته بحساب الحركات الحساسة لاحتياجات الاسواق وبدونه يشيع الاضطراب ويستشرى لاحتياج المجتمع الى جهوده . ولهذا فان ما يتكسبه يعتبر تكلفه ضرورية للانتاج ، ما دام ذلك فى طبيعة التنظيم الاقتصادى ومـا قيل عن نبذه على اعتبار انه لا يقوم بوظيفة معينة ، معناه عدم فهم العالم الذى نعيش فيه .

ولكن حتى الذين يدافعون بحماسة عن النظـــام الحالى يعترفون بأنه قريب من المثل الاعلى فقط . فهم يســلمون بان الاستجابة يمكن ان تكون كافية للرغبات عندما تكون الظروف ملائمة للاستجابة . وفى عالم مثالى تسود فيه علاقات الابســعار نجد أن الربح والقيمة الاجتماعية شيئان يتناسب كل منهما مـع الآخر . وفى هذا العالم المثالى ايضا تصبح جميع الموارد ، بما فى ذلك العمل نفسه ، اشياء مرنة فاذا لم يكن الامر كذلك فليست هذه غلطة صاحب المشروعات ، فهو يبذل كل ما فى وسعه بالرغم

من العقبات الكأداء التى تعترضه • وان عرقلة اعماله بمثابة تعويق لمهمة يجب ان يتم انجازها بطريقة او باخرى •

لا ريب فى أن هذا القول صحيح • غير ان النقد الذى اوجهه هنا ينحصر فى اعتقادى باننا اذا ما تركنا الصناعة بالحالة التى هى عليها الآن فانها ستظل مصدرا للربح لا لخدمة المجتمع • ذلك لان جوهر النظام الحالى يكمن فى تلك الحقيقة التى تشير الى وجود موقف غير متكافىء ومعركة لكسب الاستجابة للاحتياجات ان هذا الموقف غير المتكافىء قد تمخض — قبل كل شىء — عن النظام الطبيعى لمجتمعنا • كما انه يرجع الى وجود عدد كبير من الناس ليسوا فى وضع يتيح لهم أن يجعلوا من احتياجاتهم مصدرا للمطالب الفعالة التى يحسب حسابها • وحيثما وجد اغنياء وفقراء يسعون وراء اشباع حاجاتهم ، اضطر صاحب المشروعات أن يخضع النظام لاحتياجات الاغنياء نظرا لما يتمتعون به من تفوق اقتصادى • وتكون النتيجة ان يستجيب نظام الاسعار لمنافع الاغنياء لا للمنافع الحقيقية • ونظرا لان كل «جرعة» اضافية من الدخل ستخلق فروقا فى مجال اشباع الرغبات ، فان صاحب المشروعات لا يتيح اقتصادا يهدف الى الصالح العام ، وانما يتيح اقتصادا يخضع لقدرة الطبقات على الشراء استجابة لمطالبها •

والذين اقترحوا ان تقوم البروليتاريا (طبقة العمال) بهذه المهمة — كأن ترفض على سبيل المثال قبول النظام الراهن — قد

غاب عن ذهنهم ان الافراد لابد وأن يحصلوا على لقمة العيش ، وأن الفلاحين وحدهم هم الذين يستطيعون الاضراب لفترة من الزمن لان لديهم طعامهم الذى يزرعونه بايديهم . وقد يتحقق النظام الجديد – بطبيعة الحال – بعد حدوث ثورة سياسة تلغى – بين يوم وليلة – حقوق الملكية ، كما ألغى «جنرال» الدولة حقوق الاقطاعيين فى طرفة عين ، وذلك فى عام ١٧٨٩ . ومن العبث ان نظن ان الثورة السياسية أمر لا يحتمل وقوعه . ولا يبقى لدينا الا ان نقول ان الثورة السياسية – فى أروع مظاهرها مغامرة تتكلف الكثير ويحيط بها الشك ، وقد تؤدى فى النهاية الى تدعيم قيود النظام الحالى وتشديد قبضته على الذين يعانون منه ، بل قد تحطم بضخامتها نسيج المدنية بأكمله . ذلك لان الاسلحة التى يملكها ثوار اليوم اشد تدميرا من سابقتها ، وأبعد أثرا وليس لنا الحق فى استخدام جهاز الثورة الا حين تصبح وسائل الاقناع نفسها فى خطر . ولسنا على استعداد للتخلى عن مصادر الحضارة الا حين تعوزنا كل السبل الممكنة .

ان الحل المقابل هو حل يتطلب الوقت والصبر ، غير أن جميع الدلائل تشير الى انه أكثر نفعا من الحل الذى تكلمنا عنه فى الفقرة السابقة . فهو يتلخص فى تغيير طابع الصناعات وشراء حقوق الملاك عن طريق قوانين تشريعية . وحينئذ يصبح لهؤلاء الملاك حق فى بعض الاسهم ، غير انهم يتنازلون عن الربح وعن

الاشراف ، ذلك لان الربح والاشراف سيتمتع بهما ــ فى مجال الصناعة ــ العمال اليدويون وعلماء الابحاث ، كما يتمتع بهما المجتمع ايضا ، وهذا امر له أهميته • وليس من الضرورى ان نناقش فى هذا المجال الكيفية التى يتم بها توزيع الحقوق بعد تنازل الملاك عنها • ولا اعتقد ان هناك تنظيما صناعيا يمكن ان نطبقه على جميع الصناعات دون أى تمييز • ولسنا فى حاجة هنا الى مناقشة النظام الذى يسير عليه هذا التحويل للملكية • والمجتمع العاقل هو المجتمع الذى يسير خطوة فخطوة ، وعلى مراحل ، وذلك حتى يتسنى له ان يستفيد من التجارب التى يمر بها • ان عناصر الاحتياجات واضحة بسيطة بالرغم من تعقد هذه العناصر عند التطبيق وعلينا ان نشترى من الملاك حصتهم فى حقوق الملكية • وبعد ان يتم هذا ندمج تلك الحقوق فى نظام يكون ممثلا لاحتياجات كل صناعة • وبهذه الطريقة ندخل على نظام الانتاج هذا الشعور بالمسئولية الذى يفتقر اليه فى الوقت الحالى • وفى استطاعتنا ان نجعل المجتمع بأكمله يساهم فى هذا النظام (نظام الانتاج) وفى استطاعتنا ايضا ان نصطنع وسائل تجعل العمال احرارا ، ، ينتجون ما يشاءون كما تتيح للمنتفعين بالخدمات ان يوجهوا انتقادهم وأن يجد هذا النقد صداه فى نظام الانتاج •

ان هذه المظاهر يصعب وجودها فى ظل النظام الحالى ،

فالنظام الحالى يخضع لبواعث الحصول على الربح المادى ، ومن ثم لا يتاح للخدمات المثالية ان تعبر عن نفسها وتجد المجال الذى تحقق فيه وجودها .

ان العامل فى عصرنا الحديث يشعر بالحنق ازاء وحشية النظام الحالى وما يبدو فيه من نفاق . انه لا يؤمن بوظائف هذا النظام، وما زال يرقب اضمحلاله . وهو يرى كيف ان النجاح الذى أحرزته نقابات العمال قد اخذ يهدد قلاع الرأسمالية من الداخل. لقد اصبح العامل فى عصرنا الحديث يهتم بتدبير الاسس التى قام عليها هذا النظام .

- ٥ -

اننا لو آمنا بصحة هذا القول لاكتشفنا ان مشكلة الملكية هى مشكلة سيكولوجية • لقد تدهور النظام القديم لان انتشار التعليم حال دون الايمان بتلك البواعث التى كانت تكفل النجاح لهذا النظام منذ نصف قرن من الزمان • لقد كان الخوف اساس هذا النظام البالى ، والنظم التى تستند الى المخاوف تحمل فى ثناياها دائما طابع الفناء • هل من المحتمل ان يكون النظام الذى يطبق المبادىء التى ناقشناها هنا اكثر ملاءمة من سابقه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتوقف الى حد كبير على مدى ما يتيحه النظام الجديد من سعادة للعامل العادى • ان هذا النظام الجديد ينبذ ــ بكل صراحة ــ باعث الربح الذى يزعم البعض انه يحض على العمل الممتاز • كما انه يجعل من العسير ، بل ومن المتعذر (باستثناء فئة ضئيلة الى حد كبير) أن يجمع فرد ثروة هائلة • لقد نجحت الرأسمالية فى القرن التاسع عشر لانها وضعت هذه البواعث (بواعث الحصول على الربح وجمع الثروات الطائلة) موضع التنفيذ • وحين بلغت الرأسمالية اوجها سيطرت عليها هذه الدوافع الى جانب ظهورها بمظهر عنيف لا يعرف الرحمة • لم تكن هناك غير فئة ضئيلة من امثال ولسم موريس

الذى قال : «لقد احسست بالعار وانا أفكر فى هذا التناقض بين ساعات عملى السعيدة وتلك الساعات التى يقضيها غالبية الافراد فى عمل روتينى ، دون ان يكافئهم احد او يثنى عليهم» • لقد أحس الجميع آنذاك أن تيار الرأسمالية تيار لا يقاوم ، لا تستطيع أن توقفه احتجاجات كارليل ورسكين ، أو تلك الصور التى رسمها دزرائيلى فى «سيبيل» وذلك الشعور الذى كانت تفيض به الصفحات التى كتبتها الطبقة العاملة وهى تسرد تاريخ حياتها فى العقد الخامس ــ المجدب ــ من القرن التاسع عشر • هل نعتبر التغير الهائل الذى تتكلم عنه الان مجرد اذعان للمثالية التى يسعى اليها طالبو المستحيل ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتوقف على عدة اعتبارات اقل فى مجموعها من تلك الاعتبارات التى تعود البعض ان يفكروا فيها • واعتقد ان مجرد ازالة مصدر من مصادر السموم التى كانت تضر بالبناء الاقتصادى سيحقق منافع كثيرة • اننا حين نشعر العامل بان الذين يحصلون على المال يجب ان يعملوا حتى تنقدهم اجرهم ، نكون بهذا قد اوضحنا له ان الصناعة لم تعد عبدا يخضع لهؤلاء الذين يحصلون على الكسب دون ان يعملوا• ان القضاء على طبقة طفيلية تعيش على كد الآخرين سيؤدى الى خير عظيم ومن المحتمل ان يؤدى هذا الاجراء ــ دون غيره من الاقتراحات المنفردة ــ الى كسب تعاون الجميع • وهذا التعاون

الوثيق كفيل بان يضاعف الانتاج . فالاحساس بالظلم يحــول دون اداء الفرد لواجبه على الوجه الاكمل ، كما أنه يدمر العقل والمشاعر ، وكذلك يتيح المجال للتقليد ، الذى يزداد فتكا لانه يتم بطريقة لا شعورية . وغالبا ما يعمل الرجال بطريقة رديئة حين تسيطر عليهم مشاعر الغضب ، ويظلون على هذا المنــوال لان غضبهم سيتحول الى شعور بعدم المبالاة . اننا نستطيع على الاقل أن تتجنب اخصب مصادر الغضب اذا ما مزجنا بالصناعة الهدف العادل الواضح المعالم ...

ولكن لا يكفى أن نكتسب الرضا الادبى للعامل ، علينا ان نضمن اهتمامه المستمر . ونحن لا نستطيع أن نحقق هذا الهدف بالطريقة التى اقترحها وليام موريس حين اشار الى الغاء الصناعات التى تتم على نطاق واسع واستبدالها بصاحب الحرفة الذى يعمل بمفرده ويعبر عن شخصيته . فهناك حلول اخرى يجدر بنا ان نقدمها . فتثقيف العامل سيساهم مساهمة كبرى فى ان يبث فى انتاجه نشاطا خاصا . وحين يلم العامل بامور الحياة من حولـه، لن تسيطر عليه الآلة . اننا نستطيع عن طريق الابحاث الخاصــة بالانهاك الذى نجم عن الروتين على سبيل المثال ، ان نزيل الاسباب الرئيسية التى تقتل فى العامل روح الاهتمام بعمله ، كما نستطيع عن طريق ادخال النظام اللامركزى على مجموعات العمــال ان نكتشف عدد العمال الذين يجدر بالفرد ان يشتغل معهـم حتى

يسهل بينهم التفاهم والتعامل وغالبا ما نلمس هذا الطابع في الاعمال الخاصة بالمطابع وهذا النظام يفسر لنا لماذا تنجح حجرات الدراسة الخاصة في اكسفورد وكمبردج وتكون حافزا على بذل مزيد من الجهود اكثر مما يحدث فى القاعات الضخمة للجامعات الحديثة ولاسيما الجامعة الامريكية .

ان العمل المشترك بهذه الطريقة ــ يصبح حقيقة واقعة كما انه ينمى فى العامل ذلك الشعور بالفخر ويدفعه الى التضحية بالذات والى الابتكار ، وهذه امور نفتقدها فى نظامنا الحالى . وفى ظل النظام الجديد تبزغ الشخصية المتكاملة ، ويندمج الفرد فى كيانها كما يندمج البحار فى كيان سفينته ، ولو أدخلنا نظام الحكم الذاتى على الصناعة لاستطعنا أن نخلق هذه المؤسسات التى يستطيع العامل ان يشعر عن طريقها ــ بأنه متصل اتصالا مباشرا بمراكز الاشراف . وحينئذ ستكون الوسائل التى تتيح له «الحرية» ملك يديه ، وبذلك يستطيع أن يعبر عن شعوره التلقائى النابع من اعماقه ، وكما أن احترام الفقراء للقانون ينبع من احساسهم بان اضعفهم قد يجد نفسه يوما فى ساحة القضاء ، فان الرغبة فى العمل ستنبع من ايمان السلطة ، لقد كان هذا مصدرا من مصادر النفوذ الذى تتمتع به نقابات العمال. وينبع هذا النفوذ من الشعور بان الجهاز الضخم الذى يتوسط الميدان الصناعى هو جهاز محدد المعالم له ارادته واهدافه .

وعلاوة على ذلك ، سيتقاضى العامل اجرا يتيح له الاعتداد بنفسه فالاجر سيخضع للاحتياجات التى قيست بمقياس حقوقه كمواطن • وأهم من هذا كله أنه سيجد متسعا من الوقت يستطيع بفضله أن يكتسب هيبة جديدة ، وقدرة على الابتكار فى جو تسوده المعرفة وتشيع فيه روح المساواة • لقد حرم من معظم هذه المزايا فى الماضى • ولم يسبق له ان تمتع باحداها تمتعا كاملا • غير أن هذه المزايا متصلة اتصالا وثيقا بمستلزمات انسانية ولسنا نغالى حين نؤمن بان الصناعة ستتفرع حقا عن صلة المواطن بالدولة اذا نحن نفذنا هذه الشروط •

انا لا نحتاج الى تغيير الطبيعة البشرية كما اقترح مستر تونى ، وكل الذى نحتاج اليه هو أن نبرز العناصر الكامنة فى الطبيعة البشرية ، وهى عناصر سبق لنا ان اهملناها • هل سيجتذب هذا الدافع الجديد الرجل الذى يعمل بذهنه كماسبق أن تكهنت بأنه سيجتذب الذى يقوم بعمل يدوى ؟ لست ارى ما يدعو الى عدم تصديق هذا الاحتمال • ولن يتدهور وضع الرجل الذى يعمل بذهنه فى ظل النظام الجديد ، والواقع ان وضعه الحالى هو الذى يتدهور • ان الكاتب او وكيل شركة التأمين لا يكاد يتقاضى اجرا يميزه عن صاحب الحرفة ، وعلاوة على ذلك فانه يعيش طيلة حياته فى نضال متواصل للظهور بمظهر مشرف مع ضآلة راتبه • وهذا النوع من الموظفين يطالب دائما

بأداء مهمات قد يهرب الرجل الشريف او الانسانى من أدائها ، غير انهم مضطرون الى الاذعان للذعة السـوط حتى يمكنهم ان يحصلوا على لقمة العيش انهم يرون ان المطامع التى يتطلعون اليها قد حققها أناس آخرون ، وغالبا ما يتم هذا بطريق المحسوبية العمياء . لقد منعتهم طبقة النبلاء من تنظيم انفسهم ومن ثم عجزوا — كما عجز رجال المناجم حتى الايام الاخيرة — عن تنميـة الشعور بالاتحاد او بالحماية المناسبة . لقد كانـوا يخضعون لمقاييس الربح الذى يستطيعون ان يحصلوا عليـه ، لا لمقاييس القيم التى يمكنهم أن يضعوها . لقد صاروا اتباعا لمستخدميهم ، لقد كانوا يعيشون كما تعيش البرولتياريا .

لقد ازداد ميلهم الى الاعتراف بالمصالح المشتركـة التى تجمعهم والعمال الذين يزاولون عملا يدويا ، ومن ثم بـدأوا يحتجون على النظام القائم باعتباره نظاما شائعا مهنيا . مـا موقفهم من مجتمع يقوم جميع أفراده بوظائفهم ؟ انهم سيمارسون السلطات التى تتصل بالوظائف التى يقومون بتأديتها وسيمارسون أيضا فنهم الخاص ، ذلك لانهم سيكتشفون ان هذا الفن له علاقة هادفة بالنسبة للاغراض التى يتطلعون اليها . وقد يصـدرون التعليمات — كما يفعلون الآن — غير أن تعليماتهم ستصدر فى ظل مبادىء معينة وقد يخضعون لرؤسائهم — كما يخضعون الآن — غير ان الرؤساء فى ظل النظام الجـديد . سيتعاونون مـع

مرءوسيهم فى العمل المشترك كما أنهم سيمارسون سلطانهم على أسس منطقية وستتحسن احوال هؤلاء المشتغلين لانهم سيزاولون اعمالا متصلة بالقيم الاجتماعية التى تعود على المجتمع بالنفع ، بدلا من أن يعملوا لصالح ربح مالى لا يصل الفرد بالصالح العام، وانما يخدم المنافع الخاصة ولن يتقاضوا اجرا باهظا ـ كما هو الحال بالنسبة لحفنة من المشتغلين بالصناعات الحديثة ـ وانما سيتوقف اجرهم على مقدرتهم ونوع العمل الذى يقومون به وستكون لديهم الوسائل التى تكفل لهم التعبير عن آرائهم كلما رغبوا فى ذلك •

ونحن لا نستطيع أن نقضى على الانانية او التكاسل فى أى مجتمع بمجرد تنظيم تلك المؤسسات التى تسيطر عليها الانانية او التكاسل ، ولكنا نستطيع أن نعيد تنظيمها بحيث تتحول عقول الناس الى الصفات التى نحتاجها • ويمكننا أن نقول بامكان العمل فى سبيل غايات عظمى على أساس ايماننا بانه كلما كانت المثل عليا ، كان تنفيذ الاعمال على درجة كبيرة من الاتقان • والذين يشاهدون الجيوش فى ميدان القتال لابد وأن يصدقوا أن ايماننا ايمانا معقولا •

- ٦ -

ان أى مجهود يبذل فى وقتنا الحاضر لفقد حقوق الملكية القائمة تحوطه الشبهات ، فهو خاطىء لانه هدام . وهو عديم الجدوى لانه خيالى . وهو ملىء بالعيوب لانه يتعارض مع قوانين الطبيعة البشرية الخالدة . ولكن حقوق الملكية القائمة لا تمثل الا لحظة من الزمن التاريخى . فهذه الحقوق ليست اليوم كما كانت عليه بالامس وهى فى الغد ستكون مختلفة ايضا . ولا يمكن التأكيد بأنه مهما كانت التغييرات التى ستحدث فى المؤسسات الاجتماعية، فان حقوق الملكية ستبقى كما هى لا تمس ، فالملكيات حقيقة اجتماعية مثل اية حقيقة اجتماعية اخرى والتغيير من طابع الحقائق الاجتماعية والملكيات اتخذت مظاهر عديدة ، وهى معرضة لتغييرات اخرى .

والنظام الحالى ناقص مهما كانت الزوايا التى ننظر بها اليه ـ وهو ناقص من الناحية النفسانية بسبب عاطفة الخوف التى تمنع ممارسة تلك الصفات التى تساعد الناس على أن يعيشوا حياة كاملة . وهو ناقص من الناحية الخلقية لانه يمنح حقوقا لاناس لم يفعلوا شيئا فى سبيلها ، ولانه عندما تكون مثل هذه الحقوق مرتبطة بالجهود فان هذا بدوره لا يكون متناسبا

مع القيمة الاجتماعية • وهذا النظام يجعل جزءا من المجتمع يتطفل على الجزء الباقى وهو يحرم الباقى من فرصة الحياة الكريمة • وهو ناقص من الناحية الاقتصادية لانه يفشل فى توزيع الثروة بحيث يوفر الاحوال الضرورية للصحة والامن لاولئك الذين يعيشون تحت ظله • والنتيجة ان هذا النظام خسر ولاء الغالبية العظمى من الشعب فبعض الناس ينظرون اليه فى كراهية، والغالبية تنظر اليه فى عدم اكتراث ــ وهذا النظام لم يعد يخرج الدولة بفكرة الغاية التى بدونها لا يمكن لاية دولة ان تحقق الرخاء •

وليس هناك خطأ فى فكرة الرخاء الشخصى بل انه قد يعرب عن الشخصية ويساهم فى اثرائها • ولكن اذا نظرنا اليه على هذا الاساس فانا نحرمه من المجهود المشترك • والرخاء الشخصى يجب ألا يكون ضخما بحيث يجعل الانسان يمارس السلطة لمجرد ضخامته ولا يجب أن يكون ضئيلا بحيث لا يستطيع الانسان ان يحقق افضل ذاتيته •

وكلما كان توزيع هذا الرخاء متساويا ، أمكن الحكم على مساهمة المواطنين على أساس القيمة الاجتماعية لهذه المساهمة • واذا نظرنا الى هذا الرخاء على انه نتيجة لاداء الوظيفة فانه بذلك يكون قد وضع فى مكانه الطبيعى فى المجتمع فهو

عندئذ لا يسيطر على عقولنا ، والتطرف فيه لا ينتج عنه الكسل والضياع • والفشل فى اكتساب اجر يعيش به الانسان لا يخلق فى بعض الناس ذلك الشعور بالحرمان من حماية القانون ، وفى البعض الاخر شعورا بالتحاسد الشديد • وحينئذ لا يقف الناس ضد المجتمع يختطفون منه فرصة للنفع ، أو يسعون لغاية مـــن الغايات يرى ضميرهم انها غاية دنيئة تتنافى مع الشرف • وليس معنى هذا عدم وجود التنوع اذ يوجد التنوع فى الاشياء المعنوية لا المادية وكذلك لا ينتفى الاساس الضرورى للعمل الموحد لان التنسيق فى الوظيفة يتيح الفرصة لاشتراك الناس معا • ويجوز ان توجد اختلافات فى الطرق التى يتبعها المسئولون البيروقراطيون وتلك التى يتبعها الحرفى الذى لا رئيس له والذى يختار منتجاته أشخاص قلائل • ولا ريب فى وجود ميزان مختلف للقيم الخلقية عن النظام الحالى • فاحداث ذلك التغيير الكبير لا يبدو انـــه يغير من حكمنا على ما هو صالح وما هو خبيث فمثلا سيزيـــد تقديرنا للفنان المبدع لوجود عدد كبير من الذين لديهم القدرة على الاستمتاع بفنه ، ولن نقدر كثيرا الشخص الذى يطلب ان نحكم عليه على اساس ما يستطيع ان يجمعه من امـــــوال او ممتلكات • وقد يبدو مثل هذا المجتمع فقيرا من الناحية المادية بادىء الامر • لانه لابد من مضى بعض الوقت حتى يتدرب الناس على العادات القائمة على مبادىء جديدة وقد يرفض البعض ان

يتدرب ، وبهذا لا يكون فى جهودهم تلك الروح التى تبعث القوة فيه •

ويجوز ان يصبح مجتمعا لا يضم الا عددا قليلا من الاغنياء • واختفاؤهم سيؤدى الى اختفاء ذلك التباهى الفارغ الذى جعل مظاهر كثيرة من حياتنا الاجتماعية تبدو فجة وسمجة • ولكنه سيكون مجتمعا يتميز بالقيم الروحية العميقة وينمحى منه طغيان الانسان على أخيه الانسان • لان الزمالة ستكون ممكنة التحقيق عندما يعمل الجميع لغاية مشتركة وعندما يصبح فى امكانهم ان يتحدوا على اسس من العدالة •

تم الكتاب

مجموعة

« إخترنا لك »

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية
ويشترك في تحريرها وإعدادها
لجنة « اخترنا لك »

صندوق بوستة رقم ١٠٩٤ - القاهرة

الناشر شركة توزيع الجمهورية

١٠ م